جامعة غرداية – الجزائر–
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
في ميدان: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع علوم مالية ومحاسبة - تخصص محاسبة
بعنوان :

# دور التحليل المالي في تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي

## دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT غرداية

## خلال الفترة 2016-2018

تحت إشراف الأستاذ :
رواني بوحفص

من إعداد الطالبة :
بقدور فاطمة الزهراء

أمام اللجنة المكونة من السادة :

| الرقم | الإسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | دوار ابراهيم | أستاذ محاضر أ | جامعة غرداية | رئيسا |
| 2 | رواني بوحفص | أستاذ محاضر أ | جامعة غرداية | مشرفا ومقررا |
| 3 | سلماني عادل | أستاذ محاضر أ | جامعة غرداية | ممتحنا |

السنة الجامعية : 2020/2019

جامعة غرداية – الجزائر–
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
في ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع علوم مالية ومحاسبة - تخصص محاسبة
بعنوان :

# دور التحليل المالي في تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي

## دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT غرداية

## خلال الفترة 2016-2018

تحت إشراف الأستاذ :
رواني بوحفص

من إعداد الطالبة :
بقدور فاطمة الزهراء

أمام اللجنة المكونة من السادة :

| الرقم | الإسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | دوار ابراهيم | أستاذ محاضر أ | جامعة غرداية | رئيسا |
| 2 | رواني بوحفص | أستاذ محاضر أ | جامعة غرداية | مشرفا ومقررا |
| 3 | سلماني عادل | أستاذ محاضر أ | جامعة غرداية | ممتحنا |

السنة الجامعية : 2020/2019

# إهداء

بفضل من الله ومنه أتقدم بهذا الجهد المتواضع

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى – الجنة

تحت قدميها ووقرها في كتابه الكريم

الغالية أمي الحبيبة حفظها الله ورعاها

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير والذي لم يتهاون

يوم في توفير سبيل الخير والسعادة لي ...

أبي المُوقر حفظه الله ورعاه

إلى إخوتي من كان لهم بالغ الأثر في تخطي كثير من العقبات والصعاب

إلى رفيقة الدرب طيلة المشوار الدراسي صديقتي آمنة

إلى أساتذتي الكرام ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي ومدي بالمعلومات القيمة

أُهدي لكم بحث تخرجي

داعية المولى عز وجل – أن يطيل في أعماركم ويرزقكم بالخيرات.

# شكر وتقدير

**بسم الله الرحمن الرحيم**

والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد وعلى آله وصحبه ومن ولاه

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علي بنعمة العقل والدين شكرا يليق بجلاله وعظيم سلطانه وكبريائه وعظمته ومنه وكرمه الذي أحاطني به ورعايته في انجاز هذه الدراسة وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب.

القائل في محكم التنزيل "**وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ**" سورة يوسف آية 76

صدق الله العظيم.

وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) "**من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه** " رواه أبو داوود.

وأثني ثناء حسنا على أساتذتي

وأيضا وفاءً وتقديراً وإعترافاً مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل: **رواني بوحفص** على هذه الدراسة وصاحب الفضل في توجيهي ومساعدتي في تجميع المادة البحثية، فجزاه الله كل خير وله منا كل التقدير والإحترام.

وأخيراً أتقدم بجزيل شكري إلي كل من مدوا لي يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة على أكمل وجه.

الطالبة بقدور فاطمة الزهراء

**الملخص:**

جاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية المطروحة : **ما مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلي المحاسبي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT 2016-2018؟**

وهذا لأن إستخدام أدوات التحليل المالي تكشف عن أداء الشركة في الميدان المالي والمحاسبي، ولتحقيق هذا الهدف تطرقت الدراسة إلى الجانبين النظري والتطبيقي

إعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي للتعرف على المتغيرين، ولنبين دور المتغير المستقل المتمثل في التحليل المالي على المتغير التابع نظام الرقابة الداخلي المحاسبي، كما تم إستخدام منهج دراسة الحالة لتوصيف الوظيفة المحاسبية لدى الشركة محل الدراسة وتشخيص نظام المعلومات المحاسبي الخاص بها، كما تم حساب مؤشرات التحليل المالي بعد عرض وتحليل القوائم المالية لغرض تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي عن طريق النسب المالية، كما قمنا بإعداد نموذج لتقرير إستمرارية الإستغلال حسب المعايير الجزائرية للتدقيق.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

تعكس مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والمتمثلة في التقارير والقوائم المالية نجاعة الأداء المحاسبي، كما تسمح لنا بمقارنة وضع الشركة خلال سنة الدراسة مع سنوات أُخرى من أجل تحديد نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلي المحاسبي.

تساعد المؤشرات والنسب المالية في الكشف مكامن وجود الخلل بإعتبارها أداة رقابية على الأداء المالي مما يسمح لنا بتحديده بالضبط للعمل على تصحيحه وعدم الوقوع في الأخطاء لضمان إستمرارية الشركة وتحقيق أهدافها.

**الكلمات المفتاحية:** مؤشرات مالية، نظام المعلومات المحاسبي، إستمرارية الإستغلال، نظام الرقابة الداخلية

❖ الملخص

**Summary:**

This study came to answer the problem**: How much financial analysis tools contribute to assessing the effectiveness of the internal accounting control system of the Algerian insurance company CAAT 2016-2018?**

This is because the use of financial analysis tools reveals the company's performance in the financial and accounting field, and to achieve this goal the study addressed the theoretical and applied aspects

On the theoretical side of the descriptive approach to identify the variables, and to show the role of the independent variable of financial analysis on the variable of the internal accounting control system, the case study method was used to characterize the accounting function of the company in question and the diagnosis of its accounting information system, as well as calculated financial analysis indicators after the presentation and analysis of financial statements for the purpose of evaluating the internal accounting control system through financial ratios, and we also prepared a model for the report of the continuity of exploitation according to The Algerian Audit Standards.

The study concluded a set of results, the most important of which are:

- The accounting information system outputs , which are represented by reports and financial statements, reflect the efficiency of accounting performance, and allow us to compare the company's position during the study year with other years in order to identify the strengths and weaknesses of the internal accounting control system.

- Financial indicators and ratios help to detect errors as a financial performance monitoring tool, which allows us to determine exactly what to correct and not make mistakes to ensure the continuity of the company and achieve its objectives.

**Keywords:** Financial Indicators, Accounting Information System, Continuity of Exploitation, Internal Control System

# قائمة المحتويات

# فهرس المحتويات

الإهداء

شكر وتقدير

الملخص: ..... IV

فهرس المحتويات ..... VI

قائمة الجداول ..... X

قائمة الأشكال ..... XI

قائمة الإختصارات والرموز ..... XII

قائمة الملاحق ..... XIII

مقدمة ..... أ

**الفصل الأول : الإطار النظري للتحليل المالي ونظام الرقابة الداخلي المحاسبي ..... 6**

تمهيد: ..... 6

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للتحليل المالي ..... 7

المطلب الأول : عموميات حول التحليل المالي ..... 7

المطلب الثاني : أساسيات التحليل المالي ..... 9

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي ..... 12

المبحث الثاني : نظام الرقابة الداخلي المحاسبي وطرق تقييمه ..... 22

المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي ..... 22

المطلب الثاني : أركان نظام الرقابة المحاسبية ..... 24

المطلب الثالث : طرق تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي ..... 27

المبحث الثالث : الدراسات السابقة ..... 30

المطلب الأول: الدراسات الجزائرية ..... 30

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية ..... 32

المطلب الثالث : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة ..... 35
خلاصة الفصل الأول ..... 38
**الفصل الثاني:دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ..... 39**
تمهيد ..... 40
المبحث الأول: مبدأ تشخيص نظام الرقابة الداخلي المحاسبي لشركة CAAT ..... 41
المطلب الأول : التعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ..... 41
المطلب الثاني : تحليل وتوصيف الوظيفة المحاسبية ..... 44
المطلب الثالث : تشخيص نظام المعلومات المحاسبي ..... 45
المبحث الثاني : تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي بإستخدام التحليل المالي لشركة التأمين CAAT ..... 48
المطلب الأول : عرض وتحليل القوائم المالية لشركة التأمين CAAT ..... 48
المطلب الثاني: تشخيص نظام الرقابة الداخلي المحاسبي لشركة التأمين CAAT ..... 61
المطلب الثالث : عرض أنموذج للتقرير الخاص بإستمرارية الإستغلال لشركة التأمين CAAT ... 63
خلاصة الفصل الثاني ..... 69
الخاتمة ..... 70
قائمة المراجع ..... 74
الملاحق ..... 79

# قائمة الجداول والأشكال والإختصارات

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | دراسة أسماء محمد بن أحمد، لعربي غريسي | 30 |
| 2-1 | دراسة مسعود كسكس وآخرون | 31 |
| 3-1 | دراسة عامر حاج دحو | 31 |
| 4-1 | دراسة أكرم أحمد محمد وآمانج محمد أحمد | 32 |
| 5-1 | دراسة زكرياء يتي وحسين تشيتين | 33 |
| 6-1 | دراسة رأفت سلامة سلامة | 34 |
| 7-1 | المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات المحلية | 35 |
| 8-1 | مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية | 36 |
| 1-2 | جانب الأصول من الميزانية لشركة CAAT | 48 |
| 2-2 | جانب الخصوم من الميزانية لشركة CAAT | 48 |
| 3-2 | تطور الوزن النسبي للأصول | 49 |
| 4-2 | تطور الوزن النسبي للخصوم | 50 |
| 5-2 | حسابات النتائج لشركة التأمين CAAT | 51 |
| 6-2 | تطور الأرصدة الوسيطية للتسيير لشركة CAAT | 51 |
| 7-2 | جانب الأصول من الميزانية المختصرة لشركة CAAT | 53 |
| 8-2 | جانب الخصوم من الميزانية المختصرة لشركة CAAT | 53 |
| 9-2 | مؤشرات التوازن المالي لشركة CAAT | 54 |
| 10-2 | تغير نسب السيولة | 55 |
| 11-2 | تغير نسب الرفع المالي | 56 |
| 12-2 | تغير نسب المردودية | 57 |
| 13-2 | تغير نسب الربحية | 58 |
| 14-2 | تغير نسب المستخدمين | 59 |
| 15-2 | تغير نسب النشاط | 60 |

# قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | أنواع النسب المالية | 19 |
| 2-1 | أركان نظام الرقابة الداخلي المحاسبي | 26 |
| 1-2 | منتجات الشركة الجزائرية للتأمينات لسنة 2018 | 43 |
| 2-2 | نظام المعلومات المحاسبية للشركة الجزائرية للتأمينات | 47 |
| 3-2 | تطور الأصول لشركةCAAT | 49 |
| 4-2 | تطور الخصوم لشركة CAAT | 50 |
| 5-2 | تطور الأرصدة الوسيطية للتسيير | 52 |
| 6-2 | مؤشرات التوازن المالي لشركة CAAT | 55 |
| 7-2 | تغير نسب الربحية | 58 |
| 8-2 | تغير نسب المستخدمين | 59 |

# قائمة الإختصارات والرموز

| الرمز | الدلالة باللغة الأصلية | الدلالة باللغة العربية |
|---|---|---|
| CAAT | Compagnie Algérienne Des Assurances | الشركة الجزائرية للتأمينات |
| SCF | Système Comptable Financier | النظام المحاسبي المالي |
| IAS | International Accounting Standards | المعايير المحاسبية الدولية |
| FR | Fonds De Roulement | رأس المال العامل |
| BFR | Besoin en Fonds de Roulement | الإحتياج في رأس المال العامل |
| TNG | Trésorerie Nette Globale | الخزينة الصافية الإجمالية |
| RCP | Rentabilité Des Capitaux Propres | مردودية الأموال الخاصة |
| RE | Rentabilité Economique | المردودية الإقتصادية |
| IFACI | Institut Français De L'audit et Du Contrôle Internes | المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية |
| NAA | Les Normes Algériennes D'audit | المعايير الجزائرية للتدقيق |
| AICPA | American Institute of Certified Public Accountants | المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين |
| ISA | International Standards on Auditing | معايير التدقيق الدولية |
| GAAS | Generally Accepted Auditing Standards | معايير التدقيق المقبولة بصفة عامة |
| GAAP | Generally Accepted Accounting Principles | المبادئ المحاسبية المقبولة عموما |

# قائمة الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات | 81 |
| 02 | جانب الأصول الميزانية المالية لشركة التأمين CAAT 2016 | 82 |
| 03 | جانب الخصوم الميزانية المالية لشركة التأمين CAAT 2016 | 83 |
| 04 | حسابات النتائج لشركة التأمين CAAT 2016 | 84 |
| 05 | جانب الأصول الميزانية المالية لشركة التأمين CAAT 2017 | 85 |
| 06 | جانب الخصوم الميزانية المالية لشركة التأمين CAAT 2017 | 86 |
| 07 | حسابات النتائج لشركة التأمين CAAT 2017 | 87 |
| 08 | جانب الأصول الميزانية المالية لشركة التأمين CAAT 2018 | 88 |
| 09 | جانب الخصوم الميزانية المالية لشركة التأمين CAAT 2019 | 89 |
| 10 | حسابات النتائج لشركة التأمين CAAT 2019 | 90 |

# مقدمة

**أ- توطئة :**

يعد ميدان التأمينات من القطاعات الحديثة في الجزائر والتي تتميز سوقها بشدة المنافسة، ونظرا للطابع المالي للشركات التأمينية فإن دراسة المؤشرات المالية وقياسها أصبحت ضرورة حتمية لمواجهة التحديات والمخاطر المستقبلية.

ويعتبر نظام الرقابة الداخلي المحاسبي جزءا فعالا ومصدرا أساسيا لتدعيم الخطط التنظيمية الداخلية للشركات والرقابة على عملياتها، ونجد من أهم أركان هذا النظام نظام المعلومات المحاسبية والذي يسمح بتشغيل البيانات المتعلقة بالعمليات المحاسبية إستنادا إلى الدورة المحاسبية الخاصة بشركات التأمين، وذلك لتوفير معلومات ذات مصداقية واللازمة للأطراف المعنية بشكل ملائم وفي الوقت المناسب لضمان نموها وإستمراريتها في ظل زيادة حدة التنافس والتطورات الواقعة في تكنولوجيا المعلومات التي تحدث في بيئة الأعمال.

كما يشكل التحليل المالي أحد الوسائل المعرفية التي تحظى بإهتمام الباحثين كونه يوفر معلومات ذات أهمية تعبر عن الوضعية المالية للشركة عن طريق مخرجات نظام معلوماتها والمتمثلة في القوائم والتقارير المالية لما يعكسه من كفاءة وفعالية في أداء نشاطها.

**ب- طرح الإشكالية:**

وعلى ضوء هذا العرض يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الجوهري التالي:

- **ما مدى مساهمة إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلي المحاسبي بالشركة الجزائرية للتأمينات بغرداية 2016-2018؟**

**ت- الأسئلة الفرعية :**

وللإجابة على التساؤل المطروح يمكن تفصيله بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تكمن أهمية القوائم المالية لدى الشركة الجزائرية للتأمينات؟
- ما دلالة التقارير المالية لشركة التأمينCAAT على أداء نظام الرقابة الداخلي المحاسبي؟
- ما هي علاقة مؤشرات التحليل المالي بنظام المعلومات المحاسبي الخاص بشركة التأمين CAAT؟
- كيف تساهم النسب المالية في تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي لدى الشركة الجزائرية للتأمينات؟

**ث- فرضيات الدراسة**

إنطلاقا من الأسئلة السابقة إعتمدنا على الأجوبة المؤقتة وفق الفرضيات التالية:

- تعكس جودة القوائم المالية نجاعة الأداء المحاسبي المتبع داخل الشركة الجزائرية للتأمينات
- إن مصداقية التقارير المالية ناتجة عن فعالية نظام الرقابة الداخلي المحاسبي
- تقيس المؤشرات المالية فعالية نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالشركة الجزائرية للتأمينات
- النسب المالية تكشف عن نقاط قوة وضعف أركان نظام الرقابة الداخلي المحاسبي مما يساعد الشركة في المحافظة على نقاط قوتها ومعالجة نواحي الضعف بها.

**ج- أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى النقاط التالية:

- ✓ التعرف أكثر على محاسبة شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي الخاص بها
- ✓ عرض وتحليل القوائم المالية لشركات التأمين لإبراز مدى إستخدام المؤشرات المالية ودلالتها على القياس المحاسبي ونجاعة الأداء
- ✓ تقييم فعالية الجانب المحاسبي لنظام الرقابة الداخلي المعتمد في الشركات الناشطة في قطاع التأمينات
- ✓ توظيف المؤشرات المالية في محاولة للإستفادة وإستغلالها لأغراض رقابية لإعداد تقرير حول إستمرارية الإستغلال

**ح- أهمية موضوع الدراسة :**

تكمن أهمية البحث أساسا في التوجه نحو دراسة المؤسسات المالية بصفة عامة والتأمينية بصفة خاصة في البيئة الجزائرية، وتقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي الخاص بها لتحديد نقاط القوة التي يتميز بها ونقاط الضعف الموجودة داخله ومدى فعاليته، عن طريق إستخدام المؤشرات المالية خاصة وأن صحة وسلامة التحليل المالي تمكن الشركات من تحقيق أهدافها المتمثلة في تحقيق الربح وزيادة الإنتاجية وتحسين جودة منتجاتها وكذا رفع الثقة بين المتعاملين وخفض التكاليف، إضافة إلى محاولة وضع نموذج لتقرير عن إستمرارية الإستغلال للشركة محل الدراسة.

**خ- مبررات ودوافع إختيار موضوع الدراسة:**

تم إختيار موضوع الدراسة إستنادا إلى مجموعة من العوامل المتمثلة في:

**1-دوافع ذاتية:**

الرغبة في الإطلاع على مجال التحليل المالي ودراسة مؤشراته

التعرف على المحاسبة القطاعية في المؤسسات المالية والناشطة في مجال التأمين

**2-دوافع موضوعية:**

مكانة نظام الرقابة الداخلي المحاسبي في المؤسسات المالية ونظرا للفضائح المالية التي تعرضت لها الشركات الجزائرية مؤخرا.

لما لمؤشرات التحليل المالي من أهمية في مؤسسات التأمين

**د- حدود الدراسة:**

بغرض إبراز واقع الإعتماد على التحليل المالي كأداة لتقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي قمنا بإسقاط الدراسة على :

**الإطار المكاني:** وفيه إقتصرت الدراسة على الشركة الجزائرية للتأمينات بالمديرية الجهوية ولاية غرداية

**الإطار الزماني:** تم إجراء البحث خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2018

**ذ- منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:**

بغية الإجابة عن الإشكالية البحثية وبغرض إختبار الفرضيات تم الإعتماد على المنهج الوصفي والذي يهدف أساسا إلى الإلمام بكافة المعلومات في الجانب النظري للدراسة لتحليل المتغيرات وتقديم أهم المفاهيم، كما تم إعتماد منهج دراسة الحالة للشركة الجزائرية للتأمينات في الجانب التطبيقي للبحث.

وفيما يخص الأدوات المستخدمة فتم إستخدام برامج Word2016 & Excel2016.

**ر- مصادر البيانات:**

**مصادر أولية:** الملاحظة لتحليل الوثائق والسجلات وحساب المؤشرات المالية، كما تم إجراء المقابلة للتعرف على آلية عمل نظام الرقابة الداخلي المحاسبي.

**مصادر ثانوية:** القوانين والكتب، والمقالات العلمية ورسائل الدراسات العليا كما تم الإستعانة بالشبكة الأنترنيت.

**ز- هيكل البحث:**

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين على النحو التالي:

حيث عرضنا في الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي ونظام الرقابة الداخلي المحاسبي وفيه تم تخصيص المبحث الأول للتحليل المالي والثاني لنظام الرقابة الداخلي المحاسبي في حين أنه تم التطرق للدراسات السابقة في المبحث الثالث.

أما الفصل الثاني فهو لدراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات وفيه تم التعريف بالشركة وأهدافها وكما تم تقديم توصيف للوظيفة المحاسبية وتشخيص لنظام معلوماتها المحاسبي والقيام بعرض وتحليل القوائم المالية لغرض حساب مؤشرات مالية للبحث عن نقاط قوة وضعف نظام الرقابة الداخلي المحاسبي وفي الاخير تم إعداد تقرير حول إستعداد الشركة للإستمرارية في الإستغلال.

**س- أنموذج الدراسة:**

**المتغير المستقل:** التحليل المالي هو أداة لتقييم الأداء وفعاليته

**المتغير التابع:** نظام الرقابة الداخلي المحاسبي يعد وسيلة لتفعيل الإجراءات الرقابية

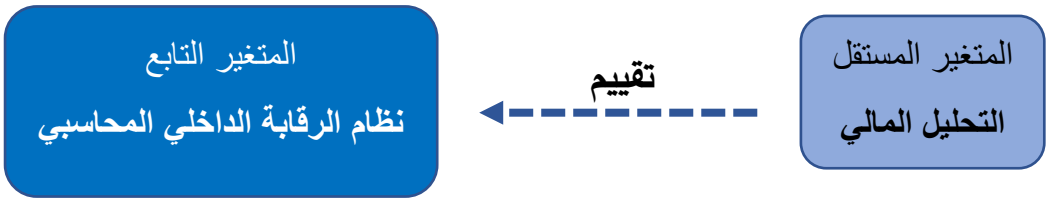


**ش- صعوبات الدراسة:**

تعذر الحصول على معلومات للسنة الحالية ووثائق أكثر تحيينا في ظل إلتزام الشركة بإجراءات الحجر الصحي وسياسة التباعد الإجتماعي.

تحفظ الشركة محل الدراسة عن معلومات هامة بداعي السرية.

# الفصل الأول

# الإطار النظري للتحليل المالي ونظام الرقابة الداخلي المحاسبي

# الفصل الأول : الإطار النظري للتحليل المالي ونظام الرقابة الداخلي المحاسبي

**تمهيد:**

يعتبر التحليل المالي من الأدوات التي تستخدم لدراسة الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أدائها أي مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي المحاسبي المعتمد بها وذلك عن طريق معرفة صحة وسلامة المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية، وكذا مدى الإلتزام بالقوانين والسياسات التي تحكم العمل المحاسبي في مختلف مراحل معالجة المعلومة المحاسبية، ونظرا لأهمية هذا الموضوع سنحاول من خلال هذا الفصل عرض الجانب النظري لموضوع الدراسة والمتمثل في أهم المفاهيم للتحليل المالي ونظام الرقابة الداخلي المحاسبي من مفهوم وأنواع وخطوات الدراسة وأهم وسائل التقييم، بالإضافة إلى التطرق للدراسات السابقة التي لها علاقة بمتغيرات الدراسة وتحليلها ومقارنتها بالدراسة الحالية، وللدراسة أعمق وأشمل لما تم ذكره، وإرتأينا أن نقسم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للتحليل المالي**

**المبحث الثاني : نظام الرقابة الداخلي المحاسبي وطرق تقييمه**

**المبحث الثالث : الدراسات السابقة**

## المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للتحليل المالي

نتطرق في هذا المبحث إلى مدخل مفاهيمي للتحليل المالي، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب يخص المطلب الأول عموميات حول التحليل المالي، أما الثاني فقد خصص لدراسة أساسيات التحليل المالي، والمطلب الثالث خصص لأدوات التحليل المالي.

### المطلب الأول : عموميات حول التحليل المالي

يشمل هذا المطلب عموميات حول التحليل المالي حيث سيتم التطرق لكل من مفهوم التحليل المالي وعرض لأهميته وإبراز لأهدافه مقسمة حسب ثلاثة فروع وهي:

**الفرع الأول : مفهوم التحليل المالي**

تعددت الجوانب التي تطرقت إليها تعاريف التحليل المالي جراء التطور التاريخي الذي شهده والغرض من هذا التحليل وكذا إختلاف الهيئات والأطراف المستفيدة منه، ورغم إختلاف هذه المفاهيم إلا أنها تصب في نفس الهدف ومن أهم هذه التعاريف نذكر ما يلي :

**التعريف الأول** : يمكننا تعريف التحليل المالي بأنها دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وبإستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الإرتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات وإشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل إتخاذ القرارات الإدارية السليمة.[1]

**التعريف الثاني** : يعرف بأنه تشخيص الوضعية المالية من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية، من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها ومعالجتها، وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها لتدعيمها مستقبلا.[2]

**التعريف الثالث** : التحليل المالي عملية يتم من خلالها إستكشاف أو إشتقاق مجموعة من المؤثرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات من ذلك في تقييم أداء المشروع بقصد إتخاذ القرار المناسب.[3]

---

[1] منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الأولى، دار الطليعة، عمان الاردن،2000، ص:12.

[2] زغيب مليكة، بوشنيفر ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص:16.

[3] وليد ناجي الحيالي، **الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004، ص:21.

**التعريف الرابع** : يمكن تعريف التحليل المالي على أنه عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال، وتحديد الربحية على المدى الطويل وهو ينطوي على إستخدام البيانات والمعلومات، لخلق نسب ونماذج رياضية، تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء وإتخاذ القرارات الرشيدة، كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف.[1]

ومن خلال التعاريف المقدمة يمكن إستنتاج بأن " التحليل المالي هو عملية معالجة البيانات المتمثلة في القوائم المالية عن طريق أدوات التحليل المالي من مؤشرات ونسب ونماذج بقصد إنتاج معلومات تسمح للمحلل المالي بتقييم الأداء مما يساعده على إتخاذ القرارات المالية المناسبة".

**الفرع الثاني : أهداف التحليل المالي**

تمس أهداف التحليل مختلف مكونات السياسة المالية للمؤسسة:[2]

**التحليل المالي للسيولة:** يمكن هذا التحليل من معرفة مدى قدرة سيولة الأصول في مواجهة إستحقاقات الديون.

**التحليل المالي والتوازن المالي:** يمكن التحليل المالي الحكم على فعالية الهيكلة المالية للمؤسسة من خلال فحص التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الموارد الدائمة (المظهر الساكن) وتغطية الأصول الدورية بواسطة الموارد الدورية (المظهر الحركي).

**التحليل المالي الإجمالي:** يتمثل في فحص الحالة المالية للمؤسسة من خلال إستعمال وسائل التحليل المالي.

**التحليل المالي والإستراتيجية:** يتم تقييم الحالة العامة للمؤسسة بإعتبارها نظاما متكاملا، إنجاز تشخيصا كاملا ومفصلا للمؤسسة ومن ثم تقييم إمكانيتها المستقبلية من خلال من خلال الإعتماد على الدراسات المختلفة .

**الفرع الثالث: أهمية التحليل المالي**

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أُخرى؛
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو؛
- التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة؛
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة؛
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة؛
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة؛
- إعداد أرضية مناسبة لإتخاذ القرارات الملائمة.[3]

---

[1] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، Sme financial، رام الله فلسطين، 2008، ص:2.

[2] خميسي شيحة، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص:47.

[3] فهمي مصطفى الشيخ، نفس المرجع السابق، ص:3.

## المطلب الثاني : أساسيات التحليل المالي

هناك عدة ركائز يجب على المحلل المالي مراعاتها عند دراسته للكشوف المالية ومنها إختيار الطريقة التي يراها مناسبة في التحليل، وكذا إتباع خطوات تعتبر أساسية للوصول إلى قرارات مالية صائبة.

### الفرع الأول: أساليب التحليل المالي

توجد العديد من الأساليب التي يلجأ إليها المحلل المالي في تحليل بنود القوائم المالية المتمثلة بالمركز المالي وكشف الدخل، ويمكن تحديد أهم هذه الأساليب بالآتي :[1]

**التحليل العامودي (الرأسي):** يعتمد هذا النوع من التحليل بشكل أساسي على تحويل الأرقام المطلقة إلى نسب مئوية بحيث ينسب كل بند في مجموعة إلى إجمالي بنود هذه المجموعة، بحيث تحلل كل قائمة على أساس مستقل عن غيرها .وبذلك يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي وفي تاريخ معين لتحليل وتشخيص نوعية النشاط الذي حقق المساهمة الأوضح في النشاط الإجمالي من جانب واكتشاف سلوكه وتقييمه من جانب آخر، فهو بذلك يقيم أداء الشركة في لحظة إعداد القائمة التي يتم تحليلها ويكشف عن بعض من نقاط القوة والضعف في تلك الشركة. ويوصف هذا التحليل بالتحليل الساكن، لذلك فهو يظل بحاجة إلى دعمه بالتحليل الأفقي.

**التحليل الأفقي:** جاءت تسمية هذا التحليل من كونه يقوم بدراسة سلوك واتجاهات البنود المختلفة في القوائم ورصد التغيرات الحادثة فيها خلال أكثر من فترة مالية، مما يستوجب وجود معلومات أو قوائم لسنوات متعددة للشركة نفسها، وهو ما يمكن المحلل المالي من معرفة مدى الإستقرار أو التراجع في تلك البنود وهذا ما اكسبه صفة الديناميكية (Dynamic)،ويعتمد المحلل في هذا النوع من التحليل بشكل أساسي على سنة الأساس وهي عادة ما تكون السنة الأولى في سلسلة الأعوام المراد تحليلها.

[1] عبد الفتاح سعيد السرطاوي، **التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين:** دراسة حالة شركة الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة مابين (2017-2010)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد:04، العدد:02، الجزائر، 2019، ص:153 و154.

**الفرع الثاني : مراحل التحليل المالي**

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي :[1]

**1) تحديد هدف التحليل بدقة:** من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، و مدى أهمية هذا الهدف و تأثيره، و يلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من جهة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

**2) تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:** في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بيانتها .

**3) اختيار أسلوب التحليل المناسب:** تتعدد أساليب التحلي المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية و كذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها إذ يتفق المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب .

**4) إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار:** في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي .

**5) التوصل إلى الاستنتاجات:** تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن .

**6) صياغة التقرير:** التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

[1] محمد شاهين، **تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017، ص: 18-19.

**الفرع الثالث : مجالات التحليل المالي**

إن إختلاف الغرض من التحليل المالي أدى إلى تعدد مجالاته والتي تمثلت فيما يلي:[1]

• **التخطيط المالي:** تستند عملية التخطيط المالي من منظومة المعلومات المالية الدقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة وهذه المنظومة من المعلومات المالية مدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، هذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط يستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية؛

• **التحليل الائتماني:** يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض(المدين). وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض ، فيقوم بتقييمه وبناء قراراه بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم؛

• **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها؛

• **تحليل الاندماج والشراء:** ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما؛

• **تحليل تقييم الأداء:** هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، والمستثمرين والمقرضين. وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

[1] هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2000، ص 159-160.

## المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي

إن القوائم المالية تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وهي المصدر الأولي الذي يجب أن يبنى عليه التحليل المالي وهي كالتالي:

### الفرع الأول : القوائم المالية

سنعرض في هذا الفرع الكشوف المالية حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي الجديد SCF.

**مفهوم القوائم المالية**

القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الإتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج.[1]

**تعريف الكشوف المالية:** كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد كشوف مالية، والكشوف المالية الخاصة بالكيانات غير الصغيرة تشتمل على :

**ميزانية، حساب نتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وملحق** يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج.

تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري الكيان، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية تاريخ إقفال السنة المالية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي ينشرها الكيان.

توفر الكشوف المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة .

**أولا: الميزانية**

**مفهومها:** الميزانية هي الكشف الإجمالي للأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة للكيان عند تاريخ إقفال الحسابات.[2]

تتضمن الميزانية المالية العناصر المرتبطة بتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، وتصف الميزانية بصفة منفصلة: عناصر الأصول وعناصر الخصوم.

**التعريف بمكونات الميزانية** : تتكون الميزانية من جانبين الأول يمثل ما تمتلكه المؤسسة والثاني ما عليها من إلتزامات اتجاه الغير وسنشرحها في العناصر التالية :

---

[1] حري المخطارية، **مطبوعة محاضرات في التسيير المالي**،سنة ثالثة محاسبة وجباية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2018، ص : 11.

[2] ملحق قرار وزير المالية رقم 71 المؤرخ في 2008/07/26: المحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد119، تاريخ 2009/03/25، ص: 82.

**1/ الأصول** : تتكون من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث إقتصادية ماضية، والتي ينتظر منها أن توفر له منافع إقتصادية مستقبلية،[1]

وتتمثل هذه الأخيرة في إمكانية أن تساهم هذه الأصول بشكل مباشر أو غير مباشر في حدوث تدفقات نقدية أو ما يعادلها تكون في صالح المؤسسة،[2] هذا وتنقسم الأصول إلى:

**أصول غير جارية:** وهي تلك الأصول الموجهة للإستعمال المستمر والدائم لتغطية إحتياجات أنشطة المؤسسة، مثل التثبيتات العينية والمعنوية، بالإضافة إلى الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل وخلال فترة تفوق 12 شهرا إبتداءا من تاريخ نهاية الدورة المحاسبية.

**أصول جارية:** تتمثل في تلك الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو إستهلاكها لإي إطار دورة الإستغلال العادية، وكذا الأصول التي تتم حيازتها من قبل المؤسسة لأغراض المعاملات أو لمدة تقل عن 12 شهرا، بالإضافة إلى السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع إستعمالها لقيود، ويمثل الأصول الجارية وفقا لمدونة الحسابات التي أقرها النظام المحاسبي المالي الجزائري وفق التالي:

**حسابات الصنف الثالث:** المخزون كالبضاعة، المواد الأولية، المنتجات التامة الصنع ..

**الحسابات المدينة للصنف الرابع حسابات الغير** كالعملاء والمدينون الآخرون ...

**الحسابات المدينة للصنف الرابع الحسابات المالية** كالقيم المنقولة للتوظيف وحسابات النقديات...

**2/ الخصوم** : إن الخصوم تتكون من الإلتزامات الراهنة للمؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سدادها وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة.[3]

ومن الناحية الإقتصادية فإن الخصوم تبين مصادر تمويل المؤسسة، فهذه المصادر قد تكون داخلية مثل مساهمات الشركاء، كما قد تكون خارجية مثل القروض بمختلف أنواعها،[4] هذا وتنقسم الخصوم إلى:

**رؤوس الأموال الخاصة:** وهي تمثل الفرق بين أصول المؤسسة ومجموع خصومها الجارية وغير الجارية، أي فائض أصول المؤسسة على خصومها الجارية وغير الجارية.

---

[1] المرسوم التنفيذي المؤرخ في 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة:20، ص:13.

[2] مراد كواشي، **المحاسبة المالية حسب SCF**، الطبعة الأولى، الدار الجزائرية، الجزائر، 2017، ص:36.

[3] المرسوم التنفيذي المؤرخ في 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، مرجع سبق ذكره، المادة:22، ص: 13.

[4] مراد كواشي، نفس المرجع السابق، ص:37.

ووفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري فإن حسابات رؤوس الأموال الخاصة تعبر عن إلتزامات تقع على عاتق المؤسسة لصالح ذوي حقوق الملكية، ومن الأمثلة على هذه الحسابات نذكر: حسابات رأس المال وحسابات الإحتياطات والنتائج ...

**خصوم غير جارية:** وهي الإلتزامات التي تستحق على المؤسسة للغير ويجب الوفاء بها خلال فترة زمنية تزيد عن سنة مالية واحدة.

**خصوم جارية:** وهي الإلتزامات التي تستحق على المؤسسة للغير، ويتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الإستغلال العادية، أو يجب تسديدها خلال 12 شهرا الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية.

**ثانيا: حساب النتائج**

**مفهومه:** هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/ الكسب أو الخسارة.[1]

وبحسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي فإنه يجب على المؤسسات إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة يمكن للمؤسسة تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة، وهذا جاء خلافا لنص المعيار المحاسبي الدولي الأول الخاص بالقوائم المالية IAS1.

**عناصر حسابات النتائج:** وتنقسم إلى:

**حسابات النواتج:** تشمل المبالغ المستلمة أو التي ستسلم كمقابل للمنتجات والأعمال والخدمات التي تقدمها المؤسسة للغير بحكم نشاطاتها بالإضافة إلى الإيرادات المتأتية دون مقابل.

**المصاريف:** وهي مجموعة الإستهلاكات والأعباء والمخصصات التي تتطلبها طبيعة نشاط المؤسسة بهدف إنجاز مهامها.[2]

يضم حساب نتيجة البنوك والمؤسسات المالية المماثلة منتوجات وأعباء حسب النوع والطبيعة ويبين مبالغ أبرز أنماط المنتوجات والأعباء، وبصرف النظر عن التنظيمات الخاصة المتعلقة بهذا القطاع من النشاط، فإن حساب النتائج أو الملحق بهذه الكيانات يمثل ما يأتي :

منتوجات الفوائد وما شابهها، أعباء الفوائد وما شابهها، الحصص المستلمة، الأتعاب والعمولات المقبوضة، الأتعاب والعمولات المدفوعة، المنتوجات الصافية الناجمة عن التنازل عن سندات، حسب كل فئة منها، الأعباء

[1] القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26 المحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 19 بتاريخ 2009/03/25، ص:24.

[2] يقور أحمد وصفيح صادق، **المحاسبة المالية وفق SCF**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2017، ص: 131.

و المنتوجات المتعلقة بعمليات الصرف، منتوجات الإستغلال الأخرى، خسائر القروض والتسبيقات الممنوحة وغير الممنوحة القابلة للإسترداد، أعباء الإدارة العامة، أعباء الإستغلال الأخرى

تحتسب النتيجة الأعباء أو المنتوجات التي نشأت خلال السنة المالية حتى ولو كانت معروفة بين تاريخ إقفال السنة المالية وتاريخ إعداد الكشوف المالية.

**ثالثا: جدول سيولة الخزينة**

**مفهومه:** عبارة عن بيان يوضح مصادر التدفقات الداخلة وإستخدامات التدفقات الخارجة للوحدة الإقتصادية خلال فترة زمنية محددة، وتقتصر فقط على الوضع المالي قصير الأجل، ويقدم البيان ملخص التدفقات النقدية للتشغيل والإستثمار والتمويل مع التغير في قيمة النقد والنقدية المعادلة خلال الفترة.[1]

**مكونات جدول سيولة الخزينة:** يحتوي جدول سيولة الخزينة على الخزينة على البنود الآتية:[2]

1. التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية ( الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).
2. التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار ( عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل).
3. التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكوين نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).
4. تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدا وترتب بصورة دائمة من سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل).

وتقدم قائمة تدفقات الخزينة بإحدى الطريقتين المباشرة الموصى بها وهو ما جاء به نص المعيار المحاسبي رقم 07 جدول التدفقات النقدية والتي تتمثل في :

تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية ( الزبائن الموردون، الضرائب ...) قصد إبراز تدفق مالي صاف.

تقريب هذا التدفق النقدي المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

وهو ما جاء به المعيار المحاسبي رقم 07 جدول التدفقات النقدية

أو الطريقة غير المباشرة التي تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان :

آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين..)؛

[1] Paramasivan C et subramamian, financial management,new age intrnational(ltd) publishers, 2009, p19.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 119، تاريخ 2009/03/25، ص: 82 ص:26.

التفاوتات أو التسويات ( ضرائب مؤجلة)،

التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الإستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة..) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

**رابعا: جدول تغيرات الأموال الخاصة**

يشكل جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الاموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.[1]

ويتضمن جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة العناصر التالية :

1. النتيجة الصافية للسنة المالية ؛
2. تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
3. المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
4. عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد ...)؛
5. توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

**خامسا: ملحق الكشوف المالية**

**مفهومه:** الملحق هو عبارة عن وثيقة تلخيص، يعد جزءا من الكشوف المالية،وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج، ويتمم كلما إقتضت الحاجة، المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات.[2]

**مكونات ملحق الكشوف المالية:** يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط التالية:

1. القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد كشوف مالية؛
2. مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية، وحساب النتيجة، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛
3. المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه المؤسسات أو مسيريها؛
4. المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 119، تاريخ 2009/03/25، ص: 82 ص:26-27.

[2] المرجع نفسه، ص: 38.

وهناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق هما الطابع الملائم للإعلام والأهمية النسبية.

**الفرع الثاني : مؤشرات التوازن المالي**

إن مؤشرات التوازن المالي في المؤسسة تعتبر أحد أهم الأدوات المستخدمة لمعرفة الأداء المالي للمؤسسة، بحيث يتم التوازن المالي إنطلاقا من تمويل الأصول بموارد تتناسب مع مدتها، وذلك بعد القيام بتحويل الميزانية المحاسبية إلى المفهوم الوظيفي.

**1/ رأس المال العامل FR:** يعرف بأنه:

هو القدرة على تغطية الأصول الثابتة برأس مال دائم [1]

**رأس المال العامل:** هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، ويحسب رأس المال العامل وفق علاقتين :

**من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل):**

**رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة  Es – Rd = FR**

**من أسفل الميزانية (في الأجل القصير):** [2]

**رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل Dct – AC =FR**

**2/ الإحتياج في رأس المال العامل BFR:** يعرف على أنه "احتياجات رأس المال العامل تقيس مبلغ الأصول المتداولة الغير ممولة من طرف الخصوم من نفس الطبيعة." [3]

تعبر إحتياجات التمويل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الإحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الإستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية ، فدورة الإستغلال تنتج إحتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الإستغلال + القيم غير الجاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون القصيرة الأجل عند وقت إستحقاقها ما عدا السلفات المصرفية. [4]

إذن في دورة الإستغلال هناك:

---

[1] Jean Louis AMELON, «Gestion financière », 2eme édition maxima, paris 2000. P:67.

[2] مبارك لسلوس، **التحليل المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص:39.

[3] Laurent batsch, le diagnostic financier, 3ème édition, economica, paris, 2000, p:42

[4] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص:120 .

- الإحتياجات الدورية للتمويل الناتجة عن دوران عناصر الإستغلال من حقوق ومخزونات وغيرها، دون خزينة الأصول، وبالتالي فهي = الأصول الجارية – خزينة الأصول.
- موارد التمويل الدورية = الخصوم الجارية – خزينة الخصوم.

مفهوم الإحتياج في رأس المال العامل (نرمز له بـ BFR) يشير إلى الإحتياجات التمويلية الدورية غير المغطاة بالموارد التمويلية الدورية، وبالتالي فإن علاقة حسابه هي:[1]

**الإحتياج في رأس المال العامل = الإحتياجات الدورية للتمويل – موارد التمويل الدورية**

هناك نوعين من الإحتياجات الأولى خاصة بدورة الإستغلال والثانية خارج الإستغلال ومجموعهما يشكل ما يعرف بالإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.

**الخزينة الصافية:** وتعرف كالتالي:

الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا والخزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة.[2]

**الخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم TN = ET− RT**

**الخزينة الصافية الإجمالية Tng:** تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل إحتياجات دورة الإستغلال وغيرها وهو ما قصدنا به الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الإحتياج تكون الخزينة موجبة و هي حالة الفائض في التمويل وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل. [3]

تعتبر الحالة التي تكون فيها الخزينة معدومة **(Tn=0)** تلك يغطي فيها رأس المال العامل الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي أي يتساويان هي الحالة المثلى.

**المعادلة الأساسية للخزينة**

**الخزينة الصافية = رأس المال العامل – الإحتياج في رأس المال العامل BFRg – FRng = Tng**

---

[1] بن سانية عبد الرحمان، **مطبوعة أساسيات التحليل المالي**، السنة الثالثة ليسانس علوم إقتصادية والماستر، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية،2018،ص:42.

[2] زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص:53.

[3] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي،**التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص:85.

**الفرع الثالث : النسب المالية**

هي من أهم الأدوات التي يستخدمها المحلل المالي لتشخيص الوضعية المالية والتي تختلف بأنواعها ودلالاتها ويمكن أن نعرف النسب المالية كالتالي:

**تعريف النسب المالية:** تعرف على أنها علاقة بين قيمتين ذات معنى بالنسبة للهيكل التمويلي أو الاستغلالي للمؤسسة وهذه القيم تؤخذ من الميزانية المالية أو من جدول تحليل الاستغلال أو منهما معا، وهذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتبعة من طرف المؤسسة بصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة، وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية أو خارجية.[1]

**أنواع النسب المالية:**

تصنف النسب المالية حسب مصدر الإشتقاق أو موضوع التحليل ويمكن تمثيلها في الشكل التالي: [2]

**الشكل رقم (1-1): يوضح أنواع النسب المالية**

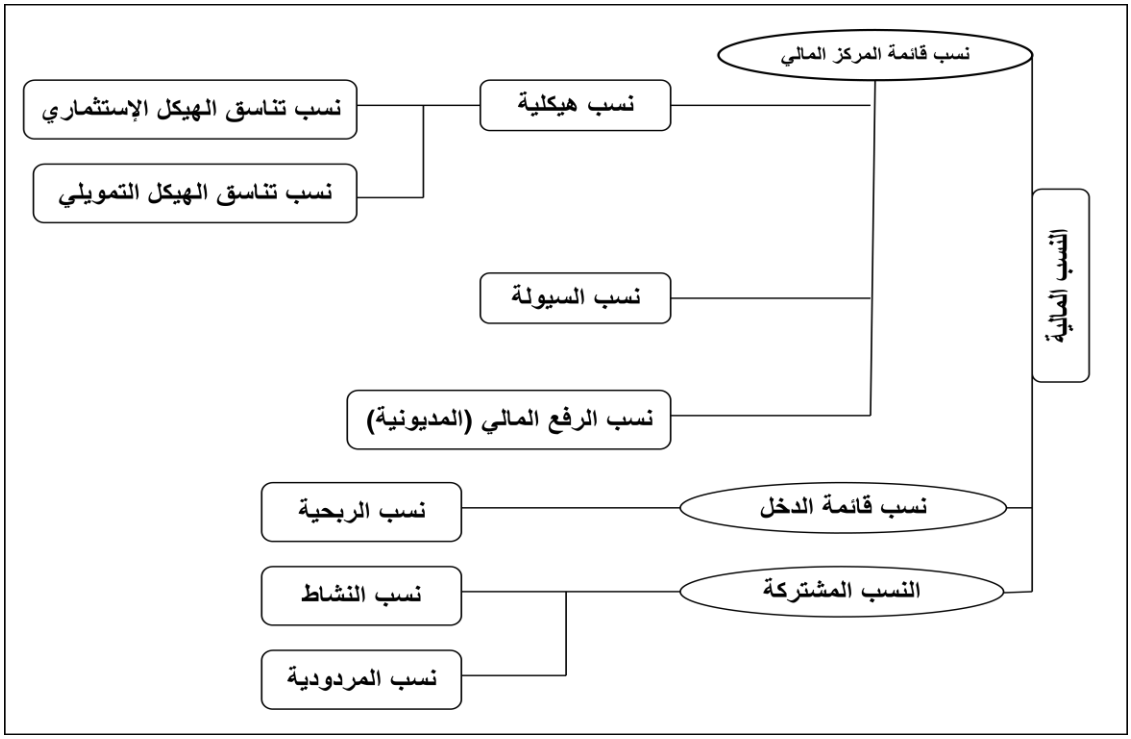


**المصدر: بن سانية عبد الرحمان مط ص:102**

[1] مؤيد راضي حنفر، **تحليل القوائم المالية (مدخل نظري تطبيقي)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأرن، 2006،ص27.

[2] بن سانية عبد الرحمان، مرجع سابق، ص:102.

**أولا : النسب المشتقة من الميزانية**

**نسب هيكلية:** تعنى بتحليل بنية الأصول وبنية هيكل التمويل[1]

1. **نسب تناسق الهيكل الإستثماري:** تعنى هذه المجموعة من النسب المالية بتحليل جانب أصول الميزانية، ويمكن بناء العديد منها وذلك بحساب الوزن النسبي لكل مكون من مكونات الأصول بالنسبة لإجمالي الأصول، أو بالنسبة للمجموعة الفرعية من الأصول التي ينتمي إليها (أصول ثابتة أو أصول جارية) وحساب الوزن النسبي لكل مكون من الأصول الثابتة أو الأصول الجارية ومن ذلك مثلا:

**معدل كثافة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول**

**معدل كثافة الأصول الجارية = الأصول الجارية / مجموع الأصول**

2. **نسب تناسق الهيكل التمويلي:** يمكن تحليل الخصوم بمعرفة الوزن النسبي لكل مكون منها إما بالنسبة للإجمالي أو للمجموعة الفرعية أو لأحد المكونات الأخرى من الخصوم، وهي كالتالي:

**الوزن النسبي لمصادر التمويل الداخلي = حقوق الملكية / مجموع الخصوم**

**الوزن النسبي لمصادر التمويل الخارجي = الديون بأنواعها / مجموع الخصوم**

**نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون**

3. **نسب السيولة:** تهتم بالعلاقة بين جانبي الميزانية في الأجل القصير (أصول جارية وخصوم جارية).[2]

**نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية** ينبغي أن تكون أكبر من 1

**نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية –المخزون السلعي ) / الخصوم الجارية** مابين 0.5 و0.6

**نسبة النقدية = المتاحات النقدية / الخصوم الجارية** نسبة 30% تعتبر مريحة جدا للمؤسسة.

4. **نسب الرفع المالي أو (المديونية):** تهتم نسب الرفع المالي أيضا بالعلاقة بين جانبي الميزانية ومن أهمها:

نسبة المديونية أو (الإستدانة) = مج الديون / مج الأصول، نسبة الأموال الخاصة = 1 – نسبة المديونية

نسبة الملاءة العامة (solvabilité générale) = مجموع الأصول / مجموع الديون

**نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية**

**نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية**

---

[1] بن سانية عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص:102.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 104.

**ثانيا : النسب المشتقة من قائمة الدخل :**

تهتم قائمة الدخل بحساب النتائج إنطلاقا من المقارنة بين الإيرادات والأعباء، وتتمثل في نسب الربحية.

**نسب الربحية:** ربحية المؤسسة هي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، فهي تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الإستثمارية والمالية لذا نجد أن نسب الربحية هي مجال إهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين.[1]

هامش الربح الإجمالي = الربح الإجمالي / صافي المبيعات

هامش الربح الصافي = صافي الربح / صافي المبيعات

هامش الربح التشغيلي = الربح قبل الفوائد و الضرائب / صافي المبيعات.

**ثالثا : النسب المالية المشتركة:** نقصد بالنسب المالية المشتركة تلك التي يكون أحد مكوناتها (بسطها أو مقامها ) من قائمة الدخل و المكون الآخر من قائمة المركز المالي، ونجد أهم النسب:[2]

أ- **نسب النشاط :** تقيس هذه النسب مدى كفاية إدارة المؤسسة في تسيير أصولها من خلال توزيع مواردها المالية.

معدل دوران الأصول غير الجارية = رقم الأعمال خارج الرسم / إجمالي الأصول غير الجارية

معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال خارج الرسم / الأصول الجارية

معدل دوران المخزون = رقم الأعمال خارج الرسم / متوسط المخزون

معدل دوران الزبائن = صافي المبيعات الآجلة بالرسم CA TTC / متوسط حساب الزبائن

معدل دوران الموردين = المشتريات السنوية الآجلة بالرسم Achats TTC / متوسط الموردين .

**ب-نسب المردودية:** تستخدم في الحكم على مدى فعالية التسيير بها ومنه قدرة المسير على تحقيق النتائج المرغوبة.

المردودية الإقتصادية Re = نتيجة الإستغلال Rex / الأصل الإقتصادي AE

المردودية المالية Rcp = النتيجة الصافية للسنة المالية / الأموال الخاصة.

[1] حري المخطارية، مرجع سبق ذكره، ص:53.

[2] بن سانية عبد الرحمان، مرجع سابق، ص:106.

## المبحث الثاني : نظام الرقابة الداخلي المحاسبي وطرق تقييمه

يعتبر النظام الرقابي الداخلي ركيزة أساسية للرقابة على أداء الأعمال داخل المؤسسات حيث سنحاول في هذا المبحث التعرف على أهم المفاهيم العامة للتعرف على نظام الرقابة الداخلي المحاسبي وإبراز أهدافه، وعرض لأهم مقوماته وإجراءاته، والخطوات المتبعة في تقييمه وأهم الطرق المعتمدة وفق التالي:

### المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي

إن نظام الرقابة الداخلية يعد بمثابة الحجر الأساس للمؤسسة فمتى كان النظام سليما إنعكس ذلك على أدائها من جودة في التقارير المالية وكذا النزاهة في أداء الأعمال من قبل الموظفين، سنعرض فيما يلي مفهوم نظام الرقابة الداخلية ثم سنشرع في تقديم النظام الرقابة الداخلية المحاسبي والذي يعد جزءا رئيسيا في النظام الرقابة الداخلية.

#### أولا: تعريف نظام الرقابة الداخلية

لقد تعددت التعاريف حسب مختلف الهيئات الدولية إلا أنه يبقى الأقرب للبيئة الجزائرية تعريف المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية وهو كالتالي:

**مفهوم نظام الرقابة الداخلية**

عرفها المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية **IFACI** على أنها: عملية ينفذها مجلس الإدارة والموظفين في مؤسسة ما، بهدف توفير ضمان معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التشغيلية والإبلاغ والإمتثال.[1]

نظام الرقابة الداخلية يعتبر جزءا لا يتجزأ من نظام حوكمة المؤسسة وقدرتها على إدارة المخاطر وهي ما يتم تنفيذه بفعالية وتتم مراقبته من قبل مجلس الإدارة وكذا الموظفين الآخرين للإستفادة من الفرص ومواجهة التهديدات التي تحول دون تحقيق أهداف المؤسسة.[2]

حسب هذا التعريف هناك ثلاثة عناصر لتفعيل نظام الرقابة الداخلية وهي الضبط الداخلي لتحقيق الأهداف التشغيلية والرقابة الإدارية المتعلقة بمدى الإلتزام بالقوانين واللوائح والإمتثال لها وفيما يخص الإبلاغ المالي عن التقارير يكون عن طريق نظام الرقابة المحاسبية الذي نحن بصدد دراسته.

---

[1] الموقع الإلكتروني: https://www.ifaci.com/audit-controle-interne/metiers-de-laudit-controle-internes/، تاريخ الاطلاع: 2020/02/27، 10:36

[2] International Federation of Accountants (IFAC), Evaluating and Improving Internal Control in Organizations, 2012, p4, https://www.ifac.org/.

**ثانيا: تعريف نظام الرقابة المحاسبية**

هي خطة تنظيمية للمؤسسة والإجراءات المتبعة للمراسلات المستخدمة التي تتعلق بحماية أصول الشركة والتأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى الإعتماد عليها، وإن كل وحدة إقتصادية مهما كانت طبيعة نشاطها مهام رئيسية في كيفية تنفيذ وتسجيل أنشطتها المختلفة وإثباتها محاسبيا، ويجب أن تكون الأطراف المكلفة بذلك على علم تام بأهمية و وظائف النظام المحاسبي التي نذكر منها:[1] تسجيل وتجميع المعلومات والأرقام لأغراض إتخاذ القرارات الإقتصادية والإدارية؛ وفرض الرقابة والسيطرة ومنع الغش والتلاعب وإعداد الجداول والقوائم المالية لأغراض التحليل المالي.

تختص الرقابة المحاسبية بتحقيق أهداف حماية الأصول والسجلات وضمان دقة البيانات المحاسبية، وتشتمل على الخطة التنظيمية وكافة الطرق والوسائل التي تستخدمها المنشأة لحماية الأصول والسجلات وضمان دقة البيانات المحاسبية.[2]

يهدف نظام الرقابة المحاسبة إلى إختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والحسابات ودرجة الإعتماد عليها، وتتبع عمليات صحة تسجيل وتبويب وتحليل وعرض البيانات المحاسبية.

لذا يعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين **AICPA** الرقابة المحاسبية بأنها : نظام للمراقبات كاف وفعال مصمم لتوفير توكيدات معقولة ومناسبة ويراعى فيه الآتي :[3]

تنفيذ العمليات طبقا لترخيص محدد من قبل الإدارة، ويتم تسجيل العمليات بصورة مناسبة كما يلي :

- إعداد التقارير المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما GAAP أو طبقا لأي معايير أخرى قابلة للتطبيق على هذه التقارير (GAAS) – (IAS)؛
- تحديد المسؤولية المحاسبية عن الأصول ( الموجودات)؛
- لا يسمح بحيازة الأصول إلا بترخيص من الإدارة وإجراء الجرد والمقارنة المحاسبية للأصول المسجلة في الدفاتر بمطابقتها بالأصول الموجودة في فترات معقولة، وعند حدوث أي اختلافات بينهما يجب اتخاذ إجراءات المناسبة.

[1] ثامر محمد مهدي، **أثر استخدام الحاسب الإكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية**، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 4، العراق، 2010، ص: 180.

[2] رائد محمد عبد ربه، **المراجعة الداخلية**، الطبعة الأولى،الجنادرية، الأردن، 2010، ص:18.

[3] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، الطبعة الثانية، ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص:89.

**ثالثا: أهداف الرقابة المحاسبية الداخلية**

- حماية أصول وممتلكات المؤسسة من أي انحرافات غير مشروعة كالسرقة أو الاختلاس؛
- حماية السجلات والدفاتر وحسابات المؤسسة من أي إنحرافات أو أخطاء متعمدة أو غير متعمدة؛
- التأكد من الحصول على بيانات محاسبية دقيقة يمكن الاعتماد عليها في المجالات المختلفة الداخلية أو الخارجية، ويمكنها تلبية احتياجات الأطراف المتعددة كالإدارة والأقسام داخل المؤسسة والبنوك والأجهزة الحكومية والمستثمرين والعملاء والموردين خارج المؤسسة.[1]
- ضمان موثوقية وسلامة المعلومات المالية تضمن الضوابط الداخلية أن لدى الإدارة معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب وكاملة، بما في ذلك السجلات المحاسبي لتخطيط العمليات التجارية ومراقبتها والإبلاغ عنها.[2]

## المطلب الثاني : أركان نظام الرقابة المحاسبية

لغرض فهم العناصر المكونة لهذا النظام نعرض المقومات المحاسبية والإجراءات وهي كالآتي:

**أولا: المقومات المحاسبية**

لا يمكن أن يحقق نظام الرقابة الداخلية أهدافه دون توفر مجموعة من المقومات المحاسبية والتي تكمل المقومات الإدارية ويمكن حصرها فيما يلي:[3]

**أ) نظام محاسبي سليم**

يعتبر وجود نظام محاسبي سليم يضمن للإدارة تحقيق الضبط المحاسبي من أبرز مقومات نظام الرقابة الداخلية المحاسبية، ويعتمد هذا النظام على مجموعة من الأدوات هي:

**1/ المجموعة الدفترية**

وهي تختلف حسب اختلاف طبيعة المؤسسات وأنشطتها، ويجب أن تكون هذه المجموعة الدفترية متكاملة ومراعية للنواحي القانونية والشكلية.

**2/ الدورة المستندية**

يتطلب تحقيق نظام جيد للرقابة الداخلية وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة طالما تمثل المصدر الأساسي للقيد وأدلة الإثبات، وبالتالي عند تصميم المستندات يجب مراعاة النواحي القانونية والشكلية.

---

[1] حياة سايحي، **دور محافظ الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخصر الوادي، 2018، ص:54.

[2] الموقع الإلكتروني: https://ar.solbrillersalg.com/8099-internal-accounting-control-elements-objectives-and-example، بتاريخ: 2020/02/29.

[3] مقدم خالد وعبد الله مايو، **مطبوعة نظام الرقابة الداخلية**، لطلبة السنة الثالثة محاسبة والماستر ، تخصص العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة،2016، ص: 22–23.

**3/ الدليل المحاسبي**

يعني وجود أساس سليم لتقديم بيانات إجمالية لها أهميتها في مجال التحليل والمقارنة اللازمة لأغراض الرقابة، حيث يتم تقسيم هذه البيانات إلى مجموعة من الحسابات الرئيسية تتفرع منها حسابات فرعية.

**ب) الجرد الفعلي**

تعتبر عملية الجرد وسيلة مهمة من أجل الرقابة على الأصول وتقييمها وتحديد مستوياتها التشغيلية؛ فمن خلال هذه العملية يمكن مقارنتها ما هو موجود فعلا مع ما هو مسجل في الدفاتر المحاسبية وهذا بشكل دوري أو حسب الحاجة لهذه العملية.

**ج) الموازنات التقديرية**

من خلالها يتم تحديد مستويات الإنفاق على المستوى التشغيلي والرأسمالي وعلى أساس هذه التقديرات يتم المقارنة بين الانجازات الفعلية والتقديرات وعلى هذا الأساس يتم تحديد الانحرافات وتحليلها وتحديد أسباب العجز والمسؤولين عنه واتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل تصحيح الأخطاء وتقليل الوقوع فيها مستقبلا.

**د) محاسبة التكاليف**

تعتبر أداة مهمة من أجل احتساب سعر التكلفة وتكلفة المنتج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج وعلى هذا الأساس يتم تحديد مستوى الفعالية وكفاءة التشغيل وبالتالي تحديد نقاط الضعف وأسبابها وتحديد العناصر التي تتسبب في تضخيم التكاليف مما يُمكن من تعزيز الإجراءات المناسبة التي تُمكن من التقليل والسيطرة عليها.[1]

**ر) الوسائل الإلكترونية والآلية المستخدمة**

أصبحت الوسائل الإلكترونية والآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المؤسسة من العناصر الهامة في ضبط وانجاز الأعمال، وأحسن مثال على ذلك هو تسجيل الأوراق النقدية المحصلة، كما أن شيوع استخدام الحاسوب الإلكتروني في إنجاز بعض خطوات الدورة المحاسبية وتحليل البيانات والمعلومات سواء بغرض إعدادها والإفصاح عنها.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص:23.

[2] عبد السلام محمودي، **دور المراجع الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة ماستر، دراسة ميدانية بشركة توزيع الكهرباء والغاز، برج بوعريريج، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018، ص:38.

والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم (1-2): يوضح أركان نظام الرقابة الداخلي المحاسبي**

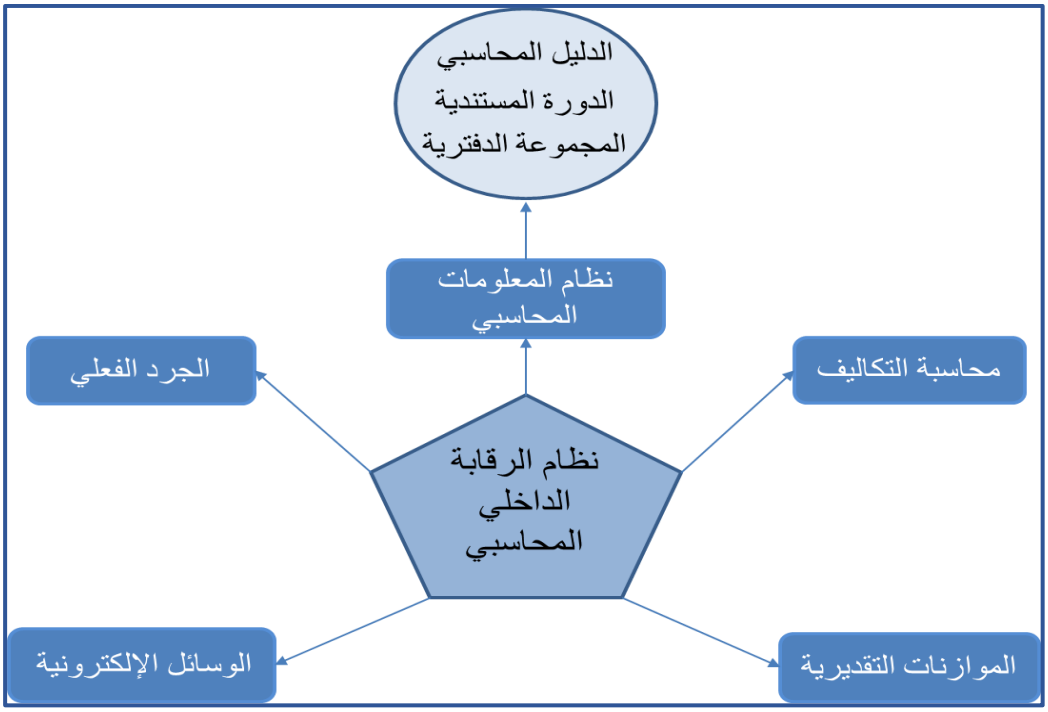


**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على ما تم الإطلاع عليه وتقديمه**

**ثانيا : الإجراءات المحاسبية**

وهي مجموعة الترتيبات التي تضعها الإدارة من أجل تنفيذ المهام والوظائف المرتبطة بالمعالجات المحاسبية ويكون هذا من خلال :[1]

- ✓ إصدار تعليمات بإثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها للتقليل من الغش والإحتيال؛
- ✓ إصدار تعليمات بعدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمدا من الموظفين المسؤولين؛
- ✓ إستخدام الحاسوب في معالجة المعلومات وسرعة معالجتها؛
- ✓ إستخدام وسائل التوازن المحاسبي الدوري مثل المراجعة وحسابات المراقبة؛
- ✓ إجراء مطابقات دورية بين الكشوف الواردة من الخارج وبين الأرصدة والكشوف والسجلات الواردة من الداخل؛
- ✓ القيام بجرد مفاجئ دوريا للنقدية والبضاعة ومطابقة ذلك للأرصدة الدفترية؛
- ✓ عدم السماح لموظف بمراقبة عمله.

[1] مقدم خالد وعبد الله مايو، **مطبوعة نظام الرقابة الداخلية**، مرجع سابق، ص:33-43.

## المطلب الثالث : طرق تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي

تمر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلي وفق خطوات منهجية، وكما أنه تتنوع طرق التقييم ونذكر:

**أولا: خطوات تقييم النظام**

لغرض تقييم النظام الرقابي داخل المؤسسة فإن المدقق يلجأ إلى مجموعة من المراحل وتأتي هذه المراحل وفق خطوات منهجية ومتسلسلة نذكرها كالآتي:[1]

**1/ جمع الإجراءات**

وتتمثل في جمع الإجراءات المكتوبة عن العمليات وتدوين ملخص لها بعد حوار مع القائمين على إنجازها كما يرسم خرائط التتابع ورسوم بيانية للوثائق المستعملة والمعلومات المتدفقة عنها والمصالح المعنية بها كما يمكن إستعمال إستمارات مفتوحة تتضمن أسئلة تتطلب الإجابة عنها شرحا لكل الجوانب العملية.

**2/ إختبارات الفهم**

هي خطوة لفهم النظام المتبع وذلك عن طريق القيام بإختبارات الفهم والتطابق أي التأكد من فهم كل أجزائها وحسن تلخيصه لها بعد تتبع اجراءات القيام بالعملية فعلا.

**3/ التقييم الأولي للرقابة الداخلية**

إنطلاقا من الخطوتين السابقتين يتم مبدئيا إستخراج نقاط القوة والمتمثلة في (ضمانات تسمح بالتسجيل الجيد للعمليات) ونقاط الضعف المتمثلة في (عيوب يترتب عنها خطر إرتكاب أخطاء وتزوير)، ويتم في هذه الخطوة غالبا إستعمال إستمارات تتضمن أسئلة تكون الإجابة عنها بالإيجاب أو السلب.

**4/ إختبارات الإستمرارية**

يتأكد المراجع من خلال النوع من الإختبارات من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي هي فعلا نقاط قوة مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة، إن إختبارات الإستمرارية ذات أهمية قصوى مقارنة بإختبارات الفهم والتطابق لأنها تسمح للمراجع أن يكون على يقين بأن الإجراءات التي راقبها مطبقة بإستمرار ولا تحمل خللا. [2]

يحدد حجم هذه الإختبارات بعد الوقوف على الأخطار المحتملة الوقوع عند دراسة الخطوات السابقة لها كما تعتبر دليل إثبات على حسن السير خلال الدورة وفي كل مكان.

---

[1] أحمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015، ص: 62.

[2] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:47.

**5/ التقييم النهائي لنظام الرقابة**

بناءا على إختبارات الإستمرارية السابقة الذكر يتم الوقوف على ضعف النظام وسوء تسييره عند إكتشاف سوء تطبيق أو عدم تطبيق نقاط القوة هذا بالإضافة إلى نقاط القوة التي توصل إليها عند التقييم الأولي، وبعد الإلمام بمختلف جوانب النظام تتضح المعالم والخطوط العريضة لبرنامج التدخلات والفحوص التي سيقوم بها المراجع أثناء تنفيذ تحقيقات التدقيق، فكلما كانت الرقابة الداخلية مرضية كلما ضيق المدقق مجال بحثه، والعكس إذا كانت الرقابة الداخلية عاجزة وغير فعالة عندها يشك المحافظ في مصداقية النظام ومعلوماته.[1]

**ثانيا: أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية**

يقوم المراجع بإتباع منهج معين عند تعرفه على طبيعة النظام الرقابي المفعل وبعد معاينته لإجراءات الرقابة الداخلية لمجموعة من الطرق ويختار الأنسب حسب خبرته ليقيم المؤسسة محل الدراسة ومن بين وسائل المستعملة لتقييم نظام الرقابة نذكر أهمها:

❖ **الإستقصاء**

هو عبارة عن قائمة تحتوي على أسئلة متعلقة بنظام الرقابة الداخلية على النشاطات أو العمليات المختلفة، وقائمة الإستبيان تتكون من عدة أجزاء كل جزء منها يتعلق ببند معين أو وحدة نشاط، حسب الطريقة التنظيمية المختارة للتقييم وعادة يقوم بالإجابة على أسئلة الإستبيان من لهم دراية بإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة فعلا بالمؤسسة.[2]

❖ **الملخص التذكيري**

عن طريق إعداد المدقق لملخص كتابي يحدد فيه بالتفصيل الإجراءات والوسائل الواجب توافرها في النظام السليم للرقابة الداخلية بغية الإسترشاد به لتقييم نظام الرقابة الداخلي في المؤسسة عن طريق مقارنة محتويات المذكرة مع الإجراءات المعمول بها.

---

[1] أحمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 63 .

[2] بوحفص رواني، **مطبوعة التدقيق المالي والمحاسبي دروس نظرية**، لطلبة المحاسبة والتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية،2018،ص:42-43.

❖ **التقرير الوصفي**

تعتمد هذه الطريقة على وصف نظام الرقابة المعتمد في المؤسسة، إذ يقوم المدقق بتشخيص النظام من خلال التطرق إلى مقوماته والإجراءات القائم عليه، فيستطيع أن يحدد نقاط القوة والضعف فيه إعتمادا على درجة تطبيق الإجراءات.

❖ **خرائط التدفق**

هو عبارة عن وسيلة توضيحية تبين تدفق الإجراءات والمعلومات، نقاط الرقابة المحاسبية، تقسيم العمل بين الوظائف المختلفة ومخرجات النظام من سجلات وتقارير وغيرها، وتستخدم عدة رموز في إعداد هذه الخرائط وهي رموز متعارف عليها ولكن يجب في جميع الحالات وضع تعريف واضح لكل رمز يتم إستخدامه.

❖ **فحص النظام المحاسبي**

التأكد من تطبيق مبدأ الفصل بين الوظائف المحاسبية المختلفة بحيث لا يؤدي موظف واحد عملية محاسبية كاملة، والذي هو من القرائن الدالة على سلامة النظام.[1]

أن يقوم المدقق بفحص السجلات وأسماء منشئيها وعهدتهم وكذلك المستندات والدورة المستندية، ثم يحكم على متانة النظام، إلا أن هذه الطريقة تركز على الظروف الخاصة بكل مؤسسة، والهدف من أي وسيلة هو الحكم على درجة كفاءة ومتانة النظام الداخلي للرقابة.[2]

[1] عصام الدين محمد متولي، **المراجعة وتدقيق الحسابات(1)**، دار الكتاب الجامعي، صنعاء 2009، ص: 131.

[2] جدي سمراء، **دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية**، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، ص: 52.

## المبحث الثالث : الدراسات السابقة

خصص هذا المبحث الأخير من الفصل الأول لدراسة وتحليل الدراسات التي سبق وتطرقت للمتغيرات المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، لقد إختلفت إشكالية معالجة هذا الموضوع وتعددت المناهج وتباينت أدوات الدراسات وما تم طرحه في هذه الدراسة جاء كتكملة لما تم التوصل إليه من نتائج في الدراسات السابقة، حيث كان التركيز في هذه المرة أكثر على الجانب المحاسبي للنظام، وتم تخصيص مطلب للدراسات المحلية ومطلب آخر للدراسات الأجنبية بينما في المطلب الثالث سيتم فيه القيام بمقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية.

### المطلب الأول: الدراسات الجزائرية

يتضمن هذا المطلب أهم الدراسات التي تحتوي على متغيرات الدراسة الحالية من نظام الرقابة الداخلية وعن التحليل المالي والتي سنعرضها في الجداول الموالية:

**الجدول رقم (1-1): دراسة أسماء محمد بن أحمد، لعربي غريسي**

| **الدراسة / السنة** | **أسماء محمد بن أحمد، لعربي غريسي / 2019** |
|---|---|
| **عنوان الدراسة** | « Le financement de l'entreprise : une étude d'analyse financière par la méthode des ratios (cas de l'entreprise nationale de production pharmaceutique SAIDAL) » |
| **النوع والمكان** | مقال مجلة العلوم الإقتصادية التسيير والعلوم التجارية في جامعة محمد بوضياف المسيلة، مجلة نصف دورية، المجلد 12 العدد:1 |
| **إشكالية الدراسة** | فعالية النسب المالية في تحليل الوضعية المالية لمؤسسة صيدال |
| **أهداف الدراسة** | معرفة الوضع المالي لشركة صيدال وشملت الدراسة فترة خمس سنوات لمعرفة تطور الجانب المالي للشركة من ناحية توفر السيولة وكذا الربحية بالإضافة إلى نسب النشاط |
| **منهج الدراسة** | تم إستخدام منهج دراسة حالة في مؤسسة صيدال |
| **نتائج الدراسة** | وتوصلت الدراسة إلى أن الشركة الوطنية لإنتاج الأدوية صيدال لها حجم دين منخفض وهي مستقلة ماليا، وكما أنها تتمتع بسيولة كافية مما يسمح لها بسداد ديونها قصيرة الأجل، وكل هذه المؤشرات تدل على أن المؤسسة في وضع مالي سليم. |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بناءا على معطيات دراسة كل من أسماء محمد ولعربي غريسي، التحليل المالي عن طريق النسب المالية دراسة حالة صيدال، مقال لمجلة العلوم الإقتصادية المسيلة، 2019.

**الجدول رقم (1-2): دراسة مسعود كسكس وآخرون**

| الدراسة / السنة | مسعود كسكس وآخرون، سنة 2019 |
|---|---|
| **عنوان الدراسة** | تأثير تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من المهنيين لسنة 2018 |
| **النوع والمكان** | مقال لمجلة إضافات إقتصادية -غرداية- المجلد الثالث، العدد الثاني |
| **إشكالية الدراسة** | ما مدى تأثير تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الجزائرية ؟ |
| **أهداف الدراسة** | كان الهدف من هذه الدراسة التعرف على نظام الرقابة الداخلية وأهم إجراءاته وطرق تقييمه في المؤسسة وكذا التطرق إلى المخاطر الناجمة عن ضعفه، وكذا أهميته ودوره في المؤسسات الجزائرية. |
| **منهج الدراسة** | تم إستخدام الإستبيان كأداة لإجراء المسح على العينة المتمثلة في ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق ومجموعة الأساتذة المهتمين بمجال المراجعة وخضعت للتحليل الإحصائي وفق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS). |
| **نتائج الدراسة** | خلص الباحثين إلى وجود مجموعة من النقائص والتجاوزات لدى عينة الدراسة فيما يخص الإهتمام بوظيفة التدقيق داخل المؤسسة ووضع نظام رقابة قوي ومتين، لذا يجب التأكد من تطبيق قواعد الرقابة الداخلية لأجل ضمان قوة وإستمرارية المؤسسة والإهتمام أكثر بالتدقيق الداخلي داخل المؤسسة الإقتصادية في الجزائر. |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات دراسة مسعود كسكس، تأثير تقييم نظام الرقابة الداخلية مقال منشور لمجلة إصافات الإقتصادية، جامعة غرداية، 2018.

**الجدول رقم (1-3): دراسة عامر حاج دحو**

| الدراسة / السنة | عامر حاج دحو / 2018 |
|---|---|
| **عنوان الدراسة** | "التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية بولاية معسكر" |
| **النوع والمكان** | أطروحة دكتوراه تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة أحمد دراية أدرار |
| **إشكالية الدراسة** | ما مدى مساهمة التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر؟ |
| **أهداف الدراسة** | إظهار قيمة منهج التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية في اكتشاف وتقييم المخاطر بما يخدم المؤسسات الاقتصادية |

| | |
|---|---|
| | تبيان حاجة المؤسسة إلى الاعتماد على هذا المنهج من خلال مساهمته في خلق قيمة مضافة عن طريق مساعدتها في تأدية مختلف العمليات الداخلية في المؤسسة. |
| **منهج الدراسة** | إستخدم المنهج الوصفي في الإشارة إلى أهم الإجراءات التعريفية لمتغيرات الدراسة والعالقة بينها، والمنهج التحليلي من أجل تفسير وتحليل نتائج الدراسة. |
| **نتائج الدراسة** | يعتبر تقييم مخاطر الرقابة أداة أساسية في مهمة التدقيق القائم على تقييم المخاطر، إذ أن المدقق الداخلي مسؤول عن تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، والإبلاغ عن نقاط القوة ونقاط الضعف التي تمثل أوجه القصور، والبحث عن أهم الطرق من أجل معالجتها والحد منها، ويساهم التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية في تقديم تأكيدات وخدمات استشارية حول نظام إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بناءا على معطيات دراسة عامر حاج دحو، التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018.

## المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

يحتوي هذا المطلب على بعض الدراسات الأجنبية التي تعالج المتغيرات التي لها علاقة مباشرة أو بصورة غير مباشرة بموضوع دراستنا، والتي نعرضها في الجدول التالي:

**الجدول رقم (1-4): دراسة أكرم أحمد محمد وآمانج محمد أحمد**

| **الدراسة / السنة** | **آمانج محمد أحمد وأكرم أحمد محمد / 2018** |
|---|---|
| **عنوان الدراسة** | INTERNAL CONTROL SYSTEMS AND ITS RELATIONSHIPS WITH THE FINANCIAL PERFORMANCE IN TELECOMMUNICATION COMPANIES "A CASE STUDY OF ASIACELL" |
| **النوع والمكان** | مقال منشور على المنصة الإلكترونية https://www.researchgate.net/publication/330544690 |
| **إشكالية الدراسة** | ما علاقة أنظمة الرقابة الداخلية بالأداء المالي لشركة آسياسيل كشركة إتصالات في إقليم كردستان العراق ؟ |
| **أهداف الدراسة** | كان الهدف العام لهذه الدراسة هو تحديد أثر أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي لشركة أسياسيل كشركة إتصالات في إقليم كردستان العراق |

| | |
|---|---|
| | إظهار مدى فعالية وجود أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي والبحث في العلاقة بين المتغيرين |
| **منهج الدراسة** | تم إستخدام أداة الإستبيان لجمع البيانات في أسئلة موجهة لموظفي الشركة ونموذج الإنحدار المتعدد بإستخدام برنامج SPSS 22 في الدراسة الذي كان يعتبر الأداء المالي متغير تابع ومكونات نظام الرقابة الداخلية المتمثلة في : بيئة التحكم وتقييم المخاطر وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات متغير مستقل |
| **نتائج الدراسة** | تم التوصل إلى أن شركة آسياسيل قامت بالإستثمار في نظامها على عكس الشركات المماثلة لها في النشاط السلكي واللاسلكي، حيث كان لها مكونات أنظمة رقابة داخلية فعالة وبالتالي كان لها أداء مالي أفضل، وجاء في النتائج الإحصائية من تحليل الإنحدار أن :<br>- أن هناك علاقة إيجابية بين الرقابة الداخلية والأداء المالي<br>- وأيضا توجد علاقة إيجابية بين الأداء المالي مع المتغيرات المستقلة. |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات دراسة أكرم أحمد محمد، نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بالأداء المالي، مقال منشور على الإنترنت، 2018.

**الجدول رقم (1-5): دراسة زكرياء يتي وحسين تشيتين**

| **الدراسة / السنة** | **Zekeriya YETİ, Hüseyin ÇETİN ، من كلية السياحة جامعة تركيا** |
|---|---|
| **عنوان الدراسة** | Evaluation of the Effectiveness of the Internal Control System in Hotel Businesse in the Central Anatolia Region |
| **النوع والمكان** | هي عبارة عن ورقة علمية في مؤتمر سنوي أكاديمي حول الأعمال العالمية والإقتصاد المالية وعلوم الإدارة في هانوي- فيتنام بتاريخ 18-19 أوت 2017 |
| **إشكالية الدراسة** | ما هو أثر تقييم كفاءة نظام الرقابة الداخلية في أعمال الفندقة في منطقة الأناضول الوسطى ؟ |
| **أهداف الدراسة** | تهدف الدراسة إلى تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات الفندقية في تركيا |
| **منهج الدراسة** | عن طريق إستبيان وزع على إدارات 54 فندقا حيث وزع يدويا المسح وجها لوجه وبطريقة إلكترونية |
| **نتائج الدراسة** | تم التوصل إلى أن نظام الرقابة الداخلية هي عملية تتكون وتنفذ بهدف توفيرها ضمان مقبول لإدارة المؤسسة بشأن قضايا الفعالية والكفاءة، موثوقية التقارير المالية وإعداد |

| | |
|---|---|
| | البيانات المحاسبية في الوقت المناسب وكما ورد في النتائج أن المؤسسات الفندقية تتميز بنظام رقابة داخلية ذو فعالية |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بناءا على معطيات دراسة كل من زكرياء يتي وحسين تشيتين، تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في الفنادق، ورقة علمية مقدمة في مؤتمر هانوي بالفيتنام، 2017.

**الجدول رقم (1-6): دراسة رأفت سلامة سلامة**

| **الدراسة / السنة** | **رأفت سلامة سلامة / 2019** |
|---|---|
| **عنوان الدراسة** | The Impact of Internal Control System on the Quality of Financial Statements in Jordan Banks |
| **النوع والمكان** | تمثلت في مقال منشور على الإنترنت لمجلة أكاديمية المحاسبة والدراسات المالية المجلد 23: العدد: 05. |
| **إشكالية الدراسة** | ما تأثير نظام الرقابة الداخلية على جودة القوائم المالية للبنوك الأردنية ؟ |
| **أهداف الدراسة** | هدفت الدراسة إلى التحقق من أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية للبنوك الأردنية وذلك عن طريق: تحليل عناصر نظام الرقابة الداخلية كلا على حدى والمتمثلة في كل من بيئة الرقابة، تنفيذ إجراءات الرقابة وتقييم المخاطر، والمعلومات والإتصال والمراقبة. |
| **منهج الدراسة** | تم إستخدام الإستبيان كوسيلة لجمع البيانات لـ: 20 بنكا وجمعت الدراسة 88 إجابة من مختلف المستويات الوظيفية، حيث يؤكد تحليل SPSS أن نظام الرقابة الداخلية في البنوك الأردنية له تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية كما توصلت الدراسة إلى أنه للبنوك نظام قادر على توليد معلومات ذات صلة وجودة عالية لدعم الرقابة الداخلية. |
| **نتائج الدراسة** | تشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيئة الرقابة وجودة التقارير المالية وكذا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنشطة الرقابة والتقارير المالية.<br>كما أوصت الدراسة بزيادة تحسين نظام الرقابة الداخلية لديها وتعزيز دور المدققين الداخليين للرفع من الأداء وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية. |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بناءا على دراسة رأفت سلامة، جودة نظام الرقابة الداخلية على القوائم المالية لقطاع البنوك في الأردن، مقال منشور على الإنترنت،2019.

## المطلب الثالث : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

لأجل عرض أهم النقاط المتوصل إليها من الدراسات السابقة الذكر، سنقوم بتحليلها ثم ذكر أهم ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات وفق ما يلي:

**أولا: الدراسات المحلية**

سنعرض في الجدول الموالي أهم نقاط التشابه والإختلاف في المنهج والهدف وإضافة إلى أهم النتائج التي تم التوصل إليها بين الدراسات السابقة المحلية مع دراستنا الحالية:

**الجدول رقم(1-7): المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات المحلية**

| المقارنة | أوجه التشابه | أوجه الإختلاف |
|---|---|---|
| **الدراسة الحالية مع دراسة أسماء محمد بن أحمد ولعربي غريسي** | تتوافق الدراسة الحالية مع الدراسة المقارنة فيما يخص تحليل الوضعية المالية عن طريق حساب مختلف النسب والمؤشرات المالية، وكما تم إتباع منهج دراسة حالة مؤسسة في الدراسة الحالية وهو نفس الأمر في الدراسة السابقة تشابهت الدراستين من حيث الهدف في إبراز الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة | تختلف دراستنا عن الدراسة المقارنة في معالجتها التحليل المالي بمختلف مؤشراته وربطه بمتغير نظام الرقابة الداخلي المحاسبي وكذا تم عرض مفهومه وأهم عناصره وكما إختصت الدراسة الحالية بدراسة حالة لمؤسسة مالية في قطاع التأمينات كان الهدف الرئيسي من دراستنا هو تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي عن طريق أدوات التحليل المالي |
| **الدراسة الحالية مع دراسة كسكس مسعود وآخرون** | إتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة المقارنة في التطرق لموضوع تقييم نظام الرقابة الداخلية<br>كما تم عرض أهم المفاهيم حول نظام الرقابة الداخلية في الجانب النظري للدراستين.<br>كلتا الدراستين هدفتا إلى التعرف على النظام الرقابي الداخلي وإجراءاته وطرق تقييمه للمؤسسات في البيئة الجزائرية | إختلفت الدراسة الحالية عن الدراسة المقارنة في الإشكالية الرئيسية حول دور التحليل المالي في تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي كما تم عرض أهم مؤشراتها لتقييم نظام الرقابة الداخلي وكذا في إتباع منهج دراسة الحالة عن الدراسة المقارنة تم إستخدام الإستبيان كأداة لإجراء المسح على العينة المتمثلة في ممارسي المهنة ومجموعة الأساتذة المهتمين بمجال المراجعة |

| | | |
|---|---|---|
| **الدراسة الحالية مع دراسة عامر حاج دحو** | تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسة المقارنة في نقطة جوهرية واضحة هي متغيرات الدراسة، وكلتاهما إهتم بالبحث في موضوع نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بالأداء المالي<br>كما تم إجراء الدراستين في البيئة المحاسبية الجزائرية<br>كان الهدف من الدراستين هو تقييم نظام الرقابة الداخلية بما يعكسه أداء المؤسسة | إهتمت دراستنا بالبحث في دور التحليل المالي وأهم مؤشراته في تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي في حين ركزت الدراسة المقارنة على المخاطر التي تؤثر على نظام الرقابة الداخلية لعينة من المؤسسات وإنعكاسها على أدائها بشكل عام، في حين أن هذه الدراسة ركزت على الأداء المالي بعرضها للتحليل المالي في الجانب النظري كما أن دراسة الحالة كانت لمؤسسة تأمين واحدة |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الدراسات المقارنة

**ثانيا: الدراسات الأجنبية**

نلخص أهم ماجاءت به الدراسة الحالية من فروقات عن الدراسات السابقة الأجنبية وفق المنهج المستخدم والهدف الذي قامت من أجله هذه الدراسة بالإضافة إلى النتائج التي توصلت إليها كما يلي:

**الجدول رقم (1-8): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية**

| المقارنة | أوجه الإتفاق | أوجه الإختلاف |
|---|---|---|
| **الدراسة الحالية مع دراسة آمانج محمد أحمد وأكرم أحمد محمد** | توافق كلتا الدراستين من ناحية دراسة المتغيرين التاليين نظام الرقابة الداخلية و الأداء المالي<br>كما تشابهتا في إعتماد منهج دراسة حالة لمؤسسة واحدة ودراسة أراء موظفي الشركة حول النظام الرقابي الداخلي المعتمد<br>وكان الهدف الرئيسي من الدراستين هو البحث في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلي والأداء المالي | فيما كان الإختلاف هو تركيز دراستنا في البحث عن العلاقة العكسية بين المتغيرين أي دور التحليل المالي على نظام الرقابة الداخلي وركزت تحديدا على الجانب المحاسبي للنظام، كما أنه تم إستخدام التحليل المالي وإستقصاء حول نظام الرقابة الداخلية في الدراسة الحالية بغير الدراسة السابقة التي إعتمدت الإستبيان لموظفي الشركة ونموذج الإنحدار المتعدد بإستخدام برنامج SPSS 22 |
| **الدراسة الحالية مع** | تتشابه الدراستان في التطرق لموضوع نظام الرقابة الداخلي وإستعراض أهم | خصصت الدراسة الحالية للبحث في تقييم النظام الرقابي الداخلي المحاسبي بناءا على |

| | | |
|---|---|---|
| **دراسة حسين تشيتين و زكرياء يتي** | المفاهيم في الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية، كان مجال البحث المشترك بين الدراستين هو معرفة أراء الموظفين حول الإجراءات المتبعة لنظام الرقابة الداخلي الخاص بالشركات محل الدراسة، و كما هدفت كلتاهما إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية | أدوات التحليل المالي بإستخدام منهج دراسة الحالة وتم إعداد إستقصاء للموظفين بالشركة وكما جرت الدراسة في شركة للتأمينات، أما الدراسة السابقة فجرت على قطاع الفندقة وتم فيها تقييم نظام الرقابة الداخلي وذلك عن الإستبيان الذي وزع بطريقتين يدوية وإلكترونية . |
| **الدراسة الحالية مع دراسة رأفت سلامة سلامة** | إتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة المقارنة في معالجتهما لموضوع نظام الرقابة الداخلي وكذا القوائم المالية وعرضت الدراسنين نظام الرقابة الداخلي للمؤسسات المالية كعينة للدراسة هدفت الدراستين إلى التحقق من النظام الرقابي الداخلي المتبع وعلاقته بمخرجات القوائم المالية من معلومات ومدى صحتها وفعاليتها | كان تركيز الدراسة السابقة على تحليل مختلف عناصر نظام الرقابة الداخلية إضافة إلى جودة التقارير المالية وطبقت الدراسة على عينة من البنوك وتم إستخدام الإستبيان كأداة لجمع البيانات، فيما ركزت الدراسة الحالية أكثر على المدخل المحاسبي لنظام الرقابة الداخلية كما إعتمدت منهج دراسة الحالة وتطرقت التحليل المالي وإستقصاء عن وضعية النظام المطبق لدى شركات التأمين |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الدراسات المقارنة

## خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل من الإطار النظري للتحليل المالي ونظام الرقابة الداخلي المحاسبي، يمكن القول أن التحليل المالي يعتبر من أهم الأدوات التي تساعد في تقييم الوضع المالي للمؤسسة ومدى فعالية أداءها ونجاعة التنظيم المحاسبي المعتمد بها، وأن نظام الرقابة الداخلي المحاسبي يعني الإلتزام بتلك الإجراءات التي يضبطها العمل المحاسبي ومدى تحكمها في إدارة موجوداتها لتحقيق أهدافها.

إهتمت دراستنا بمختلف الأدوات المستخدمة في التحليل المالي إنطلاقا من عرض القوائم المالية وحساب مؤشرات التوازن المالي والمؤشرات المالية الاخرى وأما بالنسبة لتقييم النظام الرقابي الداخلي المحاسبي فبعد التعرف على طبيعة النظام المتبع يجب إخضاعه لإختبارات الفهم والإستمرارية ليكون تقييما صحيحا يمكن الإعتماد عليه ويستعان به لإعداد التقارير الخاصة كالتقرير الخاص بإجراءات الرقابة الداخلية وتقرير إستمرارية الإستغلال .

# الفصل الثاني

# دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

# الفصل الثاني : دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

**تمهيد**

من أجل توضيح أكثر لما تم عرضه في الجانب النظري من الفصل الأول للتحليل المالي ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي، تم إختيار إحدى المؤسسات الناشطة في مجال التأمين والمتمثلة في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وهي إحدى المؤسسات المستثمرة في سوق التأمين.

وفي محاولة لإظهار مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر يركز الفصل الثاني من الدراسة في محاولة التعرف على وظيفة المحاسبة والمراجعة وتشخيص نظام المعلومات المحاسبي المتبع وذلك لتقييم النظام الرقابة الداخلي المحاسبي لشركة التأمينCAAT بالإعتماد على القوائم المالية عن طريق تحليل وقياس المؤشرات المالية مما يساعدنا على إعداد تقرير خاص يعنى بإستمرارية الشركة في الإستغلال ومدى جاهزيتها على متابعة وممارسة نشاطها، وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين :

- المبحث الأول: مبدأ تشخيص نظام الرقابة الداخلي المحاسبي
- المبحث الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي بإستخدام التحليل المالي

# المبحث الأول: مبدأ تشخيص نظام الرقابة الداخلي المحاسبي لشركة CAAT

قبل البدء في عرض الدراسة التطبيقية والمتمثلة في تشخيص نظام الرقابة الداخلي المحاسبي للشركة محل الدراسة بناءا على نتائج التحليل المالي، سنشرع في وصف الوظيفة المحاسبية وتشخيص نظام المعلومات المحاسبي داخل الشركة، يليها عرض القوائم المالية وحساب مختلف المؤشرات المالية ليتم على أساسها تقييم النظام الرقابي الداخلي المحاسبي المتبع لنقوم بعدها بعرض تقرير حول إستمرارية الشركة في الإستغلال.

## المطلب الأول : التعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

### الفرع الأول : لمحة تعريفة عن الشركة الجزائرية للتأمينات

تعد الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT من الشركات الإقتصادية الوطنية المتخصصة في كل أنواع التأمين، يقع مقرها الإجتماعي بالجزائر العاصمة 52 شارع الإخوة بوعد بئر مراد رايس، وأنشأت هذه الشركة في 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم رقم 85/82 بعد إعادة هيكلة شركة CAAR والتي كانت متخصصة في النقل البري والبحري والجوي.

في ظل الإصلاحات التي شهدتها الجزائر والتحول إلى إقتصاد السوق ولا سيما الإنتقال إلى إستقلالية الإدارة تم تغيير المؤسسة العمومية إلى مؤسسة عمومية إقتصادية في أكتوبر 1989 وأصبحت بذلك شركة مساهمة ذات أسهم SPA، وقامت الشركة في 24 ديسمبر 1989 بتوسيع محفظتها التقنية بعدما قررت الجمعية العامة إلغاءها التخصص في تأمينات النقل لتشمل التأمين على الأخطار الصناعية وتأمين الأخطار البسيطة، لتصبح بعد تعديل إسمها المؤسسة الجزائرية للتأمينات.

ومع نهاية إحتكار الدولة لعمليات التأمين وإعادة التأمين وفتح السوق للمتعاملين الخواص سواء محليين أو أجانب وفق الأمر 95-07 المؤرخ في 25 يناير 1995 ورفعها التخصص الذي مكن من التسويق في جميع فروع التأمين، مما أدى بالمؤسسة الجزائرية للتأمينات إعادت هيكلة تنظيمها لتتماشى والأخطار الجديدة.

تعنى الشركة الجزائرية للتأمينات اليوم بالتأمين الشامل أي أنها تقدم خدمة التأمين ذات جودة لمؤسسات أو حتى أفراد وتشمل منتجاتها التأمينية المجال المهني والإجتماعي وضمن ذلك نجد تأمينات الأشخاص على الحياة التأمين الفلاحي تأمين القروض وغيرها.

وتساهم الشركة في الإقتصاد برأسمال إجتماعي يقدر بـ: 60 مليون دج، وإنتقل إلى 230 مليون دج سنة 1992 ثم إلى 900 مليون دج، ليصل حاليا 20 مليار دج.

وعن تطور عدد العمال إنتقل من 300 عامل في بداية نشاطها إلى 1200 عامل سنة 1996، وحاليا يصل عدد العمال إلى 1652 عامل في الوقت الحالي.

كما تساهم الشركة الجزائرية للتأمينات في رأس مال عدة شركات إقتصادية نذكر منها:

الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX

شركة إعادة التأمين AFRICA–RE

شركة ضمان العقد العقاري SGCI

شركة تأمين حياة الأشخاص TAAMINE LIFE ALGERIE

**الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات**

أعادت الشركة هيكلة تنظيمها لتواكب التطورات في مجال التكنولوجيا بإستحداثها لوظائف جديدة مثل التسويق والتخطيط والمراجعة والإعلام الآلي، وتقسم مهام المديرية العامة للشركة الجزائرية للتأمينات إلى ثلاث وظائف هي التقنية، الإدارية، المالية والتنمية للمزيد من التفصيل أُنظر الملحق رقم 01

من بين مهام الشركة أنها تقدم لزبائنها ضمانات على الأخطار محتملة الحدوث في حياته الإجتماعية والمهنية، وتقوم بتمويل المشاريع الإئتمانية، كما أنها تساهم في الإقتصاد الوطني عن طريق تشغيلها للمدخرات المتمثلة في رؤوس الأموال حيث توظفها في شكل ودائع لدى البنوك تحسبا لمواجهة التعويضات المستقبلية.

للشركة تسعة وحدات جهوية تعتبر بمثابة حلقة وصل فهي تربط مختلف الوكلات التابعة للشركة، حيث كل وحدة من هذه الوحدات تراقب وتتحكم في مجموعة من الوكالات وهذه الأخيرة أُنشئت لمواجهة الطلب المتزايد والشركات الاخرى المنافسة لها كما يظهره الهيكل التنظيمي وهي تعمل بنفس التنظيم وتوزيع الوظائف المعتمد في الشركة وكذا تمتلك 5 مفتشيات جهوية وتوزع عبر القطر الوطني الوحدات كالتالي:

ثلاث وحدات المديرية الجهوية جزائر I الجزائر العاصمة، الجزائر II حيدرة، الجزائر III الحراش

المديرية الجهوية وهران

المديرية الجهوية عنابة

المديرية الجهوية قسنطينة

المديرية الجهوية غرداية

المديرية الجهوية تلمسان

المديرية الجهوية سطيف في 2017

إضافة للوكالات الجديدة التي تم إنشاؤها سنة 2018 بكل من البيض والغزوات وسيدي بلعباس وبومرداس.

### منتجات الشركة الجزائرية للتأمينات

تعنى الشركة حاليا بعدة منتجات تأمينية وقد ساعدتها سياسة تنويع نشاطها على الرفع من قدرتها الإنتاجية وتغطية أنواع مختلفة من التأمينات وذلك عن طريق الثقة الممنوحة من قبل المتعاملين وعد المساهمين في المحفظة المالية، يذكر أن التأمين الصناعي يشكل الحيز الأكبر وأعلى من النصف ب61 بالمئة نظرا لأسبقيتها في هذا النوع من الإنتاج كما أن تأمين السيارات سجل تغير بمعدل نمو 6 عن السنة السابقة 2017 كما يشير الشكل الموالي:

**الشكل رقم (2-1): منتجات الشركة الجزائرية للتأمينات لسنة 2018**

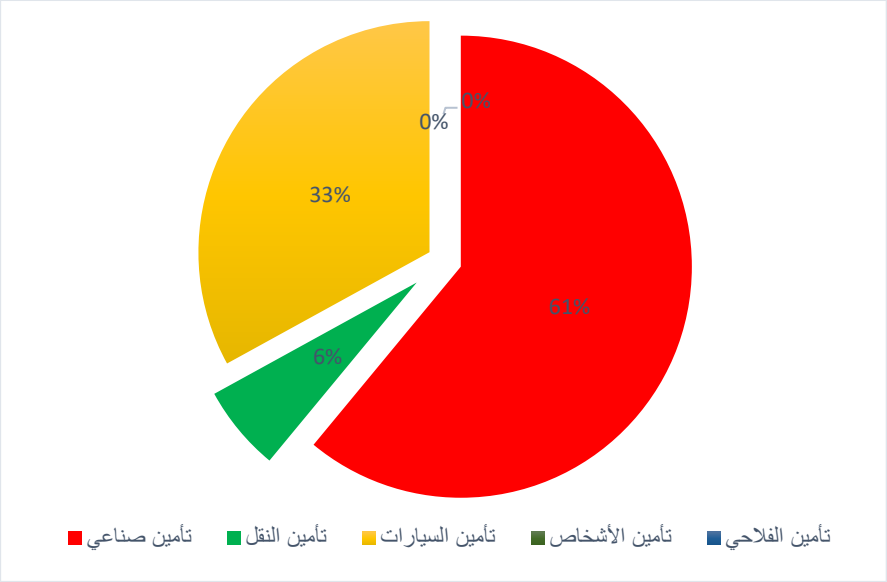


**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

### أهداف شركة التأمين CAAT

للشركة مكانة في سوق التأمينات الجزائرية وهي تضع ضمن أولوياتها مسألة التقدم والنمو كما تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- الحفاظ على مكانتها كرائدة في سوق التأمينات؛
- الإستمرارية في أداء العمل بهدف الرفع من رقم الأعمال وذلك بإستغلال الفرص المتاحة؛
- تحديث نظام إستغلال الشركة العمل بما يسمح لها بمواجهة الأخطار الجديدة؛
- إنشاء مركز خاص يعنى بمجال الخبرة في التأمينات؛
- السعي في إستقطاب أكبر عدد من الزبائن من خلال تعويضهم في أقرب الآجال في حالة وقوع الضرر؛
- وكذا طرح منتجات جديدة والتحسين المستمر من جودة المنتجات المطروحة.

## المطلب الثاني : تحليل وتوصيف الوظيفة المحاسبية

لغرض التعرف على وظيفة المحاسبة الخاصة بالشركة الجزائرية للتأمينات وكيفية سير العمليات المحاسبية بها في كل من الوكالات والمديريات الجهوية التابعة لها نعرض أهم المسؤوليات والمهام كما يلي:

**وظيفة المحاسبة والمالية**

نجد في كل وكالة تابعة للشركة الجزائرية للتأمينات مصلحة محاسبية لضبط الحسابات وضمان التوازن لها وتتميز بأنها ذات طبيعة مالية ولأن محاسبة التأمين هي محاسبة خاصة يقوم المكلف بالمحاسبة بتسجيله لمختلف العمليات المحاسبية والمالية التي تمت لحظة وقوعها ومن مهامها:

- إصدار الشيكات الخاصة بالتعويض؛
- ضبط العمليات اليومية؛
- القيام بتسوية المستحقات التي عليها؛

في حين تقوم مديرية المحاسبة والمالية على مستوى الإدارة العامة بالمهام التالية:

- تنظيم وتسيير ومتابعة كل العمليات المحاسبية للشركة؛
- مراقبة العمليات المالية والمحاسبية للشركة؛
- تسيير الخزينة وكذا العمليات الجبائية؛
- إعداد الميزانية للشركة وكذا الموازنات التقديرية.

**وظيفة المراقبة والمراجعة**

تخص هذه الوظيفة مديرية المراقبة والمراجعة على مستوى المديرية العامة، وتتمتع بالإستقلالية في أداء عملها وكما أنها تقوم بضمان النشاط العادي والقانوني لكل المصالح المركزية والفرعية التابعة للشركة، ونذكر من مهامها:

- ✓ متابعة الإستراتيجية الموضوعة من طرف مجلس الإدارة؛
- ✓ الفحص والمتابعة للتأكد من مستوى الفعالية المحقق داخل الشركة والتسيير بعقلانية؛
- ✓ البحث عن الفوارق المسجلة وتقييم التقارير السنوية؛
- ✓ إتخاذ التدابير في الحالات الإستعجالية بغرض تصحيح الإجراءات المترتبة عنها ولتمكين إعادة تشغيل النظام من جديد؛
- ✓ إعداد برنامج سداسي للقيام بالمراجعة.

## المطلب الثالث : تشخيص نظام المعلومات المحاسبي

للقيام بعملية التشخيص سنقوم بإستعراض مكونات نظام المعلومات المحاسبي بداية من المدخلات المتمثلة في البيانات المحاسبية وكيفية معالجتها للأحداث المالية، وصولا إلى الحصول على المخرجات المتمثلة في القوائم المالية والتي تحتوي على المعلومات ليتم تحليلها لتكون كافية لإنجاز عملية التقييم وتشخيص النظام الرقابي الداخلي المحاسبي لشركة التأمين CAAT.

**أولا: مدخلات نظام المعلومات المحاسبية للشركة الجزائرية للتأمينات**

في نظام المعلومات للشركة الجزائرية التأمينات تتمثل في كل الفواتير ( كهرباء، هاتف ..) والوثائق التي تقوم الوكالات بإعدادها ونذكر منها: عقود التأمين التي تعتبر كفاتورة بيع، مخالصات التعويض في حالات وقوع الحوادث، وصولات الدفع، تعتبر كل هذه الوثائق بمثابة المدخلات لإحتوائها على البيانات الداخلية والخارجية في كل الوكالات للشركة الجزائرية للتأمينات وتمثل أول خطوة وتتبع بالترميز وكذا التسجيل الرقمي في نظام المعلومات المحاسبي لإضفاء الصبغة الكمية.

ونذكر من العمليات: عمليات إصدار وثائق التأمين وعمليات التعديلات والإلغاءات، التجديدات، عمليات الإستردادات، التعويضات، العمولات، عمليات الإقراض بضمان وثائق التأمين، عمليات إعادة التامين.

**دليل الحسابات وآلية سيرها**

لشركات التأمين نفس ما نص عليه النظام المحاسبي المالي من إطار تصوري وكذا مبادئ وبالنسبة لمدونة الحسابات أيضا يتم إعتمادها في قطاع التأمين ونذكر أنها تحتوي على نفس الحسابات مع المؤسسات الأُخرى إلا أن طبيعة النشاط الإنتاجي الخاص لشركة التأمين عرف تعديل في الصنف الثالث فقط وهي كالتالي:

الصنف الأول: حسابات رؤوس الأموال الخاصة

الصنف الثاني: حسابات التثبيتات

**الصنف الثالث: حسابات المؤونات والديون التقنية**

الصنف الرابع: حسابات الغير

الصنف الخامس: الحسابات المالية

الصنف السادس: حسابات الأعباء

الصنف السابع: حسابات المنتجات

**ثانيا: المعالجة**

يتم جمع البيانات والمتشكلة أساسا من التدفقات السابقة وتتم عملية ترتيبها وتصنف حسب نوعها في كل الوكالات التابعة للشركة، في حين تقوم المديرية الجهوية بإستقبال وتحليل وثائق خدمات التأمين للزبائن والتي تعبر عن الأحداث الإقتصادية الواقعة والمرسلة من قبل الوكالات الفرعية وهي بدورها ترسلها إلى المديرية العامة.

**تسجيل العمليات**

ثم تتم عملية التسجيل المحاسبي للإنتاج بإختلاف أنواع التأمين والتحصيل الذي يتمثل في المقابل لعقد التأمين المقدم والذي يتم تحصيله عادة بشيك أو نقدا في الوكالات وكذا الحوادث والتعويضات وعمليات التسوية لكل من الطابع وأتعاب الخبير إنطلاقا من الوثائق المثبتة لكل عملية إنتاجية من أنواع التأمينات، تقوم مصلحة المحاسبة بتسجيل العمليات التأمينية التي تمت يوميا وبشكل تسلسلي.

تقوم الشركة الجزائرية للتأمينات بعملية تسجيل جميع الوقائع المحاسبية التي تقوم بها بشكل يدوي في الدفاتر والسجلات التي ألزمها القانون على مسكها في المحاسبة، وبالإضافة إلى هذا النمط من الإبلاغ تتبع الطريقة الإلكترونية وفق أنظمة الإعلام الآلي بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 07 أفريل 2009 الذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.

وضمن المخطط الإستراتيجي للشركة الجزائرية للتأمينات وبغرض تسهيل عملية التأمين وتقديم أفضل الخدمات للزبون في ظرف قصير وبأكفأ الطرق وأرقاها من خلال تفعيل شبكة تحت إسم برمجية (CIRIS)، وتم تنفيذ هذا المشروع بداية 2010 وتطبقه كامل الوكالات والمديريات الجهوية.

تسجل كل العمليات في دفتر اليومية العام وكذا دفتر الأستاذ العام بشكل دوري والدفاتر اليومية المساعدة (في نهاية كل شهر) وللشركة مجموعة مستندية وهي:

**يومية الإنتاج:** وفيها يتم تقييد جميع العقود بإختلاف أنواعها والتي تمت الموافقة عليها مع المستأمن، حيث تحتوي على الضمانات الممنوحة وقيمها إضافة إلى الطوابع الملحقة بها.

**يومية الحوادث:** وتشمل كل التعويضات المدفوعة عن الحوادث الواقعة فعليا وبشكل حقيقي وهذا بحسب ما نص عليه العقد وبقدر الضمان المخصص له.

**يومية المداخيل:** تسجل فيها كل التدفقات الداخلة والمتمثلة في المقبوضات والتي تم تحصيلها عن العمليات التأمينية سواء بشكل نقدي أو عن طريق الشيك البنكي.

**يومية المصاريف:** وتضم مختلف التدفقات الخارجة والتي تم إنفاقها للقيام بأداء العمل مثل خدمات الهاتف، مصاريف الكهرباء، الرواتب والمعاشات وذلك عن طريق وثائق كالفواتير بإعتبارها كأدلة إثبات.

إضافة إلى سجلات تخص: الصندوق، عمليات التسويات الجردية والحسابات الختامية عمليات تصحيح الأخطاء، عمليات تسويات حسابات البنوك المطابقات، عمليات إقفال الدفاتر وإعادة فتحها، كما أنها تقوم بإعداد ميزان المراجعة إنطلاقا مما سبق من سجلات وكذا بالإستعانة بالدفاتر الاخرى الخاصة بمجال التأمينات ونذكر من هذه الدفاتر: سجل الإصدار وسجل التعويضات، سجل التعديلات والإلغاءات جدول الإستهلاكات، جدول المعلومات المختلفة

**ثالثا: مخرجات نظام المعلومات المحاسبية للشركة الجزائرية للتأمينات**

تقوم الشركة بإعداد القوائم المالية الخمسة التي ينص عليها النظام المحاسبي للتأمينات SCA المطابق للنظام المحاسبي المالي SCF

الميزانية وحسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة إضافة للملحق لتوضيح بعض العمليات التي تحتاج إلى شرح وتفصيل وتقرير التعبير عن الرأي عن صحة وسلامة القوائم المالية وخلوها من التحريفات وبعض التقارير الاخرى.

**رابعا: التغذية العكسية**

تشكل أداة رقابة على ما تم إعداده في المراحل السابقة لإعداد الموازنات وتحليل الإنحرافات، حيث تقوم الشركة الجزائرية للتأمينات بنشر قوائمها المالية مع التقارير السنوية على موقعها الإلكتروني وهذا من أجل العرض والإفصاح المحاسبي وكذا بهدف توصيل المعلومات المالية والمحاسبية للأطراف الداخلية بغية الإستفادة منها لتقييم الأنشطة داخل الشركة وإتخاذ القرارات المناسبة لضمان بقاءها وإستمراريتها، أما بالنسبة الأطراف الخارجية فتسهل عليها إجراء دراسات تطبيقية ميدانية أو تقديم إستشارات في مجال التأمينات.

**الشكل رقم (2-2): نظام المعلومات المحاسبية للشركة الجزائرية للتأمينات**

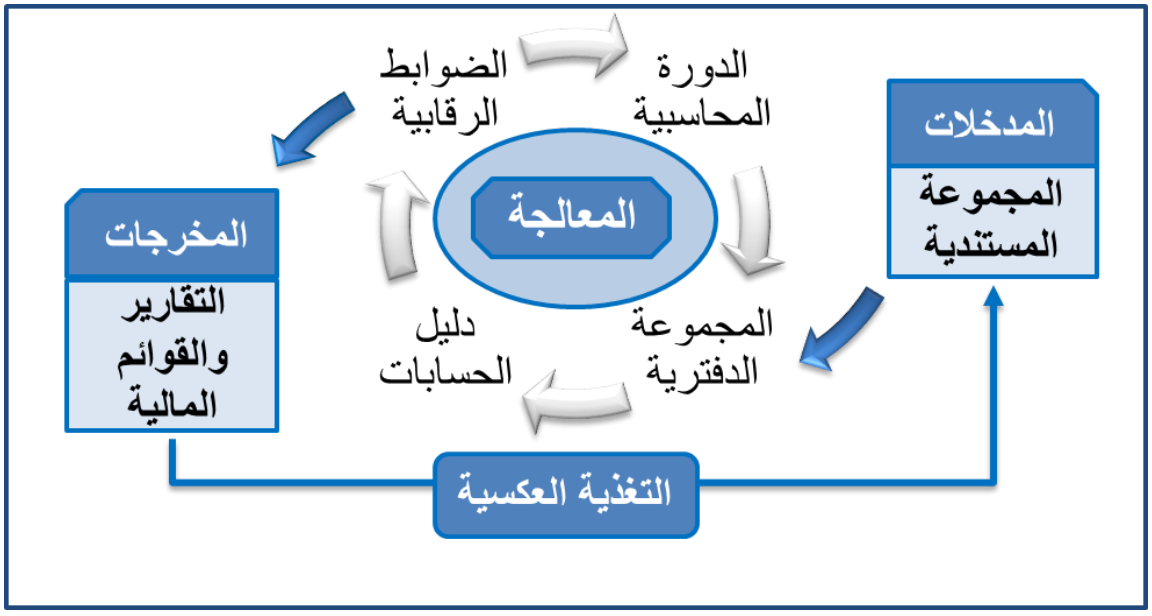


**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعلومات المقدمة**

## المبحث الثاني : تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي بإستخدام التحليل المالي لشركة التأمين CAAT

من أجل القيام بعملية تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT بواسطة أدوات التحليل المالي، قمنا بعرض أهم قائمتين ماليتين الميزانية وحساب النتائج لإحتوائهما على أهم البنود المتعلقة بالأداء المالي ولأنهما أساسيتين لحساب مختلف المؤشرات المالية.

### المطلب الأول : عرض وتحليل القوائم المالية لشركة التأمين CAAT

إن القوائم المالية تعتبر بمثابة المرجع وذلك لإحتوائها على مصادر المعلومات المالية والهامة والتي تخص سلامة الوضعية المالية للشركة محل الدراسة وبالتالي خصصنا هذا المطلب لعرض الميزانية وحساب النتائج.

**الفرع الأول : عرض الميزانية المالية المختصرة**

سنعرض في ما يلي بإختصار جانبي الميزانية للشركة الجزائرية للتأمينات جدول الأصول والخصوم خلال الفترة (2016-2018) من أجل القيام بتحليل المؤشرات المالية وتطورها كالآتي:

**أولا:** جانب الأصول: يظهر الجدول الموالي ما تمتلكه الشركة الجزائرية للتأمينات من حقوق:

**الجدول رقم (2-1):جانب الأصول من الميزانية لشركة CAAT 2016-2017-2018 الوحدة:1(دج)**

| السنة | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| الأصول غير الجارية | 22 888 996 555,30 | 24 378 816 022,34 | 26 791 890 203,15 |
| الأصول الجارية | 34 848 395 548,66 | 37 563 245 773,82 | 39 912 695 483,57 |
| مجموع الأصول | 57 737 392 103,96 | 61 942 061 796,16 | 66 704 585 686,72 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

**ثانيا:** جانب الخصوم: يبين الجدول التالي إلتزامات الشركة الجزائرية للتأمينات تجاه الغير والأموال الخاصة:

**الجدول رقم (2-2):جانب الخصوم من الميزانية لشركة CAAT 2016-2017-2018 الوحدة:1(دج)**

| السنة | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| الأموال الخاصة | 21 242 557 562,11 | 22 778 628 003,53 | 24 593 094 679,04 |
| الخصوم غير الجارية | 4 576 176 294,28 | 4 420 022 666,45 | 4 815 774 817,76 |
| الخصوم الجارية | 31 918 658 292,57 | 34 743 411 126,18 | 37 295 716 189,92 |
| مجموع الخصوم | 57 737 392 103,96 | 61 942 061 796,16 | 66 704 585 686,72 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

أ- نسبة هيكلة الأصول:

**1/** يعرض الجدول المقابل تطور عناصر الأصول للشركة الجزائرية للتأمينات خلال سنوات الدراسة من 2016 إلى غاية سنة 2018.

**الجدول رقم (2-3): يوضح تطور الوزن النسبي للأصول 2016-2017-2018**

| السنة | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| الأصول غير الجارية | 40% | 39% | 40% |
| الأصول الجارية | 60% | 61% | 60% |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

**تحليل النتائج:**

من خلال تحليل الميزانية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات نلاحظ أن قيمة الأصول غير الجارية عرفت إنخفاضا بنسبة 1% خلال 2017 يقابلها إرتفاع بنفس النسبة في قيمة الأصول الجارية، و كما سجلت إرتفاعا بنفس تلك النسبة سنة 2018 والتي تمثل 40% مقابل إنخفاض في الأصول الجارية لتسجل هذه الأخيرة ما نسبته 60%، كما يظهر الشكل الأعمدة البيانية للأصول الجارية تمثل النسبة الأعلى مقارنة مع بالأصول غير الجارية.

**2/** يظهر الشكل الموالي تطور الوزن النسبي لعناصر الأصول لشركة التأمين CAAT

**الشكل رقم (2-3): يوضح تطور الأصول لشركة CAAT**

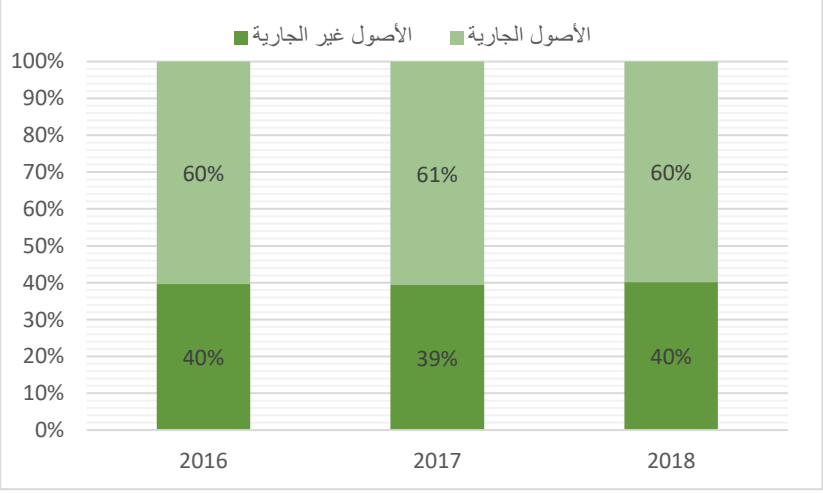


**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

**ب- نسب هيكلة الخصوم:**

**1/** يعرض الجدول المقابل تطور عناصر الخصوم للشركة الجزائرية للتأمينات خلال سنوات الدراسة من 2016 إلى غاية سنة 2018.

**الجدول رقم (2-4): يوضح تطور الوزن النسبي للخصوم 2016-2017-2018**

| السنة | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| **الأموال الخاصة** | %37 | %37 | %37 |
| **الخصوم غير الجارية** | %8 | %7 | %7 |
| **الخصوم الجارية** | %55 | %56 | %56 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

**تحليل النتائج:**

بناءا على ما تقدم نلاحظ أن الخصوم الجارية تمثل أعلى قيمة للخصوم حيث نسبتها تفوق 55%، وفي حين تمثل الأموال الخاصة ما نسبته 37% بينما الخصوم غير الجارية فهي الأدنى بما نسبته 7%

وهذا يعني بأن الشركة نسبة إعتمادها على الديون المتوسطة وطويلة الأجل أقل بكثير من الديون قصيرة الأجل.

**2/** يظهر الشكل الموالي تطور الوزن النسبي لعناصر الخصوم لشركة التأمين CAAT

**الشكل رقم (2-4): يوضح تطور الخصوم لشركة CAAT**

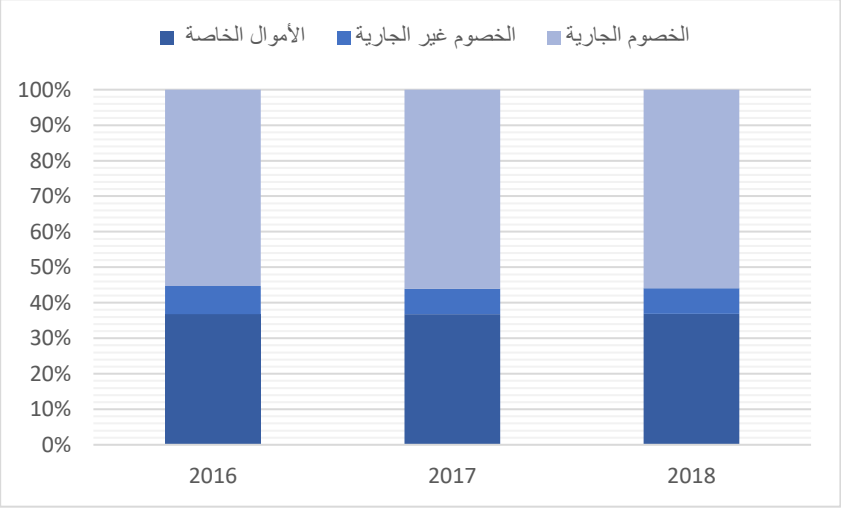


**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

**الفرع الثاني : عرض جدول حسابات النتائج المختصر**

سنعرض في ما يلي بإختصار ثاني نوع من القوائم المالية للشركة الجزائرية للتأمينات وهو جدول حسابات النتائج خلال الفترة (2016-2018) من أجل القيام بتحليل المؤشرات المالية ومتابعة تطورها كالآتي:

**أولا:** يظهر الجدول الموالي حسابات النتائج للشركة الجزائرية للتأمينات:

**الجدول رقم (2-5): حسابات النتائج لشركة التأمين CAAT 2016-2017-2018** الوحدة:1 (دج)

| حساب النتائج | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| رقم الأعمال | 22 615 696 428,82 | 23 128 439 892,38 | 24 125 609 918,74 |
| هامش التأمين الصافي | 12 348 624 550,82 | 12 648 237 557,18 | 13 689 890 523,43 |
| النتيجة التشغيلية | 8 019 956 561,79 | 7 958 545 698,12 | 8 398 114 662,74 |
| النتيجة المالية | 623 097 707,16 | 862 456 265,36 | 962 082 118,69 |
| النتيجة الصافية | 8 643 054 286,95 | 8 821 001 963,48 | 9 360 196 781.43 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

**ثانيا:** يوضح الجدول التالي تطور الأرصدة الوسيطية للتسيير لشركة التأمين CAAT

**الجدول رقم (2-6): تطور الأرصدة الوسيطية للتسيير لشركة CAAT**

| السنة | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| رقم الأعمال | %7 | %2 | %4 |
| هامش التأمين الصافي | %12 | %2 | %8 |
| النتيجة التشغيلية | %21 | %-1 | %6 |
| النتيجة المالية | %34 | %38 | %12 |
| النتيجة الصافية | %22 | %2 | %6 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

**تحليل النتائج:**

يبين الجدول تطور عناصر حسابات النتائج للشركة الجزائرية للتأمينات حيث يظهر أهم الأرصدة الوسيطية للتسيير من بينها رقم الأعمال الذي كان مرتفعا في سنة 2016 لينخفض إلى 2% في سنة 2017 ويعاود بعدها الإرتفاع إلى 4% في 2018، أما عن هامش التأمين الصافي فسجل نسبة 12% خلال 2016 لينخفض هو الآخر إلى 2% في سنة 2017 ويرتفع بعدها في 2018 إلى 8%، النتيجة التشغيلية فهي تمثل ما نسبته 21 في سنة 2016 وتسجل بعد ذلك إنخفاضا بـ:22 لتسجل نسبة 1- سنة 2017 وهذا راجع لتناقص قيمة النتيجة التشغيلية إلا أنها عاودت الإرتفاع إلى 6%.

على عكس القيم الاخرى يلاحظ تطور إيجابي للنتيجة المالية من سنة 2016 إلى 2017 حيث تم تسجيل 34% ثم 38% على التوالي وفي سنة 2018 إنخفضت إلى أقل من النصف مسجلة أدنى قيمة لها قدرت بـ: 12 ، أما عن النتيجة الإجمالية فتم تسجيل تذبذب فمن 22 في2016 ثم 2% خلال 2017 ثم 2018 إرتفعت هي أيضا إلى 6%.

**ثالثا:** يبين الشكل تطور الأرصدة الوسيطية للتسيير للشركة الجزائرية للتأمينات من: 2016 إلى 2018

**الشكل رقم (2-5): يوضح تطور الأرصدة الوسيطية للتسيير**

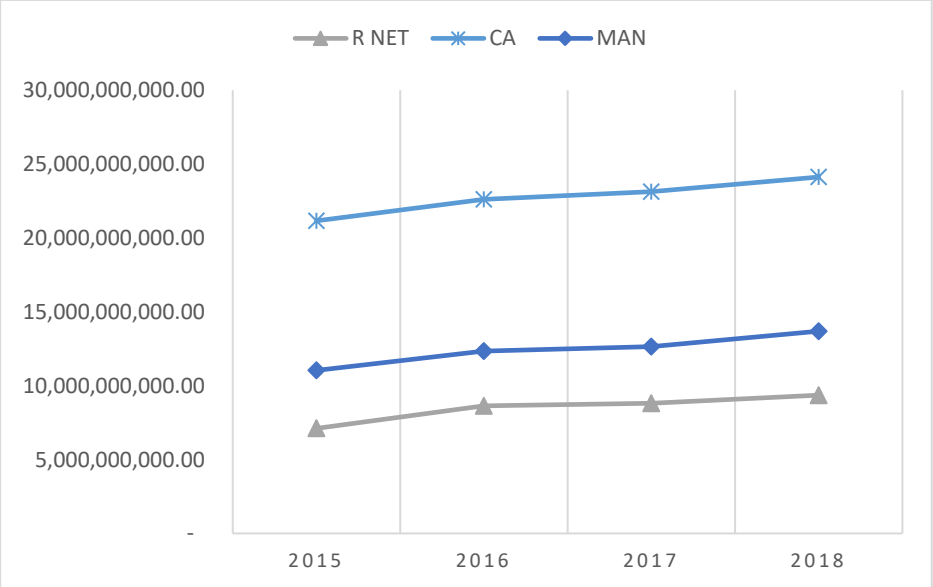


**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

**الفرع الثالث: عرض الميزانية المفصلة**

نعرض فيما يلي الميزانية المالية لشركة التأمين CAAT بشكل مفصل قليلا بالمبالغ الإجمالية بغرض حساب المؤشرات المالية وتحليلها لتساعدنا على تقييم الأداء المالي خلال السنوات 2016 و2017 و2018.

**أولا:** يظهر الجدول الموالي عناصر الأصول للشركة الجزائرية للتأمينات

**الجدول رقم (2-7): يوضح جانب الأصول من الميزانية المختصرة لشركة CAAT**

| الأصول | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| **الأصول غير الجارية** | 26 142 591 209.57 | 28 078 324 531.47 | 30 942 133 916.83 |
| **الأصول الجارية** | | | |
| قيم قابلة للتحقيق | 6 639 579 159.54 | 9 547 325 426.28 | 10 322 156 141.67 |
| قيم محققة | 14 859 515 164.97 | 15 709 764 369.25 | 17 851 278 086.87 |
| قيم جاهزة | 15 452 150 002.86 | 14 732 325 960.34 | 14 571 288 196.67 |
| **مجموع الأصول الجارية** | 36 951 244 327.37 | 39 989 125 755.87 | 42 744 722 425.21 |
| **مجموع الأصول** | 63 093 835 536.94 | 68 067 450 287.34 | 73 686 856 342.04 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

**ثانيا:** يظهر الجدول الموالي عناصر الخصوم للشركة الجزائرية للتأمينات من سنة 2016 إلى 2018:

**الجدول رقم (2-8): يوضح جانب الخصوم من الميزانية المختصرة لشركة CAAT**

| الخصوم | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| **الأموال الدائمة** | | | |
| الأموال الخاصة | 21 242 557 56.11 | 22 778 628 003.53 | 24 593 094 679.04 |
| الإهتلاكات والمؤونات | 5 356 443 432.98 | 6 125 388 491.18 | 6 982 270 655.32 |
| الخصوم غير الجارية | 4 576 176 249.28 | 4 420 022 666.45 | 4 815 774 817.76 |
| **المجموع** | 31 175 177 244.37 | 33 324 039 161.16 | 36 391 140 152.12 |
| **الخصوم الجارية** | 31 918 658 292.57 | 34 743 411 126.18 | 37 295 716 189.92 |
| **مجموع الخصوم** | 63 093 835 536.94 | 68 067 450 287.34 | 73 686 856 342.04 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

**الفرع الرابع: مؤشرات التوازن المالي**

عن طريق تحليلنا للميزانية المالية قمنا بحساب مؤشرات التوازن المالي لمعرفة مدى قدرة الشركة الجزائرية للتأمينات على مواجهة إلتزاماتها المختلفة حسب آجال إستحقاقها.

**1/** يعرض الجدول التالي مؤشرات التوازن المالي للشركة الجزائرية للتأمينات خلال سنوات الدراسة:

**الجدول رقم (2-9): مؤشرات التوازن المالي لشركة CAAT 2016-2017-2018**

| السنة | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| رأس المال العامل FR | 5 032 586 034.80 | 5 245 714 629.69 | 5 449 006 35.29 |
| الإحتياج في رأس المال العاملBFR | (10 419 563 968.06) | (9 486 611 330.65) | (9 122 281 961.38) |
| الخزينة الصافية TNG | 15 452 150 002.86 | 14 732 325 960.34 | 14 571 288 196.67 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

**تحليل النتائج:**

نلاحظ من خلال تحليل نتائج جدول مؤشرات التوازن المالي بأن:

- ✓ رأس المال العامل موجب وهذا يدل على أن الأموال الدائمة كافية لتمويل إستثمارات الشركة طويلة الأجل ممثلة في أصولها الثابتة، مع بقاء فائض هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الإستغلال وهي أيضا قادرة على مواجهة إلتزاماتها في آجال إستحقاقها.
- ✓ والإحتياج في رأس المال العامل سالب مما يدل على أن دورة الإستغلال تولد موارد وهذا يعني أنه لا توجد تباعدات زمنية بين التدفقات الحقيقية والمالية وهذه طبيعة شركة التأمين حيث أنها تتلقى الأموال المتمثلة في الأقساط المدفوعة من المؤمن لهم وتقوم الشركة بتقديم خدمة التأمين عن طريق تعويضهم حال وقوع الأخطار أو الضرر .
- ✓ الخزينة موجبة وهي محصلة تغطية رأس المال العامل للإحتياج في رأس المال العامل أي تشكل فائضا مما يعني أن جزءا من الأموال الدائمة مجمد في شكل أرصدة نقدية وهذا يجعل الشركة في أريحية في ظل توافر السيولة .

و بذلك تكون الشركة الجزائرية للتأمينات محققة لشروط التوازن المالي.

2/ الشكل البياني التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم (2-6): يوضح مؤشرات التوازن المالي لشركة CAAT**

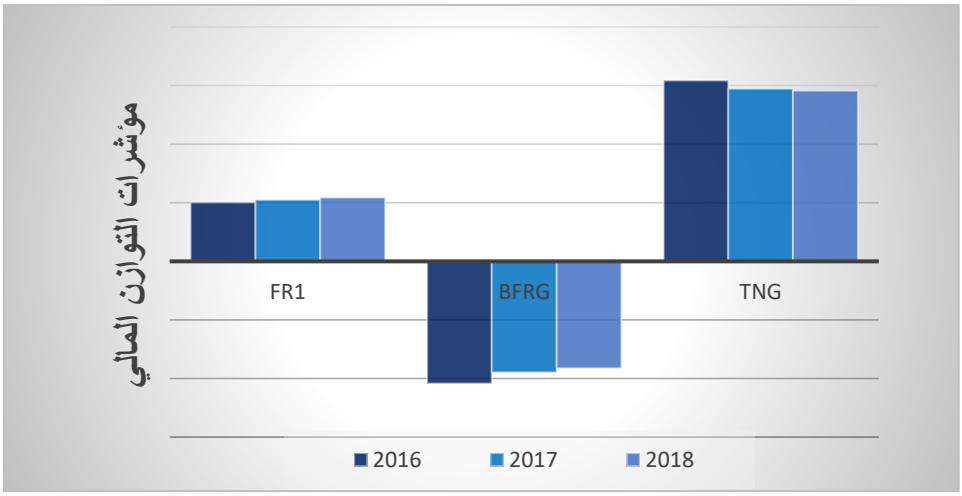


**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

**الفرع الخامس: التحليل عن طريق النسب المالية**

إنطلاقا من القوائم المالية السابقة قمنا بحساب مختلف النسب المالية التي تساعدنا في عملية التقييم والكشف عن نقاط القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلي المحاسبي للشركة الجزائرية للتأمينات **CAAT** فكانت كالتالي:

**أولا: نسب السيولة**

لغرض معرفة قدرة الشركة الجزائرية للتأمينات على مواجهة إلتزامتها ومدى فعالية سياستها الإستثمارية قمنا بحساب النسبتين التاليتين:

**الجدول رقم (2-10): يوضح تغير نسب السيولة**

| السنة | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| نسبة السيولة العامة | 1.09 | 1.08 | 1.07 |
| نسبة النقدية | 0.48 | 0.42 | 0.39 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية 2016-2017-2018**

**تحليل النتائج:**

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة العامة أو ما يعرف بنسبة التداول وهي تمثل سرعة تحول الأصول المستخدمة في نشاط الشركة الإنتاجي الرئيسي للتأمينات إلى سيولة أي نقد جاهز يمكن تداوله

وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن نسبة السيولة العامة بقيت ثابتة من سنة 2016 إلى 2018 وكانت النسبة أكبر من 1 وهذا يدل على الأصول الجارية تغطي الديون قصيرة الأجل ومنه فإن الشركة الجزائرية للتأمينات قادرة على الإيفاء بإلتزاماتها في الأجل القصير.

أما بالنسبة السيولة الجاهزة فعرفت إنخفاضا تدريجيا من نسبة 48% في 2016 إلى 39% في سنة 2018 إلا أنها مؤشر جيد لأنها أعلى من النسبة المعيارية والتي تقدر بـ: 30% مما يعني أنه يمكن الشركة أن تقوم بتغطية ديونها قصير الأجل في آجال إستحقاقها عن طريق القيم الجاهزة (المتاحات).

**ثانيا: نسب الرفع المالي**

بهدف البحث لمعرفة مساهمة الهيكل التمويلي للشركة الجزائرية للتأمينات في تمويل إستثماراتها وفي تسديد ديونها نذكر مجموعة النسب وفق الجدول التالي:

**الجدول رقم (2-11): يوضح تغير نسب الرفع المالي**

| السنة | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| **نسبة التمويل الذاتي** | %81 | %81 | %79 |
| **نسبة التمويل الدائم** | %119 | %119 | %118 |
| **نسبة الأموال الخاصة** | %34 | %33 | %33 |
| **نسبة المديونية** | %66 | %67 | %67 |
| **نسبة الإستقلالية المالية** | %51 | %50 | %50 |
| **نسبة الملاءة العامة** | %151 | %150 | %150 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

**تحليل النتائج:**

توضح مدى مساهمة الأموال الخاصة للشركة الجزائرية للتأمينات في تمويل الأصول الثابتة وكذا الأصول الجارية، وأن نسبة التمويل الدائم جيد وثابتة عند 119% وهي توضح نسبة رأس المال العامل حيث تشرح لنا سياسة شركة التأمينات المعتمدة في تمويل الإستثمارات عن طريق الأموال الدائمة

نسبة الأموال الخاصة منخفضة تسجل نسبة 33% وهي تمثل إستعانة شركة الجزائرية للتأمينات بأموالها الخاصة كمصدر للتمويل، نسبة الإستدانة مرتفعة قليلا يلاحظ تسجيل نسبة 66% ويحبذ أن تكون أقل من 50% وهي توضيح لمدى إستعانة الشركة بالغير من أجل التمويل عن طريق الديون بإختلاف آجال إستحقاقها

وهذا يجعل مقدرة الشركة الجزائرية للتأمينات ضعيفة من حيث قابلية سدادها لإلتزاماتها طويلة الأجل من السندات والقروض طويلة المدى.

يلاحظ أن نسبة الإستقلالية المالية تسجل نسبة 50% وهي ضعيفة وهذا يدل على أن الشركة غير قادرة على تغطية ديونها بإستخدام أموالها الخاصة نظرا لضآلة حجم الأموال الخاصة مقارنة بمعدل الديون، ومنه فالشركة الجزائرية للتأمينات غير مستقلة ماليا، أما عن نسبة الملاءة العامة تسجل قيمة عالية تقدر بـ: 150% وهي قدرة الشركة الجزائرية للتأمينات على تسديد ديونها المختلفة عن طريق بيعها ما تمتلكه من أصول وهي تعبر عن جاهزية الشركة من ناحية السيولة في الأجل الطويل.

**ثالثا: نسب المردودية**

يوضح الجدول الموالي نسبتين مهمتين لفعالية أداء الشركة في نشاط الإستثمار والتمويل :

**الجدول رقم (2-12): يوضح تغير نسب المردودية**

| السنة | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| نسبة المردودية الإقتصادية RE | %14 | %13 | %13 |
| نسبة المردودية المالية RCP | %41 | %39 | %38 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

**تحليل النتائج:**

من خلال نسبة المردودية الإقتصادية للسنوات الثلاث نلاحظ أنها في تناقص، وهذا يدل على الشركة تقوم بتجديد إستثماراتها .

كما يلاحظ أن نسبة المردودية المالية هي الأخرى تسجل إنخفاضا تدريجيا على مدى السنوات الثلاثة، وهذا راجع إلى زيادة في الأموال الخاصة، هذا ويمكن أن نفسر ذلك بأن الشركة لا تقوم بتوزيع أرباحها بل تحتفظ بها على شكل إحتياطات تحسبا لأي أحداث غير متوقعة كالخسائر غير العادية.

**رابعا: نسب الربحية**

نعرض فيما يلي نسب مالية تعبر عن نشاط الإستغلال للشركة الجزائرية للتأمينات ومدى تحقيقه للأرباح.

**الجدول رقم (2-13): يوضح تغير نسب الربحية**

| السنة | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| هامش الربح التشغيلي | %35 | %34 | %35 |
| هامش الربح الصافي | %38 | %38 | %39 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

**تحليل النتائج:**

بناءا على نتائج نسب الربحية والمعروضة في الجدول اعلاه:

نلاحظ أن نسبة هامش الربح التشغيلي ضعيفة نوعا ما ونسبتها 35% وهي ناتجة عن ضعف أداء الشركة الجزائرية للتأمينات في إستخدامها لأصولها المتاحة في عملياتها الإنتاجية من أجل توليد الربح والقيمة.

نلاحظ تسجيل نسبة 38% وإن كانت مرتفعة عن هامش الربح التشغيلي إلا أنها تبقى ضعيفة هي الاخرى حيث كل دينار جزائري من المبيعات الصافية يساهم في توليد 0.38 من الأرباح الصافية

وهنا يجب إعادة النظر في سياسة الإدارة التنفيذية للشركة الجزائرية للتأمينات في تحقيق إيرادات من التكاليف المترتبة على منتجاتها وتقديمها لخدمات التأمين الشامل خصوصا في ظل سوق تنافسي.

والشكل الموالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم (2-7): يوضح تغير نسب الربحية**

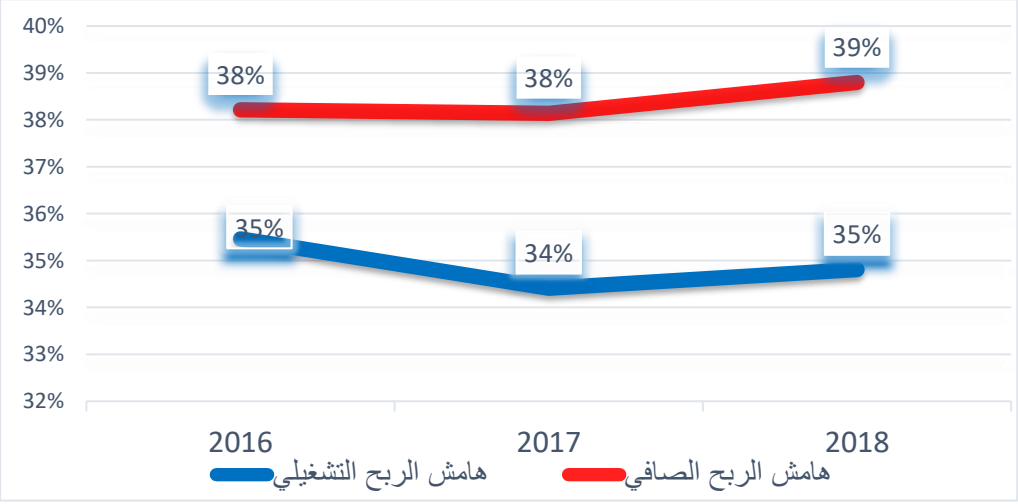


**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

**خامسا: نسب المستخدمين**

يظهر الجدول الموالي نسب لقياس أداء المورد البشري في الشركة الجزائرية للتأمينات:

**الجدول رقم (2-14): يوضح تغير نسب المستخدمين**

| السنة | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| تكلفة مصاريف المستخدمين | %11 | %10 | %9 |
| إنتاجية العامل | 14038296.98 | 14321015.41 | 14603880.1 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

**تحليل النتائج:**

يلاحظ أن هناك إنخفاضا تدريجيا في نسبة تكلفة مصاريف المستخدمين حيث تم تسجيل تكلفة قدرت ب11 خلال 2016 وتباعا 10% و 9% في: 2017 و 2018 على التوالي، وتعتبر هذه التكلفة بمثابة العبء على الشركة وتسجيل هذا الإنخفاض يعد مؤشرا إيجابيا على حسن التحكم في مصاريف المستخدمين وعن كفاءة التشغيل التي تراعى من قبل إدارة الشركة الجزائرية للتأمينات ويقابل هذا إرتفاعا تدريجيا في إنتاجية العاملين وارتفاع أدائهم.

والشكل التالي يوضح العلاقة العكسية أكثر:

**الشكل رقم (2-8): يوضح تغير نسب المستخدمين**

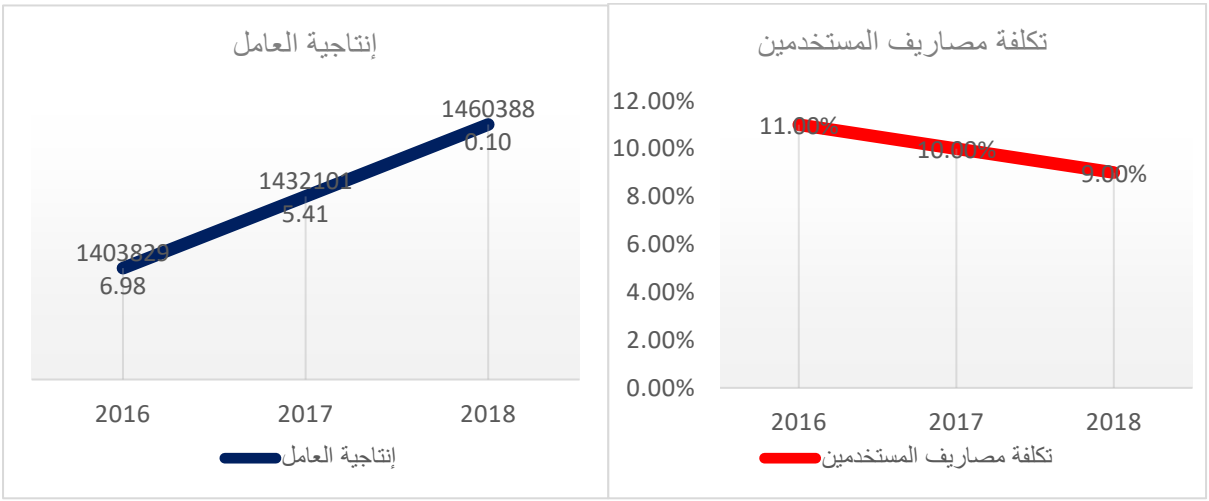


**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

**سادسا: نسب النشاط**

يبين الجدول التالي النسب التي تعكس قيمة الأداء في النشاط الرئيسي وهو الإستغلال

**الجدول رقم (2-15): يوضح تغير نسب النشاط**

| السنة | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| **معدل دوران الأصول غير الجارية** | 112 | 98 | 94 |
| **معدل دوران الأصول الجارية** | 63 | 64 | 62 |
| **معدل دوران إجمالي الأصول** | 40 | 39 | 38 |

**المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT**

**تحليل النتائج:**

بحسب ما تم تسجيله نلاحظ بأن معدل دوران إجمالي الأصول في تناقص تدريجي خلال سنوات الدراسة حيث تم تسجيل النسب التالية 40% 39% 38% في كل من 2017-2018 على التوالي

ويرجع هذا إلى تراجع قدرة الشركة على توليدها للمبيعات من خلال نشاطها في قطاع التأمينات ومدى إستغلالها لأصولها

معدل دوران الأصول غير الجارية يسجل إنخفاضا على مدار السنوات الثلاث وهذا يعني أن كل دينار جزائري تستثمره الشركة تجني عليه إيراد قدره 0.94

وبالنسبة لمعدل دوران الأصول الجارية فنلاحظ أنه إرتفع بـ: 1% سنة 2017 ليعود للإخفاض من جديد في 2018 بـ: 2% ويعود هذا إلى قرار الشركة في إدارتها لأموالها عن طريق قيامها بتخفيض إستثمارها خلال دورة إستغلالها في أصولها الجارية

## المطلب الثاني: تشخيص نظام الرقابة الداخلي المحاسبي لشركة التأمين CAAT

بناءا على ما قمنا بدراسته مسبقا من توصيف الوظيفة المحاسبية والمالية للشركة الجزائرية للتأمينات وتشخيص لنظام المعلومات المحاسبي الخاص بها، قمنا بإعداد التحليل المالي بإستخدام مختلف النسب والمؤشرات المالية التي تعبر عن وضعية الشركة وأدائها المالي كمرحلة نهائية لتقييم نظام الرقابي الداخلي المحاسبي، ومعرفة مكامن القوة ونواحي القصور والضعف فيه، وسنشرع في تحليل نقاط القوة والضعف لشركة الجزائرية للتأمينات كالتالي:

### 1) نظام المعلومات المحاسبي

يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي المعتمد لدى الشركة سليم وفعال، لأن عملية التسجيل المحاسبي لا تتم إلا بوثائق ثبوتية تثبت فعليا وقوع الأحداث المحاسبية عن كل معاملة مالية وفي فترة زمنية معينة وبعدها يتكفل المحاسب بتسجيلها مباشرة في الدفاتر والسجلات، وكذا متابعتها في كل مرحلة من مراحل الدورة المحاسبية، وبذلك تكون القوائم المالية ذات مصداقية وهذا نتاج لنجاعة الأداء المحاسبي والذي يعد من قبل المسؤولين المؤهلين وكفاءة الأنظمة المحاسبية المتبعة في الشركة.

### 2) القوائم المالية والتقارير

إنطلاقا من تقرير المدققين المتعاقدين القانونيين للشركة الجزائرية للتأمينات فإن عملهم في مراقبة الحسابات بدءا بالحصول على كافة المعلومات والإيضاحات الكافية بالإستعانة بأدلة الإثبات لإبداء الرأي الفني المحايد عن مدى إظهار القوائم المالية للشركة لكافة الحقائق والمعلومات بعدالة وموضوعية، وأنها أعدت في ضوء الإلتزام بالمبادئ والمعايير المحاسبية الجزائرية وحول صحة وسلامة المعلومات المحاسبية والمالية الواردة في القوائم المالية، وبذلك يعتبر تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية كعنصر ثقة للأطراف المهتمة بالشركة وكذا المتعاملة معها.

### 3) نتائج التحليل المالي

**نقاط القوة:** إمتلاك الشركة لظام متطور لإدارة العملاء وكذا الإلتزام بالمواعيد النهائية للسداد والإمتثال لحاملي وثائق التأمين جعل منها شركة رائدة في قطاع التأمينات إضافة إلى:

تسجيل الشركة لمستويات متوازنة تقدر ب60 في نسب تطور الأصول الجارية يدل على المتابعة الفعلية والقيام بالجرد المادي والتقييم المعنوي لممتلكاتها لحمايتها وكذا معدلات دوران العالية للاصول ناتج عن حسن إستغلالها وكذا حفاظها على الاستثمار في أصولها.

تحقيق الشركة لمعدلات إيجابية لمؤشرات التوازن مالي عن طريق رأس مال عامل موجب وكاف لتغطية إحتياجاتها ضمن نشاطها الإستغلالي يدل على تحقيق هامش أمان، وعن الخزينة الموجبة تشكل ما يعرف بالفائض في الخزينة غير مستغل يعني أن الشركة لم تقم بالتوظيفات المالية اللازمة لإقتناص الفرص المتاحة أمامها في سوق التأمين مما يعيق تحقيقها للمزيد من العوائد وهو يعكس التوجه الإنتاجي للشركة

أن للشركة أداء مالي جيد نظرا لتحقيقها لنسبة سيولة تجعلها في حالة يسر مالي ناتج عن حسن تسيير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من قبل أمين الخزينة وإن الإجراءات المتبعة في التدقيق والمراجعة الفعالة سمحت بتوفير سيولة بعيدا عن الإحتيال والتلاعبات

أما بالنسبة للهيكل التمويلي تظهر الشركة أنها متحكمة في تسيير نشاطها والرقابة على العمليات المحاسبية

إنتاجية العامل مرتفعة وهذا راجع لإستخدام تكنولوجيا المعلومات التي ساهمت في إسترجاع البيانات والمعلومات المخزنة وكما أنها تساعد على خلق شبكات إتصال لتبادل المعلومات بين مختلف الأقسام مما يسهل متابعة العمل، ويقابلها إنخفاض لتكاليف المستخدمين ويدل هذا على الإمتثال للوائح والقوانين، كما أن وجود آلية رقابة متمثلة في مصلحة المراجعة تشجع على زيادة الإلتزام بالإجراءات الموكلة لكل مسؤول.

**نقاط الضعف:** تحقيق الشركة الجزائرية للتأمينات لمعدلات ربحية ضعيفة نوعا ما فهذا يعني وجود تهديدات خارجية متمثلة في المنافسين من شركات تأمين أُخرى

غياب تحديد المهام وتوزيع المسؤوليات لكل مسؤول يدل على ضعف الهيكل التنظيمي المحاسبي للشركة،

عدم متابعة الشركة لملفات العملاء عن طريق ترتيبها وفق آليات تعاملها معهم.

وجود التداخل والدمج لبعض الوظائف كقيام المحاسب بعدة أعمال وتقييده لمختلف العمليات في الدفاتر

سياسة الرقابة المالية المتبعة داخل الشركة تعد غير مكتملة حيث أنها تتم دورتها في كل سداسي

إعداد الشركة للتقارير بصفة سنوية غير كاف لحماية الشركة وضمان سلامتها ومتابعة أعمالها

الشركة لا تقوم بإعداد تقارير خاصة عن إستمرارية الإستغلال وكذا عن إجراءات الرقابة الداخلية.

## المطلب الثالث : عرض أنموذج للتقرير الخاص بإستمرارية الإستغلال لشركة التأمين CAAT

سيتم تقديم وعرض تقرير حول إستمرارية الإستغلال للشركة الجزائرية للتأمينات وذلك للسنتين الماليتين عن الفترة الممتدة من 2016/01/01 إلى غاية 2018/12/31، عن طريق المؤشرات المالية المستخرجة من نتائج التحليل المالي ومؤشرات تشغيلية تخص طبيعة عملها وقطاعها، وذلك بهدف تكملة وفي محاولة لتثمين عملية الفحص المحاسبي والتعبير عن مدى قدرة الشركة على ضمان البقاء وإستمرارها في عملياتها التشغيلية ولمواصلة نشاطها عن طريق تقديم خدمات تأمين ذات جودة تتميز بها في ظل سوق عالية المنافسة.

**مكتب التدقيق والخبرة المحاسبية**

.....

**رقم الإعتماد:.....- رقم التسجيل:.....**

# التقرير الخاص بإستمرارية الإستغلال لشركة التأمين CAAT

**السيد:.....**

**محافظ حسابات**

**العنوان:.....**

**إلى السادة أعضاء الجمعية العامة للشركة الجزائرية للتأمينات**

**الموضوع : التقرير حول إستمرارية الإستغلال**

**المرجع : تقرير محافظة الحسابات للسنة 2018**

في إطار مهمة محافظة الحسابات لديكم للشركة الجزائرية للتأمينCAAT، التي يقع مقرها الرئيسي في ولاية الجزائر، يشرفنا أن نوافيكم بالتقرير الخاص بإستمرارية الإستغلال للسنة المالية التي تم إقفالها بتاريخ 31 ديسمبر 2018.

حيث يحتوي هذا التقرير على ثلاث محاور طبقا للقرار المؤرخ في 24 يونيو 2013 الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، وكذا المعيار (NAA570)، وتتمثل هذه المحاور في ما يلي:

أولا: المؤشرات المالية؛

ثانيا: المؤشرات التشغيلية؛

ثالثا: المؤشرات الاخرى.

حتى يكون التعبير عن رأينا مدعما، قمنا بحساب وقياس بعض المؤشرات التي تعد ضرورية إنطلاقا من المعلومات الواردة في القوائم المالية وبعض الوثائق المالية المتحصل عليها، مما سمح لنا بإكتشاف وجمع الأدلة التي تثير الشك حول موضوع إستمرارية الشركة الجزائرية للتأمينات في الإستغلال والمحافظة على نشاطها التأميني، وهذا ما سمح لنا بالوقوف في بعض النقائص والملاحظات التي سنفصلها في هذا التقرير.

إن مهمة التدقيق التي قمنا بها قد تمت بالعناية اللازمة ووفقا للمعايير المطلوبة خاصة متطلبات المعيار الجزائري للتدقيق (NAA570) التي تتوافق مع معيار التدقيق الدولي (ISA570) مما يمكن حسب تقديرنا أن تشكل قاعدة منطقية للتعبير عن رأينا حول إستمرارية الشركة الجزائرية للتأمينات في الإستغلال.

**غرداية يوم 15 جويلية 2020**

**محافظ الحسابات**

بناءا على أحكام المادة 676 والمادة 715 مكرر 11 من الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 ديسمبر 1975، المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم بالمرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993، الأمر رقم 96-27 المؤرخ في 09 ديسمبر 1996، والقانون رقم 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005؛

وبناءا على أحكام المادة 06 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن ، المعدل؛

وبناءا على أحكام المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتعلق بتطبيق أحكام قانون النظام المحاسبي المالي؛

وبناءا على المادة 25 من القانون رقم 10-01 المتعلق بمهن الخبير ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛

وبناءا على المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011 المحدد لمعايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وآجال إرسالها؛

وبناءا على القرار المؤرخ في 24 جوان 2013 المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات.

وبناءا على المقرر 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 المتضمن الدفعة الأولى لمعايير التدقيق الجزائرية؛

وبناءا على المقرر 150 المؤرخ في 11أكتوبر 2016 المتضمن الدفعة الثانية لمعايير التدقيق الجزائرية؛

وبناءا على المقرر 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 المتضمن الدفعة الثالثة لمعايير التدقيق الجزائرية؛

وبناءا على المقرر 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 المتضمن الدفعة الرابعة لمعايير التدقيق الجزائرية.

فإنه وفي إطار المهمة الموكلة إلينا وبهدف تنفيذها بالعناية المطلوبة، وتطبيقا لأحكام المادة 23 من قانون المهنة رقم 10-01، وتنفيذا لأحكام الفقرة رقم 6،8،9 والفقرة رقم 26 من المعيار الجزائري للتدقيق 570 استمرارية الاستغلال يشرفنا أن نوافيكم فيما يأتي بالتقرير الخاص حول استمرارية الاستغلال؛

وإنه ليُؤسفنا أن نعلمكم بأننا لم نتحصل على تقييم الإدارة بخصوص قدرة الشركة على الاستمرارية، رغم مطالبتنا بذلك تنفيذا لأحكام الفقرة رقم 17 من المعيار الجزائري للتدقيق 570 استمرارية الاستغلال، لكن هذا لم يمنعنا من تأدية مهمتنا وذلك بجمع العناصر المقنعة والكافية والملائمة، ومباشرة إجراءات تدقيق إضافية من أجل التأكد من قدرة الشركة على الاستمرارية في الاستغلال والنشاط، موضحة كالآتي:

**أولا قياس المؤشرات المالية:**

تطبيقا لقواعد التحليل المالي قمنا بحساب بعض المؤشرات المالية التي رأينا من شأنها أن تدعم رأينا بخصوص قدرة شركتكم على الإستمرارية في الإستغلال، ملخصة في الجدول أدناه:

| النسبة | البيان | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| نسبة السيولة | الأصول الجارية / الخصوم الجارية | 1.08 | 1.07 |
| نسبة التمويل الذاتي | الأموال الخاصة / الأصول الثابتة | %81 | %79 |
| نسبة المديونية | مجموع الديون / مجموع الأصول | %67 | %67 |
| نسبة ربحية الإستغلال | النتيجة العملياتية / رقم الأعمال | %34 | %35 |
| نسبة الاستقلالية المالية | الأموال الخاصة / مجموع الديون | %50 | %50 |
| نسبة الملاءة | مجموع الأصول / مجموع الديون | %150 | %150 |
| المردودية المالية | النتيجة الصافية / الأموال الخاصة | %39 | %38 |

بناءا على ما سبق ونظرا لكون النسب والمؤشرات المذكورة أعلاه مقبولة على العموم، ووفقا لتحليلنا فإن الوضع المالي الجيد للشركة هو نتيجة توازن هيكل الميزانية المالية لسنوات الدراسة الثلاث بداية من 2016 و2017 و 2019، فقط فيما يخص نسبة المديونية فتجدر الإشارة أنه يفضل أن تكون هذه النسبة أقل من **50%**، غير هذا فإنه يشرفنا أن نبلغكم بأننا لم نلحظ وجود أي مؤشر مالي آخر يثير الشك أو يشكل خطرا على استمرارية الاستغلال لشركتكم.

**ثانيا قياس المؤشرات التشغيلية:**

في إطار المهمة المطلوب منا تأديتها بخصوص استمرارية الاستغلال توصلنا إلى المؤشرات التشغيلية التي يمكن أن تثير مجتمعة أو منفصلة شكا معتبرا حول مقدرة شركتكم على الاستمرار، تتمثل هذه المؤشرات في:

نية الإدارة في الإستمرار بالخطط الإستراتيجية الموضوعة للشركة من ناحية التحكم في إدارة المخاطر من حيث الحفاظ على الإجراءات المتخذة تبقى غير كافية لضمان تحقيق إستمرارية الإستغلال نظرا لبيئة قطاع التأمينات والتي تتميز طبيعتها بالمخاطر الكثيرة، مما يدعونا إلى اعتبار هذا مؤشرا يثير القلق على مقدرة شركتكم على الاستمرار ومواجهة مثل هذه الالتزامات.

بالإضافة إلى ذلك أبرزت عوامل أخرى هذا الوضع.

فحسب الوضع الإقتصادي إن عدم إختصاص الشركة في نوع أو تخصصها في مجال محدد من التأمينات يصعب على الشركة السيطرة على التدفقات النقدية وعليه فإن وجود منافسين يؤدي بالشركة إلى عدم القدرة على ضمان الربحية الكافية وحسب رأينا تبقى إستمرارية الإستغلال معرضة للخطر والسبب هو عدم المحافظة على القدرات المالية للشركة.

يؤسفنا أن نبلغكم أن هذه المؤشرات مجتمعة أو بصفة فردية تثير شكا حول مقدرة شركتم على الاستمرارية.

**ثالثا المؤشرات الأُخرى**

أما بخصوص الموشرات الأخرى فإننا وبحسب المعلومات المتوفرة والوثائق التي تم الاطلاع عليها، لم نسجل وجود أي مؤشرات غير التي ذكرت سابقا.

ختامًا لمهمتنا، وبعد الإتمام من فحص حسابات الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، المقفلة في 31 ديسمبر 2018 وفقاً للمعايير المتعلّقة بالتدقيق، وانطلاقا من العناصر المقنعة وأدلة الإثبات والأحداث والظروف المأخوذة، وبناءا على حكمنا الشخصي فإننا نعلمكم عن وجود عدم يقين معتبر مرتبط بالأحداث والظروف التي ذكرت في هذا التقرير مجتمعة أو بصفة فردية، والتي من شأنها أن تثير الشك حول استمرارية شركتكم في الاستغلال والنشاط في المستقبل.

**خلاصة الفصل الثاني**

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، تم عرض لمحة عن الشركة وكذا عرض القوائم المالية ميزانية وحساب النتائج للسنوات: 2016-2017-2018 وذلك إستنادا إلى الوثائق والمعلومات المقدمة من قبل إدارة الشركة، وفي محاولة لإسقاط ما تم إعداده في الجانب النظري على أرض الواقع في الجانب التطبيقي، أعددنا الدراسة من خلال توصيف الوظيفة المحاسبية والمالية للتعرف أكثر على هيكلها التنظيمي وتوزيع المهام والوظائف داخلها وكذا تم تشخيص نظام المعلومات المحاسبي للبحث حول مجريات العمل المحاسبي بالإضافة إلى قياس المؤشرات والنسب المالية حيث ساهمت نتائجها من معرفة الوضعية المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي للشركة لتحديد نقاط القوة والضعف لتلخص النتائج في تقرير حول إستمرارية الإستغلال.

# الخاتمة

## الخاتمة:

سمحت لنا هذه الدراسة بالتعرف أكثر على قطاع التأمين وطريقة متابعة العمل المحاسبي الخاص بالمؤسسات التأمينية في البيئة الجزائرية، ولقد قمنا في هذه الدراسة بمعالجة موضوع التحليل المالي ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي حيث تم توظيف المعارف والمكتسبات النظرية لدراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات حيث تم عرض أهم المفاهيم النظرية للبحث وكما تم تقديم بعض الدراسات التي سبق وتطرقت إلى دراسة المتغيرين

وعن الجانب التطبيقي فبعد تقديم لمحة عن الشركة الجزائرية للتأمينات تم توصيف الوظيفة المحاسبية، وإجراء تشخيص لنظام المعلومات المحاسبي الخاص بها، وكما تم القيام بالتحليل المالي بإستخدام مؤشرات التوازن المالي وكذا المؤشرات المالية كالملاءة والإنتاجية والمردودية لتقييم نظام الرقبة الداخلي المحاسبي ومدى فعاليته إضافة إلى إعداد نموذج عن تقرير إستمرارية الإستغلال لشركة التأمين CAAT.

### أولا- إختبار فرضيات الدراسة :

1- **إختبار الفرضية الأولى :** إنطلاقا من تشخيصنا لشركة التأمين CAAT فإن نجاعة الأداء المحاسبي المتبع داخل الشركة الجزائرية للتأمينات من إجراءات وسياسات العمل المحاسبي التي تضمن أداء الأعمال بكفاءة وفعالية ويتضح ذلك أيضا من تطبيق الشركة وإلتزامها بالقواعد المحاسبية للنظام المحاسبي المالي مما يؤكد مصداقية القوائم المالية وهذا ما يثبت صدق وصحة الفرضية الأولى

2- **إختبار الفرضية الثانية :** بناءا على دراستنا فإن جودة التقارير المالية ناتجة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية المحاسبي حيث أن التقارير المالية المعدة وفق المعايير الجزائرية للتدقيق تكون ذات موثوقية عالية وهذا يرجع لسلامة النظام الرقابي الداخلي المحاسبي المعتمد وبذلك نثبت صحة الفرضية الثانية

**3-إختبار الفرضية الثالثة :** من خلال تحليلنا لمختلف المؤشرات المالية تبين لنا أنها تعد وسيلة قياس لفعالية أداء نظام المعلومات المحاسبي خلال كافة مراحله وعبر مختلف مكوناته وهذا لأن الأداء المالي الجيد يكون نتيجة عن النظام المعلوماتي المحاسبي الفعال وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة

**4-إختبار الفرضية الرابعة :** عن طريق الدراسة التي قدمناها يظهر لنا أن مختلف النسب المالية تكشف عن نقاط القوة والضعف الموجودة في نظام الرقابة الداخلي المحاسبي مما يساعد الشركة على الحفاظ على نقاط قوتها وتعزيزها والعمل على تقوية نقاط الضعف لضمان إستمراريتها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

**ثانيا- نتائج الدراسة :**

من خلال دراستنا النظرية والميدانية لهذا الموضوع خلصنا إلى النتائج الآتية :

1. تعد الشركة الجزائرية للتأمينات من أبرز الشركات الوطنية في قطاع التأمين بالجزائر وهذا راجع لتحقيقها نموا في رقم أعمالها في كل سنة عن سابقتها.
2. يعتبر التحليل المالي أحد أهم مراحل تقييم الأداء المحاسبي للنظام الرقابي الداخلي، إذ أنه يأتي كمرحلة نهائية بعد سلسلة من الخطوات المنهجية تبدأ بالتعرف على العمل المحاسبي وتوصيف الوظيفة المالية والمحاسبية وكذا التشخيص الجيد لنظام المعلومات المحاسبي
3. تعكس مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والمتمثلة في التقارير والقوائم المالية نجاعة الأداء المحاسبي، كما تسمح لنا بمقارنة وضع الشركة خلال سنة الدراسة مع سنوات أُخرى من أجل تحديد نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلي المحاسبي.
4. تساعد المؤشرات والنسب المالية في الكشف عن مكامن وجود الخلل بإعتبارها أداة رقابية على الأداء المالي مما يسمح لنا بتحديده بالضبط للعمل على تصحيحه وعدم الوقوع في الأخطاء لضمان إستمرارية الشركة وتحقيق أهدافها.
5. إن نتائج التحليل المالي تمدنا بأهم المؤشرات المالية التي تعبر عن الوضعية المالية للشركة وهي بذلك تساعد المدققين من أجل إعداد التقارير الخاصة كالتقرير الخاص بإجراءات الرقابة الداخلية وعن إستمرارية الإستغلال بالشركة محل الدراسة

6. نستنتج بأن نظام الرقابة الداخلي المحاسبي للشركة الجزائرية للتأمينات فعال إلا أنه يجب مراجعة السياسات الموضوعة لمواجهة الأخطار محتملة الحدوث لضمان إستمراريتها في الإستغلال في نشاطها التأميني.

**ثالثا- الإقتراحات**

بناءا على ما تم استخلاصه من النتائج، يمكننا تقديم الإقتراحات التالية:

- يجب على الشركة إعداد مخطط للهيكل التنظيمي الخاص بالوظيفة المحاسبية مع تحديد كامل الصلاحيات المخصصة بكل دقة ولكل مسؤول متخصص في المجال المحاسبي.
- على الشركة أن تخصص مصلحة للوظيفة المالية تعنى بتقييم الأداء المالي ومتابعة نتائج أعمالها وكذا معاينة تطور مبيعات منتجاتها المالية
- تطوير نظام المعلومات المحاسبي والعمل على تحديثه وفق وسائل التكنولوجيا الحديثة مما يمكنها من تقليل حدوث الأخطاء المحاسبية
- تفعيل آليات تقنية للرقابة المحاسبية الداخلية لمتابعة أداء العمل وتقدمه ولمعرفة تطبيق السياسات والقوانين التظيمية الداخلية ومدى الإلتزام بها
- تحسين جودة خدماتها التأمينية عن طريق تطوير تطبيقات إلكترونية لتسهل عملية التواصل مع العملاء لتقديم مختلف خدمات التأمين

**رابعا- آفاق الدراسة**

يعتبر نظام الرقابة الداخلي من أهم الركائز بالمؤسسات المالية حيث إذا كان النظام سليم وفعال سمح للمؤسسة بتحقيق أهدافها، أقترح على الباحثين دراسة هذه المواضيع البحثية كما يلي:

- ✓ آليات الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين بالجزائر؛
- ✓ دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛
- ✓ دور المراقب المالي في تقييم مخاطر نظام الرقابة الداخلية لشركات التأمين؛
- ✓ أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في الرفع من الأداء المالي لشركات التأمين؛
- ✓ القياس والإفصاح المحاسبي لشركات التأمين في البيئة الجزائرية.

# قائمة المراجع

## أولا- المصادر والمراجع باللغة العربية

### ➢ الكتب


1) أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

2) أحمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية.

3) إلياس بن ساسي ويوسف قريشي،**التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

4) خميسي شيحة، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

5) رائد محمد عبد ربه، **المراجعة الداخلية**، الطبعة الأولى،الجنادرية، الأردن، 2010.

6) زغيب مليكة، بوشنيفر ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

7) عصام الدين محمد متولي، **المراجعة وتدقيق الحسابات(1)**، دار الكتاب الجامعي، صنعاء 2009.

8) فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، Sme financial، رام الله فلسطين، 2008.

9) مبارك لسلوس، **التحليل المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

10) محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

11) محمد شاهين، **تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017.

12) مراد كواشي، **المحاسبة المالية حسب SCF**، الطبعة الأولى، الدار الجزائرية، الجزائر، 2017.

13) منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الأولى، دار الطليعة، عمان الاردن،2000.

14) مؤيد راضي حنفر، **تحليل القوائم المالية (مدخل نظري تطبيقي)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأرن، 2006.

15) هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2000.

16) وليد ناجي الحيالي، **الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.

17) يقور أحمد وصفيح صادق، **المحاسبة المالية وفق SCF**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2017.

➢ **البحوث العلمية:**

**1)** أسماء محمد بن أحمد، لعربي غريسي، **التحليل المالي عن طريق النسب المالية دراسة حالة مؤسسة صيدال**، مقال مجلة العلوم الإقتصادية التسيير والعلوم التجارية في جامعة محمد بوضياف المسيلة، مجلة نصف دورية، المجلد 12 العدد:1، 2019

**2)** ثامر محمد مهدي، **أثر استخدام الحاسب الإكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية**، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 4، العراق، 2010.

**3)** جدي سمراء، **دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية** أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.

**4)** حياة سايحي، **دور محافظ الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخصر الوادي، 2018.

**5)** عامر حاج دحو، **التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية**، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018.

**6)** عبد السلام محمودي، **دور المراجع الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة ماستر، دراسة ميدانية بشركة توزيع الكهرباء والغاز، برج بوعريريج، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018.

**7)** عبد الفتاح سعيد السرطاوي، **التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين: دراسة حالة شركة الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة مابين (2017-2010)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد:04، العدد:02، الجزائر، 2019.

**8)** مسعود كسكس، **تأثير تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من المهنيين لسنة 2018**، مقال منشور لمجلة إضافات الإقتصادية المجلد الثالث، العدد الثاني، جامعة غرداية، 2018.

➢ **المطبوعات والمحاضرات:**

**1)** بن سانية عبد الرحمان، **مطبوعة أساسيات التحليل المالي**، السنة الثالثة ليسانس علوم إقتصادية والماستر، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية،2018.

2) بوحفص رواني، **مطبوعة التدقيق المالي والمحاسبي دروس نظرية**، ، طلبة المحاسبة والتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية،2018.

3) حري المخطارية، **مطبوعة محاضرات في التسيير المالي**، للسنة ثالثة محاسبة وجباية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2018.

4) مقدم خالد وعبد الله مايو، **مطبوعة نظام الرقابة الداخلية**، لطلبة السنة الثالثة محاسبة والماستر ، تخصص العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2016.

➢ **المراسيم القرارات والقوانين:**

1) المرسوم التنفيذي المؤرخ في 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي

2) القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26 ..... ج ر رقم 19 بتاريخ 2009/03/25.

3) ملحق قرار وزير المالية رقم 71 المؤرخ في 2008/07/26: المحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد119، تاريخ 2009/03/25.

4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 119، تاريخ 2009/03/25.

➢ **المواقع الإلكترونية:**

1) https://www.caat.dz/.

2) https://www.ifac.org/.

3) https://ar.solbrillersalg.com/8099-internal-accounting-control-elements-objectives-and-example

4) https://www.ifaci.com/audit-controle-interne/metiers-de-laudit-controle-internes/

5) https://www.abacademies.org/articles/what-is-the-impact-of-internal-control-system-on-the-quality-of-banks-financial-statements-in-jordan-8638.html

**ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية**


- **Livres:**

**1)** Jean Louis AMELON. «Gestion financière », 2eme édition maxima, paris 2000. P 67.

**2)** Laurent batsch, le diagnostic financier, 3ème édition, economica, paris, 2000, p42

**3)** Paramasivan C et subramamian,financial management,new age intrnational(ltd) publishers,2009,p19.

- **Revues:**

1) Amanj Mohamed Ahmed, Akram Ahmed Muhammed, INTERNAL CONTROL SYSTEMS AND ITS RELATIONSHIPS WITH THE FINANCIAL PERFORMANCE IN TELECOMMUNICATION COMPANIES "A CASE STUDY OF ASIACELL" , Studies and Scientific Researches. Economics Edition, No 28, 2018 http://sceco.ub.ro

2) International Federation of Accountants (IFAC), Evaluating and Improving Internal Control in Organizations, 2012, p4.

3) Hüseyin ÇETİN, Zekeriya YETİŞ, Evaluation of the Effectiveness of the Internal Control System in Hotel Businesses, Proceedings of the Annual Vietnam Academic Research Conference on Global Business, Economics, Finance & Management Sciences (AP17Vietnam Conference) ISBN: 978-1-943579-61-7 Hai Phong - Hanoi, Vietnam. 18-19, August 2017. Paper ID: V738.

# الملاحق

## الملحق رقم 01

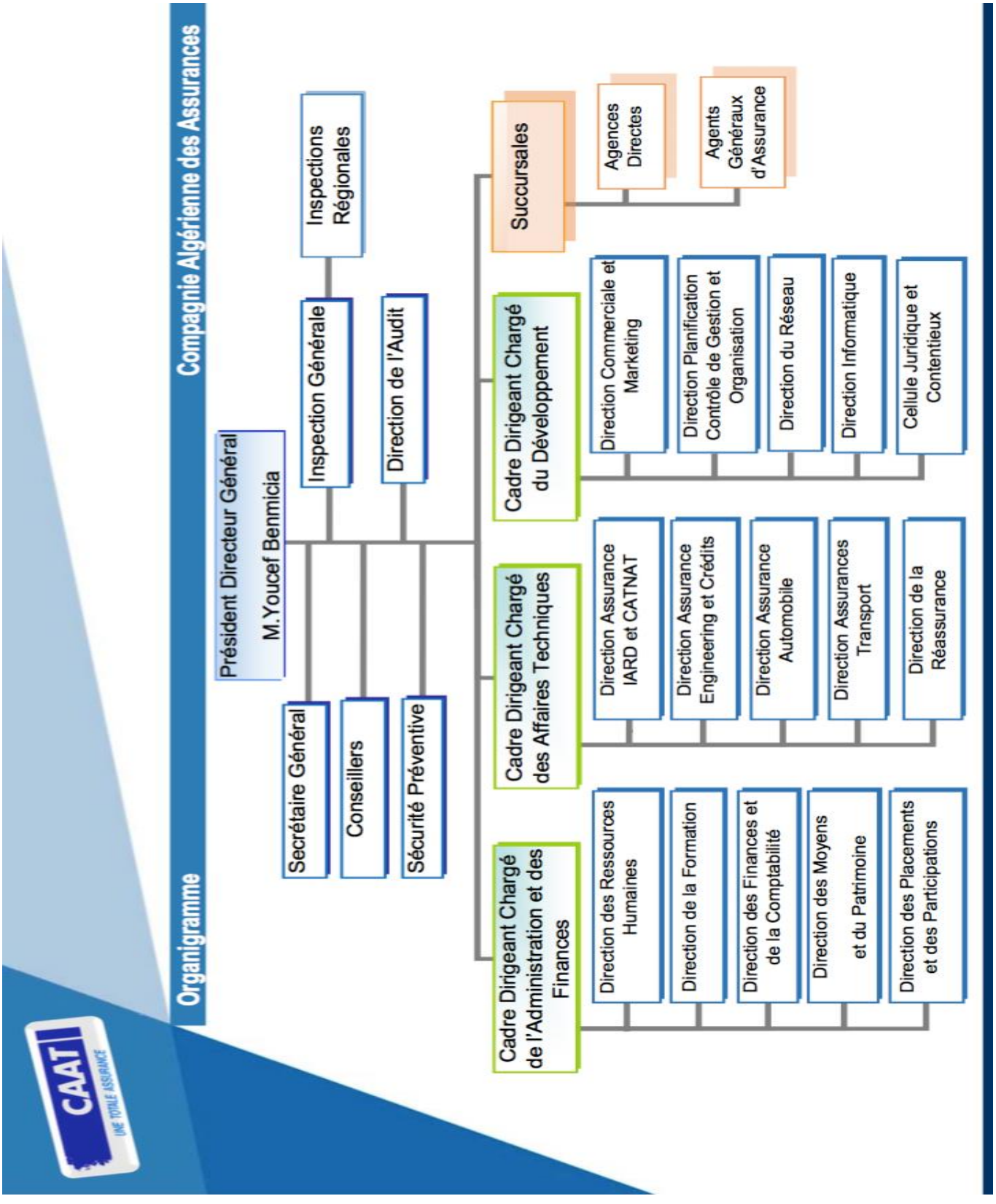

## الملحق رقم : 02



# BILAN
Exercice clos le
31/12/2016

| ACTIF | NOTE | MONTANT BRUTE N | AMORT-PROV N | MONTANT NET N | MONTANT NET N-1 |
|---|---|---|---|---|---|
| ACTIF NON COURANT | | | | | |
| Ecart d'acquisition - Gooduill positif ou négatif | | 0,00 | 0,00 | 0,00 | |
| immobilisation incorporelles | 2.1.1 | 223.273.302,72 | 119.247.443,86 | 104.025.858,86 | 129.743.048,19 |
| immobilisation corporelles | 2.1.1 | | | | |
| - Terrains | | 627.211.910,93 | 0,00 | 627.211.910,93 | 619.309.910,93 |
| - Bâtiments | | 4.609.403.968,73 | 1.829.827.198,93 | 2.779.576.769,80 | 2.784.416.461,40 |
| - Immeuble de Placements | | 1.045.034.152,92 | 397.721.176,05 | 647.312.976,87 | 635.144.894,94 |
| - Autres immobilisations corporelles | | 1.420.833.564,62 | 890.991.899,70 | 529.841.664,92 | 547.837.629,16 |
| - Immobilisations en concession | | 34.757.250,00 | 6.319.493,70 | 28.437.756,30 | 29.491.000,00 |
| immobilisation en cours | 2.1.1 | 888.575.596,56 | 3.657.853,85 | 884.917.742,71 | 774.186.128,06 |
| immobilisation financières | 2.1.1 | | | | |
| - Titres mis en équivalence | | 0,00 | | 0,00 | |
| - Autres participations et créances rattachées | | 3.974.791.373,51 | 0,00 | 3.974.791.373,51 | 2.644.851.304,44 |
| - Autres titres immobilisés | | 12.889.371.184,37 | 2.710.400,00 | 12.886.660.784,37 | 8.920.393.943,57 |
| - Prêts et autres actifs financiers non courants | | 163.990.334,49 | 3.119.188,18 | 160.871.146,31 | 121.151.469,76 |
| - Impôts différés actif | 2.1.5 | 265.348.570,72 | | 265.348.570,72 | 326.473.149,92 |
| - Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants | | 0,00 | | 0,00 | |
| TOTAL 1 - ACTIF NON COURANT | | 26.142.591.209,57 | 3.253.594.654,27 | 22.888.996.555,30 | 17.532.998.940,37 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Provisions techniques d'assurance | 2.1.2 | | | | |
| - Part de la coassurance cédée | | 0,00 | | 0,00 | |
| - Part de la réassurance cédée | | 6.639.579.159,54 | | 6.639.579.159,54 | 6.517.072.921,63 |
| Créances et emploi assimilés | | | | | |
| - Cessionnaires & Cédants débiteurs | | 64.206.043,27 | 0,00 | 64.206.043,27 | 242.837.470,91 |
| - Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs | 2.1.3 | 10.988.437.205,13 | 1.820.184.378,23 | 9.168.252.826,90 | 7.399.261.291,22 |
| - Autres débiteurs | 2.1.3 | 2.624.598.997,57 | 85.876.461,16 | 2.538.722.536,41 | 2.416.200.670,25 |
| - Impôts et assimilés | | 1.182.272.928,00 | 152.327.878,90 | 1.029.945.049,10 | 1.012.497.160,45 |
| - Autres créances et emplois assimilés | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| Disponibilités et assimilés | 2.1.4 | | | | |
| - Placements et autres actifs financiers courants | | 12.408.067.123,54 | 44.460.060,42 | 12.363.607.063,12 | 16.468.308.180,66 |
| - Trésorerie | | 3.044.082.870,32 | | 3.044.082.870,32 | 3.265.493.990,03 |
| TOTAL II - ACTIF COURANT | | 36.951.244.327,37 | 2.102.848.778,71 | 34.848.395.548,66 | 37.321.671.685,15 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 63.093.835.536,94 | 5.356.443.432,98 | 57.737.392.103,96 | 54.854.670.625,52 |

## الملحق رقم: 03



# BILAN
Exercice clos le
31/12/2016

| PASSIF | NOTE | MONTANT NET N | MONTANT NET N-1 |
|---|---|---|---|
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis | 2.1.5 | 16.000.000.000,00 | 16.000.000.000,00 |
| Capital non appelé | | 0,00 | |
| Primes et réserves (Réserves consolidées(1) | 2.1.5 | 2.904.789.209,24 | 1.790.346.646,15 |
| Ecart de réévaluation | | 0,00 | 1.083.358,06 |
| Ecart d'équivalence(1) | | 0,00 | |
| Résultat net - Résultat net part du groupe (1) | 2.1.5 | 2.337.768.352,87 | 2.069.022.829,98 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | 2.1.5 | 0,00 | 0,00 |
| Part de la société consolidante(1) | | 21.242.557.562,11 | 19.860.452.834,19 |
| Part des minoritaires (1) | | | |
| TOTAL I- CAPITAUX PROPRES | | 21.242.557.562,11 | 19.860.452.834,19 |
| PASSIF NON COURANT | | | |
| Emprunts et dettes financières | 2.1.5 | 7.319.945,21 | 7.550.062,65 |
| Impôts (différés et provisionnés) | 2.1.5 | 28.414.413,93 | 26.837.735,09 |
| Autres dettes non courants | | 768.437.751,05 | 29.491.000,00 |
| Provisions réglementées | 2.1.5 | 3.150.481.741,76 | 2.934.991.169,70 |
| Provisions et produits constatés d'avance | 2.1.5 | 621.522.397,33 | 745.324.937,96 |
| TOTAL II - PASSIF NON COURANT | | 4.576.176.249,28 | 3.744.194.905,40 |
| PASSIF COURANT | | | |
| Fonds ou valeurs reçus des réassureurs | 2.1.5 | 3.194.746.191,32 | 3.243.777.756,49 |
| Provisions techniques d'assurance | 2.1.2 | | |
| - Opérations directes | | 18.071.715.618,02 | 18.288.529.231,70 |
| - Acceptations | | 1.335.065,16 | 205.229,20 |
| Dettes et comptes rattachées | | | |
| - Cessionnaires et Cédants créditeurs | 2.1.3 | 3.980.205.339,84 | 3.484.809.812,59 |
| - Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs | | 160.494.975,08 | 135.262.201,91 |
| Impôts Crédits | 2.1.3 | 2.767.369.463,23 | 2.571.431.263,60 |
| Autres dettes | 2.1.3 | 3.742.791.639,92 | 3.526.007.389,99 |
| Trésorerie Passif | | 0,00 | 0,00 |
| TOTAL III - PASSIFS COURANTS | | 31.918.658.292,57 | 31.250.022.885,93 |
| TOTAL GÉNÉRAL PASSIF | | 57.737.392.103,96 | 54.854.670.625,52 |

## الملحق رقم: 04



# COMPTE DE RESULTATS
Période : du 01/01/2016 au 31/12/2016

| RUBRIQUES | OPERATIONS BRUTES N | OPERATIONS ET RETROCESSIONS N | OPERATIONS NETTES N | OPERATIONS NETTES N-1 |
|---|---|---|---|---|
| Primes émises sur opérations directes | 22.615.696.428,82 | 10.198.909.685,99 | 12.416.786.742,83 | 11.733.477.449,26 |
| Primes acceptées | 83.228.769,39 | | 83.228.769,39 | 102.174.469,76 |
| Primes émises reportées | -551.199.861,01 | -551.264.631,60 | 64.770,59 | -136.639.665,78 |
| Primes acceptées reportées | 0,00 | | 0,00 | |
| I -Primes acquises à l'exercice | 22.147.725.337,20 | 9.647.645.054,39 | 12.500.080.282,81 | 11.699.012.253,24 |
| Prestations sur opérations directes | 11.593.404.309,26 | 3.967.495.189,74 | 7.625.909.119,52 | 6.932.644.052,28 |
| Prestations sur acceptations | 1.679.934,69 | | 1.679.934,69 | 24.715,05 |
| II- Prestations de l'exercice | 11.595.084.243,95 | 3.967.495.189,74 | 7.627.589.054,21 | 6.932.668.767,33 |
| commissions reçues en réassurance | 1.811.546.338,20 | | 1.811.546.338,20 | 1.785.850.165,77 |
| commissions versées en réassurance | 15.562.880,63 | | 15.562.880,63 | 21.279.537,95 |
| III- Commissions de réassurance | 1.795.983.457,57 | 0,00 | 1.795.983.457,57 | 1.764.570.627,82 |
| IV- Subventions d'exploitation d'assurance | 0,00 | | 0,00 | |
| V- MARGE D'ASSURANCE NETTE | 12.348.624.550,82 | 5.680.149.864,65 | 6.668.474.686,17 | 6.530.914.113,73 |
| Services exterieurs & autres consommations | 1.090.895.920,04 | | 1.090.895.920,04 | 1.173.845.376,60 |
| Charges de personnel | 2.262.942.998,97 | | 2.262.942.998,97 | 2.191.684.659,16 |
| Impôts, taxes & versements assimilés | 282.477.817,92 | | 282.477.817,92 | 310.835.874,83 |
| Production immobilisée | | | | |
| Autres produits opérationnels | 157.316.085,46 | | 157.316.085,46 | 203.035.476,28 |
| Autres charges opérationnelles | 83.099.937,43 | | 83.099.937,43 | 116.449.185,49 |
| Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur | 1.251.528.339,78 | | 1.251.528.339,78 | 1.062.983.245,39 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | 484.960.939,65 | | 484.960.939,65 | 261.227.691,18 |
| VI- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL | 8.019.956.561,79 | 5.680.149.864,65 | 2.339.806.697,14 | 2.139.378.939,72 |
| Produits financiers | 861.228.046,17 | | 861.228.046,17 | 799.079.793,09 |
| Charges financières | 238.130.339,01 | | 238.130.339,01 | 332.419.361,00 |
| VII- RESULTAT FINANCIER | 623.097.707,16 | 0,00 | 623.097.707,16 | 466.660.432,09 |
| VIII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (VI+VII) | 8.643.054.268,95 | 5.680.149.864,65 | 2.962.904.404,30 | 2.606.039.371,81 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | | 562.434.793,39 | 647.202.029,85 |
| Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires | | | 62.701.258,04 | -110.185.488,02 |
| TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES | | | 15.799.568.811,66 | 14.726.925.841,61 |
| TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES | | | 13.461.800.458,79 | 12.657.903.011,63 |
| IX- RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES | 8.643.054.268,95 | 5.680.149.864,65 | 2.337.768.352,87 | 2.069.022.829,98 |
| Eléments extraordinaires(produits)(à préciser) | 0,00 | | 0,00 | |
| Eléments extraordinaires(charges)(à préciser) | 0,00 | | 0,00 | |
| X-RESULTAT EXTRAORDINAIRES | 0,00 | | 0,00 | |
| XI- RESULTAT NET DE L'EXERCICE | 8.643.054.268,95 | 5.680.149.864,65 | 2.337.768.352,87 | 2.069.022.829,98 |
| Part dans les résultats nets des stes mises en équivalence(1) | | | | |
| XII- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE(1) | | | | |
| Dont part des minoritaires (1) | | | | |
| Part du groupe (1) | | | | |

## الملحق رقم: 05

# BILAN
## Exercice clos le 31/12/2017

| ACTIF | NOTE | MONTANT BRUT N | AMORT-PROV N | MONTANT NET N | M0NTANT NET N-1 |
|---|---|---|---|---|---|
| ACTIF NON COURANT | | | | | |
| Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif | | 0,00 | 0,00 | 0,00 | |
| Immobilisation incorporelle | 2.1.1 | 265.625.802,72 | 147.448.250,34 | 118.177.552,38 | 104.025.858,86 |
| Immobilisation corporelle | 2.1.1 | | | | |
| - Terrains | | 627.211.910,93 | 0,00 | 627.211.910,93 | 627.211.910,93 |
| - Bâtiments | | 5.263.315.831,54 | 1.934.589.598,83 | 3.328.726.232,71 | 2.779.576.769,80 |
| - Immeubles de placements | | 1.045.034.152,92 | 421.796.159,32 | 623.237.993,60 | 647.312.976,87 |
| - Autres immobilisations corporelles | | 1.517.520.204,45 | 1.000.859.423,56 | 516.660.780,89 | 529.841.664,92 |
| - Immobilisations en concession | | 34.757.250,00 | 7.372.742,65 | 27.384.507,35 | 28.437.756,30 |
| Immobilisations en cours | 2.1.1 | 551.841.410,65 | 3.657.853,85 | 548.183.556,80 | 884.917.742,71 |
| Immobilisations financières | 2.1.1 | | | | |
| - Titres mis en équivalence | | 0,00 | | 0,00 | |
| - Autres participations et créances rattachées | | 3.932.210.155,08 | 178.792.589,33 | 3.753.417.565,75 | 3.974.791.373,51 |
| - Autres titres immobilisés | | 14.452.177.567,90 | 1.897.280,00 | 14.450.280.287,90 | 12.886.660.784,37 |
| - Prêts et autres actifs financiers non courants | | 152.932.566,41 | 3.094.611,25 | 149.837.955,16 | 160.871.146,31 |
| - Impôts différés actif | 2.1.5 | 235.697.678,87 | | 235.697.678,87 | 265.348.570,72 |
| - Fonds ou valeurs déposés auprés des cédants | | 0,00 | | 0,00 | |
| TOTAL I - ACTIF NON COURANT | | 28.078.324.531,47 | 3.699.508.509,13 | 24.378.816.022,34 | 22.888.996.555,30 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Provisions techniques d'assurance | 2.1.2 | | | | |
| - Part de la coassurance cédée | | 0;00 | | 0,00 | |
| - Part de la réassurance cédée | | 9.547.035.426,28 | | 9.547.035.426,28 | 6.639.579.159,54 |
| Créances et emploi assimiliés | | | | | |
| - Cessionnaires & Cédants débiteurs | | 51.427.796,35 | 0,00 | 51.427.796,35 | 64.206.043,27 |
| - Assurés intermédiaires d'assurance débiteurs | 2.1.3 | 11.866.884.373,30 | 2.185.005.639,39 | 9.681.878.733,91 | 9.168.252.826,90 |
| - Autres débiteurs | 2.1.3 | 2.854.371.825,52 | 44.086.403,34 | 2.810.285.422,18 | 2.538.722.536,41 |
| - Impôts et assimilés | | 937.080.374,08 | 152.327.878,90 | 784.752.495,18 | 1.029.945.049,10 |
| - Autres créances et emplois assimilés | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| Disponibilités et assimilés | 2.1.4 | | | | |
| - Placements et actifs financiers courants | | 11.668.926.578,46 | 44.460.060,42 | 11.624.466.518,04 | 12.363.607.063,12 |
| - Trésorerie | | 3.063.399.381,88 | | 3.063.399.381,88 | 3.044.082.870,32 |
| TOTAL II - ACTIF COURANT | | 39.989.125.755,87 | 2.425.879.982,05 | 37.563.245.773,82 | 34.848.395.548,66 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 68.067.450.287,34 | 6.125.388.491,18 | 61.942.061.796,16 | 57.737.392.103,96 |

## الملحق رقم:06



# BILAN
## Exercice clos le 31/12/2017

| PASSIF | NOTE | MONTANT NET N | MONTANT NET N-1 |
|---|---|---|---|
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis | 2.1.5 | 16.000.000.000,00 | 16.000.000.000,00 |
| Capital non appelé | | 0,00 | |
| Primes et réserves (réserves consolidées (1) | 2.1.5 | 4.268.641.442,26 | 2.904.789.209,24 |
| Ecart de réévaluation | | 0,00 | 0,00 |
| Ecart d'équivalence (1) | | 0,00 | |
| Résultat net - résultat net part du groupe (1) | 2.1.5 | 2.509.986.561,25 | 2.337.768.352,87 |
| Autre capitaux propres - Report à nouveau | 2.1.5 | 0,00 | 0,00 |
| Part de la société consolidante (1) | | 22.778.628.003,53 | 21.242.557.562,11 |
| Part des minoritaires (1) | | | |
| TOTAL I - CAPITAUX PROPRES | | 22.778.628.003,53 | 21.242.557.562,11 |
| PASSIF NON COURANT | | | |
| Emprunts et dettes financières | 2.1.5 | 7.615.139,34 | 7.319.945,21 |
| Impôts (différés et provisionnés) | 2.1.5 | 27.136.718,36 | 28.414.413,93 |
| Autres dettes non courants | | 297.384.502,10 | 768.437.751,05 |
| Provisions réglementées | 2.1.5 | 3.429.244.463,18 | 3.150.481.741,76 |
| Provisions et produits constatés d'avance | 2.1.5 | 658.641.843,47 | 621.522.397,33 |
| TOTAL II - PASSIF NON COURANT | | 4.420.022.666,45 | 4.576.176.249,28 |
| PASSIF COURANT | | | |
| Fonds ou valeurs reçus des réassureurs | 2.1.5 | 3.590.297.442,30 | 3.194.746.191,32 |
| Provisions techniques d'assurance | 2.1.2 | | |
| - Opérations directes | | 18.471.023.647,25 | 18.071.715.618,02 |
| - Acceptations | | 2.189.768,66 | 1.335.065,16 |
| Dettes et comptes rattachées | | | |
| - Cessionnaires et cédants créditeurs | 2.1.3 | 5.764.174.908,87 | 3.980.205.339,84 |
| - Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs | | 107.109.887,46 | 160.494.975,08 |
| Impôts Crédits | 2.1.3 | 2.916.985.692,42 | 2.767.369.463,23 |
| Autres dettes | 2.1.3 | 3.891.629.779,22 | 3.742.791.639,92 |
| Trésorerie Passif | | 0,00 | 0,00 |
| TOTAL III - PASSIFS COURANTS | | 34.743.411.126,18 | 31.918.658.292,57 |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | 61.942.061.796,16 | 57.737.392.103,96 |

## الملحق رقم: 07

# COMPTE DE RESULTATS
## Période : 01/01/2017 Au 31/12/2017

| RUBRIQUES | NOTE | OPERATIONS BRUTES N | OPERATIONS ET RETROCESSIONS N | OPERATIONS NETTES N | OPERATIONS NETTES N-1 |
|---|---|---|---|---|---|
| Primes émises sur opérations directes | | 23.128.439.892,38 | 11.479.754.790,88 | 11.648.685.101,50 | 12.416.786.742, 83 |
| Primes acceptées | | 99.433.729,83 | | 99.433.729,83 | 83.228.769,39 |
| Primes émises reportées | | -110.729.487,10 | 318.381.032,97 | - 429.110.520,07 | 64.770,59 |
| Primes acceptées reportées | | 0,00 | | 0,00 | |
| I-Primes acquises à l'éxercice | | 23.117.144.135,11 | 11.798.135.823,86 | 11.319.311,25 | 12.500.080.282,81 |
| Prestations sur opérations directes | | 12.380.372.708,67 | 6.119.187.652,86 | 6.261.185.055,81 | 7.625.909.119,52 |
| Prestations sur acceptations | | 2.867.878,60 | | 2.867.878,60 | 1.679.934,69 |
| II-Prestations de l'éxercice | | 12.383.240.587,27 | 6.119.187.652,86 | 6.264.052.934,41 | 7.627.589.054,21 |
| Commissions reçues en réassurance | | 1.930.423.065,60 | | 1.930.423.065,60 | 1.811.546.338,20 |
| Commisssions versées en réassurance | | 16.089.056,26 | | 16.089.056,26 | 15.562.880,63 |
| III-Commissions de réassurance | | 1.914.334.009,34 | 0,00 | 1.914.334.009,34 | 1.795.983.457,57 |
| IV-Subventions d'exploitation d'assurance | | 0,00 | | 0,00 | |
| V-MARGE D'ASSURANCE NETTE | | 12.648.237.557,18 | 5.678.948.171,00 | 6.969.289.386,19 | 6.668.474.686,17 |
| Services extérieurs & autres consommations | | 1.109.511.091,26 | | 1.109.511.091,26 | 1.090.895.920,04 |
| Charges de personnel | | 2.234.553.766,62 | | 2.234.553.766,62 | 2.262.942.998,97 |
| Impôts. taxes & versements assimiliés | | 311.741.802,85 | | 311.741.802,85 | 282.477.817,92 |
| Production immobilisée | | | | | |
| Autre produits opérationnels | | 219.758.942,97 | | 219.758.942,97 | 157.316.085,46 |
| Autres charges opérationnelles | | 100.015.536,41 | | 100.015.536,41 | 83.099.937,43 |
| Dotations aux amortissements. Provisions et pertes de valeur | | 1.417.912.867,38 | | 1.417.912.867,38 | 1.251.528.339,78 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 264.284.262,49 | | 264.284.262,49 | 484.960.939,65 |
| VI-RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL | | 7.958.545.698,12 | 5.678.948.171,00 | 2.279.597.527,13 | 2.339.806.697,14 |
| Produits financiers | | 1.081.072.409,01 | | 1.081.071.409,01 | 861.228.046,17 |
| Charges financières | | 218.616.143,65 | | 218.616.143,65 | 238.130.339,01 |
| VII-RESULTAT FINANCIER | | 862.456.256,36 | 0,00 | 862.456.265,36 | 623.097.707,16 |
| VIII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (VI + VII) | | 8.821.001.963,48 | 5.678.948.171,00 | 3.142.053.792,49 | 2.962.904.404,30 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | | | 603.694.034,96 | 562.434.793,39 |
| Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires | | | | 28.373.196,28 | 62.701.258,04 |
| TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES | | | | 14.798.457.935,07 | 15.799.568.811,66 |
| TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES | | | | 12.288.471.373,82 | 13.461.800.458,79 |
| IX-RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES | | 8.821.001.963,48 | 5.678.948.171,00 | 2.509.986.561,25 | 2.337.768.352,87 |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | 0,00 | | 0,00 | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | 0,00 | | 0,00 | |
| X-RESULTAT EXTRAORDINAIRE | | 0,00 | | 0,00 | |
| XI-RESULTAT NET DE L'EXERCICE | | 8.821.001.963,48 | 5.678.948.171,00 | 2.509.986.561,25 | 2.337.768.352,87 |
| Part dans les résultats nets des stes mises en équivalence (1) | | | | | |
| XII-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1) | | | | | |
| Dont part des minoritaires (1) | | | | | |
| Part du groupe (1) | | | | | |

(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés

30

## الملحق رقم: 08



# BILAN

## Exercice clos le 31/12/2018

| ACTIF | NOTE | MONTANT BRUTE N | AMORT-PROV N | MONTANT NET N | MONTANT NET N-1 |
|---|---|---|---|---|---|
| ACTIF NON COURANT | | | | | |
| Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif | | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Immobilisation incorporelles | 2.1.1 | 276.919.794,32 | 178.740.271,84 | 98.179.522,48 | 118.177.552,38 |
| Immobilisation corporelles | 2.1.1 | | | | |
| - Terrains | | 627.211.910,93 | 0,00 | 627.211.910,93 | 627.211.910,93 |
| - Bâtiments | | 4.874.289.412,67 | 2.044.260.253,02 | 2.830.029.159,65 | 3.328.726.232,71 |
| - Immeubles de Placements | | 1.045.034.152,92 | 442.667.861,45 | 602.366.291,47 | 623.237.993,60 |
| - Autres immobilisations corporelles | | 1.679.674.034,25 | 1.109.452.214,62 | 570.221.819,63 | 516.660.780,89 |
| - Immobilisations en concession | | 34.757.250,00 | 8.425.991,60 | 26.331.258,40 | 27.384.507,35 |
| Immobilisation en cours | 2.1.1 | 1.010.901.606,69 | 3.657.853,85 | 1.007.243.752,84 | 548.183.556,80 |
| Immobilisation financières | 2.1.1 | | | | |
| - Titres mis en équivalence | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| - Autres participations et créances rattachées | | 3.976.045.735,88 | 357.883.748,77 | 3.618.161.987,11 | 3.753.417.565,75 |
| - Autres titres immobilisés | | 17.064.883.156,05 | 2.236.080,00 | 17.062.647.076,05 | 14.450.280.287,90 |
| - Prêts et autres actifs financiers non courants | | 117.934.145,22 | 2.919.438,53 | 115.014.706,69 | 149.837.955,16 |
| - Impôts différés actif | 2.1.5 | 234.482.717,90 | | 234.482.717,90 | 235.697.678,87 |
| - Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| TOTAL I - ACTIF NON COURANT | | 30.942.133.916,83 | 4.150.243.713,68 | 26.791.890.203,15 | 24.378.816.022,34 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Provisions techniques d'assurance | 2.1.2 | | | | |
| - Part de la coassurance cédée | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| - Part de la réassurance cédée | | 10.322.156.141,67 | | 10.322.156.141,67 | 9.547.035.426,28 |
| Créances et emploi assimilés | | | | | |
| - Cessionnaires & Cédants débiteurs | | 165.993.067,19 | 0,00 | 165.993.067,19 | 51.427.796,35 |
| - Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs | 2.1.3 | 13.443.472.856,52 | 2.591.785.790,22 | 10.851.687.066,30 | 9.681.878.733,91 |
| - Autres débiteurs | 2.1.3 | 3.243.230.214,78 | 45.429.187,93 | 3.197.801.026,85 | 2.810.285.422,18 |
| - Impôts et assimilés | | 998.581.948,38 | 152.327.878,90 | 846.254.069,48 | 784.752.495,18 |
| - Autres créances et emplois assimilés | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| Disponibilités et assimilés | 2.1.4 | | | | |
| - Placements et autres actifs financiers courants | | 10.502.419.814,25 | 42.484.084,59 | 10.459.935.729,66 | 11.624.466.518,04 |
| - Trésorerie | | 4.068.868.382,42 | | 4.068.868.382,42 | 3.063.399.381,88 |
| TOTAL II - ACTIF COURANT | | 42.744.722.425,21 | 2.832.026.941,64 | 39.912.695.483,57 | 37.563.245.773,82 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 73.686.856.342,04 | 6.982.270.655,32 | 66.704.585.686,72 | 61.942.061.796,16 |

## الملحق رقم:09



# BILAN

## Exercice clos le 31/12/2018

| PASSIF | NOTE | MONTANT NET N | MONTANT NET N-1 |
|---|---|---|---|
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis | 2.1.5 | 20.000.000.000,00 | 16.000.000.000,00 |
| Capital non appelé | | 0,00 | 0,00 |
| Primes et réserves (Réserves consolidées (1) | 2.1.5 | 1.821.472.899,71 | 4.268.641.442,28 |
| Ecart de réévaluation | | 0,00 | 0,00 |
| Ecart d'équivalence (1) | | 0,00 | 0,00 |
| Résultat net - Résultat net part du groupe (1) | 2.1.5 | 2.771.621.779,33 | 2.509.986.561,25 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | 2.1.5 | 0,00 | 0,00 |
| Part de la société consolidante (1) | | 24.593.094.679,04 | 22.778.628.003,53 |
| Part des minoritaires (1) | | | |
| TOTAL I - CAPITAUX PROPRES | | 24.593.094.679,04 | 22.778.628.003,53 |
| PASSIF NON COURANT | | | |
| Emprunts et dettes financières | 2.1.5 | 8.893.583,19 | 7.615.139,34 |
| Impôts (différés et provisionnés) | 2.1.5 | 189.290.016,81 | 27.136.718,36 |
| Autres dettes non courants | | 26.331.253,15 | 297.384.502,10 |
| Provisions réglementées | 2.1.5 | 3.952.661.923,13 | 3.429.244.463,18 |
| Provisions et produits constatés d'avance | 2.1.5 | 638.598.041,48 | 658.641.843,47 |
| TOTAL II - PASSIF NON COURANT | | 4.815.774.817,76 | 4.420.022.666,45 |
| PASSIF COURANT | | | |
| Fonds ou valeurs reçus des réassureurs | 2.1.5 | 4.723.725.386,82 | 3.590.297.442,30 |
| Provisions techniques d'assurance | 2.1.2 | | |
| - Opérations directes | | 20.089.337.197,52 | 18.471.023.647,25 |
| - Acceptations | | 14.274.300,13 | 2.189.768,66 |
| Dettes et comptes rattachées | | | |
| - Cessionnaires et Cédants créditeurs | 2.1.3 | 5.065.162.190,56 | 5.764.174.908,87 |
| - Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs | | 79.593.645,64 | 107.109.887,46 |
| Impôts Crédits | 2.1.3 | 3.116.703.682,42 | 2.916.985.692,42 |
| Autres dettes | 2.1.3 | 4.206.919.786,83 | 3.891.629.779,22 |
| Trésorerie Passif | | 0,00 | 0,00 |
| TOTAL III - PASSIFS COURANTS | | 37.295.716.189,92 | 34.743.411.126,18 |
| | | | |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | 66.704.585.686,72 | 61.942.061.796,16 |

## الملحق رقم:10



# COMPTE DE RESULTATS

**Période : 01/01/2018 Au Mois 31/12/2018**

| RUBRIQUES | NOTE | MONTANT BRUTE N | OPERATIONS ET RETROCESSIONS N | OPERATIONS NETTES N | OPERATIONS NETTES N-1 |
|---|---|---|---|---|---|
| Primes émises sur opérations directes | | 24.125.609.918,74 | 11.633.152.177,76 | 12.492.457.740,98 | 11.648.685.101,50 |
| Primes acceptées | | 125.286.927,26 | | 125.286.927,26 | 99.433.729,83 |
| Primes émises reportées | | -411.297.287,46 | 236.212.754,82 | -647.510.042,28 | -429.110.520,07 |
| Primes acceptées reportées | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| **I-Primes acquises à l'exercice** | | **23.839.599.558,54** | **11.869.364.932,58** | **11.970.234.625,96** | **11.319.008.311,25** |
| Prestations sur opérations directes | | 11.998.283.069,12 | 5.851.475.583,14 | 6.146.807.485,98 | 6.261.185.055,81 |
| Prestations sur acceptations | | 13.248.204,26 | | 13.248.204,26 | 2.867.878,60 |
| **II-Prestations de l'exercice** | | **12.011.531.273,38** | **5.851.475.583,14** | **6.160.055.690,24** | **6.264.052.934,41** |
| Commissions reçues en réassurance | | 1.890.225.787,20 | | 1.890.225.787,20 | 1.930.423.065,60 |
| Commissions versées en réassurance | | 28.403.548,93 | | 28.403.548,93 | 16.089.056,26 |
| **III-Commissions de réassurance** | | **1.861.822.238,27** | **0,00** | **1.861.822.238,27** | **1.914.334.009,34** |
| IV- Subventions d'exploitation d'assurance | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| **V-MARGE D'ASSURANCE NETTE** | | **13.689.890.523,43** | **6.017.889.349,44** | **7.672.001.173,99** | **6.969.289.386,19** |
| Services extérieurs & autres consommations | | 1.182.406.566,16 | | 1.182.406.566,16 | 1.109.511.091,26 |
| Charges de personnel | | 2.379.469.496,69 | | 2.379.469.496,69 | 2.234.553.766,62 |
| Impôts, taxes & versements assimilés | | 311.526.045,62 | | 311.526.045,62 | 311.741.802,85 |
| Production immobilisée | | | | | |
| Autres produits opérationnels | | 141.953.462,29 | | 141.953.462,29 | 219.758.942,97 |
| Autres charges opérationnelles | | 115.293.245,20 | | 115.293.245,20 | 100.015.536,41 |
| Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur | | 1.671.898.989,91 | | 1.671.898.989,91 | 1.417.912.867,38 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 226.865.020,60 | | 226.865.020,60 | 264.284.262,49 |
| **VI-RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL** | | **8.398.114.662,74** | **6.017.889.349,44** | **2.380.225.313,30** | **2.279.597.527,13** |
| Produits financiers | | 1.378.656.162,88 | | 1.378.656.162,88 | 1.081.072.409,01 |
| Charges financières | | 416.574.044,19 | | 416.574.044,19 | 218.616.143,65 |
| **VII-RESULTAT FINANCIER** | | **962.082.118,69** | **0,00** | **962.082.118,69** | **862.456.265,36** |
| **VIII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (VI + VII)** | | **9.360.196.781,43** | **6.017.889.349,44** | **3.342.307.431,99** | **3.142.053.792,49** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | | | 407.317.393,24 | 603.694.034,96 |
| Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires | | | | 163.368.259,42 | 28.373.196,28 |
| TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES | | | | 15.579.531.510,00 | 14.798.457.935,07 |
| TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES | | | | 12.807.909.730,67 | 12.288.471.373,82 |
| **IX-RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES** | | **9.360.196.781,43** | **6.017.889.349,44** | **2.771.621.779,33** | **2.509.986.561,25** |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| **X-RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | **0,00** | | **0,00** | **0,00** |
| **XI-RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | **9.360.196.781,43** | **6.017.889.349,44** | **2.771.621.779,33** | **2.509.986.561,25** |
| Part dans les résultats nets des stes mises en équivalence (1) | | | | | |
| **XII-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)** | | | | | |
| Dont part des minoritaires (1) | | | | | |
| Part du groupe (1) | | | | | |

# فهرس الموضوعات


| | |
|---|---|
| الإهداء | |
| شكر وتقدير | |
| ملخص | IV |
| فهرس المحتويات | VI |
| قائمة الجداول | X |
| قائمة الأشكال | XI |
| قائمة الإختصارات والرموز | XII |
| قائمة الملاحق | XIII |
| مقدمة | أ |
| الفصل الأول : الإطار النظري للتحليل المالي ونظام الرقابة الداخلي المحاسبي | 6 |
| تمهيد | 6 |
| المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للتحليل المالي | 7 |
| المطلب الأول : عموميات حول التحليل المالي | 7 |
| المطلب الثاني : أساسيات التحليل المالي | 9 |
| المطلب الثالث : أدوات التحليل المالي | 12 |
| المبحث الثاني : نظام الرقابة الداخلي المحاسبي وطرق تقييمه | 22 |
| المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي | 22 |
| المطلب الثاني : أركان نظام الرقابة المحاسبية | 24 |
| المطلب الثالث : طرق تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي | 27 |
| المبحث الثالث : الدراسات السابقة | 30 |
| المطلب الأول: الدراسات الجزائرية | 30 |
| المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية | 32 |
| المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة | 35 |
| خلاصة الفصل الأول | 38 |
| الفصل الثاني : دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT | 39 |
| تمهيد | 40 |
| المبحث الأول: مبدأ تشخيص نظام الرقابة الداخلي المحاسبي لشركة CAAT | 41 |
| المطلب الأول : التعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT | 41 |
| المطلب الثاني : تحليل وتوصيف الوظيفة المحاسبية | 44 |
| المطلب الثالث : تشخيص نظام المعلومات المحاسبي | 45 |

| | |
|---|---|
| المبحث الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلي المحاسبي لشركة CAAT بإستخدام التحليل المالي | 48 |
| المطلب الأول : عرض وتحليل القوائم المالية لشركة التأمين CAAT | 48 |
| المطلب الثاني: تشخيص نظام الرقابة الداخلي المحاسبي لشركة التأمين CAAT | 61 |
| المطلب الثالث: عرض انموذج للتقرير الخاص بإستمرارية الإستغلال لشركة التأمينCAAT | 63 |
| خلاصة الفصل الثاني | 69 |
| الخاتمة | 70 |
| المصادر والمراجع | 74 |
| الملاحق | 79 |
| فهرس الموضوعات | 90 |